A/34/15, Vol.II

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الدورة التاسعة عشرة)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون
الملحق رقم ١٥ (A/34/15)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الدورة التاسعة عشرة)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون
الملحق رقم ١٥ (A/34/15)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الى إحدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالفرنسية]

[٤ شباط/فبراير ١٩٨٠]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ملاحظة استهلالية		ط
الجزء الأول — تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ، في الفترة من ٨ الى ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩		
الفصل		
مقدمة	١ — ١٢	٣
الأول — البيانات العامة التي ألقيت نيابة عن المجموعات الاقليمية وغيرها من البيانات	١٣ — ٥٥	٦
ألف — البيانات العامة التي ألقيت نيابة عن المجموعات الاقليمية ..	١٣ — ٢٩	٦
باء — بيانات أخرى	٣٠ — ٥٥	١٠
الثاني — ألف — تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الاونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (البند ٣ من جدول الأعمال) ..	٥٦ — ٦٥	١٨
باء — تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (البند ٤ من جدول الأعمال)	٦٦ — ٧٢	٢١
جيم — مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (البند ٥ من جدول الأعمال) ..	٧٣ — ٨١	٢٢
دال — ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٦ من جدول الأعمال)	٨٢ — ٨٨	٢٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث —	مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته التاسعة عشرة (البند ٢ من جدول الأعمال)	٨٩ — ٢٠١	٢٥
	ألف — قرار المؤتمر ١٠٢ (د — ٥)	٨٩ — ٩٤	٢٥
	باء — قرار المؤتمر ١٠٧ (د — ٥)	٩٥ — ٩٧	٢٥
	جيم — قرار المؤتمر ١١٢ (د — ٥)	٩٨ — ١٠٧	٢٦
	دال — قرار المؤتمر ١١٤ (د — ٥)	١٠٨ — ١١٩	٢٧
	هاء — قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥)	١٢٠ — ١٣١	٣٠
	واو — قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥)	١٣٢ — ١٥٠	٣٣
	زاى — مقرر المؤتمر ١٣٢ (د — ٥)	١٥١ — ١٧٥	٣٦
	حاء — مسائل احالها المؤتمر الى الجهاز الدائم للأونكتاد	١٧٦ — ٢٠١	٤٢
	١ — البنود ١١ (أ) و ١١ (ج) و ١١ (د) من جدول الأعمال	١٧٦ — ١٧٩	٤٢
	٢ — البندان ١٢ (د) و ١٢ (هـ) من جدول الأعمال	١٨٠ — ١٩٢	٤٢
	٣ — مشروع القرار TD/L.195 (الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية)	١٩٣ — ١٩٥	٤٤
	٤ — مشروع المقترح TD/L.186 (انشاء مرفق ضمان متعدد الأطراف)	١٩٦ — ٢٠١	٤٤
الرابع —	المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك		
	التقارير والأنشطة (البند ٧ من جدول الأعمال)	٢٠٢ — ٢٢٥	٤٦
	ألف — تجارة السلع الأساسية (البند ٧ من جدول الأعمال)	٢٠٢ — ٢١٢	٤٦
	باء — ١ — التنفستن	٢٠٣ — ٢٠٧	٤٦
	٢ — البرنامج المتكامل للسلع الأساسية	٢٠٨ — ٢١٢	٤٧
	باء — التمويل المتصل بالتجارة (البند ٧ (ب) من جدول الاعمال)	٢١٣ — ٢٢٠	٤٨
	جيم — النقل البحرى (البند ٧ (ج) من جدول الأعمال)	٢٢١ — ٢٢٥	٤٩

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
الخامس ــ العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها (البند ٨ من جدول الأعمال)	٢٢٦—٢٦٥	٥١
السادس ــ مسائل مفردة أخرى في مجال التجارة والتنمية (البند ٩ من جدول الأعمال)	٢٦٦—٢٨٨	٦٠
ألف ــ تعزيز الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات عن دورته الثانية عشرة	٢٦٦—٢٧١	٦٠
باء ــ التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الثاني عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	٢٧٢—٢٧٦	٦٢
جيم ــ الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح	٢٧٧—٢٨٨	٦٣
السابع ــ تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٢٨٩—٢٩٤	٦٧
الثامن ــ مسائل أخرى (البند ١٢ من جدول الأعمال)	٢٩٥—٣٠٣	٦٩
ألف ــ البرنامج الخاص لتيسير التجارة	٢٩٥—٢٩٩	٦٩
باء ــ تحقيق لامركزية أنشطة بنقلها الى اللجان الاقليمية ...	٣٠٠—٣٠٣	٦٩
التاسع ــ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الأعمال)	٣٠٤—٣٧٥	٧١
ألف ــ افتتاح الدورة	٣٠٤	٧١
باء ــ انتخاب أعضاء المكتب (البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)	٣٠٥—٣٠٦	٧١
جيم ــ الاعلان عن التغييرات في عضوية المجلس (البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)	٣٠٧	٧١
دال ــ معاملة الدول الجديدة الأعضاء في الاونكتاد على صعيد الانتخابات (البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)	٣٠٨	٧١
هاء ــ اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)	٣٠٩—٣٢١	٧٢

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
التاسع (تابع)	واو ـ اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال)	٣٢٢	٧٥
	زاى ـ العضوية والحضور	٣٢٣—٣٢٩	٧٥
	حاء ـ انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)	٣٣٠	٧٧
	طاء ـ تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي (البند ١١ (د) من جدول الأعمال) ..	٣٣١	٧٧
	ياء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي (البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)	٣٣٢—٣٣٣	٧٧
	كاف ـ انشاء الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد (البند ١ (هـ) من جدول الأعمال)	٣٣٤—٣٤٣	٧٨
	لام ـ جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية العشرين للمجلس ولدورته الاستثنائية الحادية عشرة وتنظيم أعمال الدورتين (البند ١ (د) من جدول الأعمال)	٣٤٤—٣٤٩	٨٠
	ميم ـ تنقيح النظامين الداخليين للمجلس ولجانه الرئيسية (البند ١١ (ج) من جدول الأعمال)	٣٥٠—٣٥٤	٨١
	نون ـ المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الاونكتاد (البند ١١ (و) من جدول الأعمال)	٣٥٥—٣٥٩	٨٢
	سين ـ استعراض الاحتياج الى محاضر موجزة لاجتماعات المجلس (البند ١١ (ز) من جدول الأعمال)	٣٦٠—٣٦٣	٨٣
	عين ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ح) من جدول الأعمال)	٣٦٤—٣٧٣	٨٣
	فاء ـ الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس (البند ١١ (ط) من جدول الأعمال)	٣٧٤	٨٥
	صاد ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة (البند ١٣ من جدول الأعمال)	٣٧٥	٨٥
	قاف ـ فض الدورة	٣٧٦	٨٥

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الصفحة

المرفقات

الأول — القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة ٨٦

الثاني — نصوص أحيلت لمزيد من الدراسة من قبل المجلس أو هيئاته الفرعية ١٠٩

الثالث — جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للمجلس ١١١

الرابع — جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية الحادية عشرة ١١٣

الخامس — الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس ١١٤

السادس — الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية ١١٦

السابع — الدول الأعضاء في لجان المجلس الرئيسية ١١٧

الجزء الثاني — تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة المعقودة في قصر الأمم بجنيف ، في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١	١٢٥
الأول —	مسائل أخرى (البند ١٢ من جدول الأعمال)	٢ — ٢٦	١٢٦
	ألف — الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد لفترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ : تقرير الفرقة العاملة	٢ — ٥	١٢٦
	باء — القرار الذى اعتمدته اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية	٦ — ١٠	١٢٦
	جيم — خدمة اجتماعات الأونكتاد	١١—٢٦	١٢٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني —	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البند ١١ من جدول الأعمال)	٢٧—٤٥	١٣١
	ألف — افتتاح الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة	٢٧	١٣١
	باء — العضوية والحضور	٢٨—٣١	١٣١
	جيم — عضوية الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد	٣٢	١٣٢
	دال — تنقيح النظامين الداخليين للمجلس ولجانه الرئيسية (البند ١١ من جدول الأعمال)	٣٣—٣٦	١٣٢
	هاء — استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ح) من جدول الأعمال)	٣٧—٤٢	١٣٣
	واو — الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ١١ (ط) من جدول الأعمال)	٤٣	١٣٥
	زاي — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة (البند ١٣ من جدول الأعمال)	٤٤	١٣٥
	حاء — اختتام الدورة	٤٥	١٣٥

المرفقات

الأول —	القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة	١٣٦
الثاني —	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل (الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١)	١٤١
الثالث —	الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	١٩٢

Digitized by UNOG Library

ملاحظة استهلالية

يقدم التقرير السنوى الخامس عشر لمجلس التجارة والتنمية(١) الى الجمعية العامة طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر

---

(١) ترد التقارير السنوية الأربعة عشر السابقة لمجلس التجارة والتنمية في ملاحقة الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، على النحو التالي :

التقرير السنوى	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	رمز الوثيقة
الأول	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ ـ ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٥	٢٠	١٥	A/6023/Rev.1
الثاني	٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ ـ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦	٢١	١٥	A/6315/Rev.1 و Corr.1
الثالث	٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ ـ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧	٢٢	١٤	A/6714
الرابع	١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ـ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨	٢٣	١٤	A/7214
الخامس	٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ـ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩	٢٤	١٦	A/7616 وCorr.2
السادس	٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ـ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٠	٢٥	١٥	A/8015/Rev.1 و Corr.1
السابع	١٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٠ ـ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١	٢٦	١٥	A/8415/Rev.1
الثامن	٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ ـ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٢	٢٧	١٥	A/8715/Rev.1 و Corr.1
التاسع	٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٢ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣	٢٨	١٥	A/9015/Rev.1
العاشر	١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ ـ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤	٢٩	١٥	A/9615/Rev.1
الحادى عشر	١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ـ ٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥	٣٠	١٥	A/10015/Rev.1

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

١٩٦٤ . والتقرير (٢) يشمل الفترة من ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ الى ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ويتألف من تقرير المجلس عن الدورة الاستثنائية العاشرة ، المعقودة في الفترة من ١٩ الى ٢٧ آذار / مارس ١٩٧٩ (٣) ، وتقريرى المجلس عن الجزأين الأول والثاني من الدورة العادية التاسعة عشرة ، المعقودين في الفترة من ٨ الى ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ (٤) وفي ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، عقدت هيئات المجلس الفرعية التالية دورات ، ترد أدناه تفاصيل عنها :

العنوان	الدورة	التواريخ	الوثيقة التي تتضمن التقرير
الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني باتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط	الدورتان الخامسة والسادسة	١٨ أيلول / سبتمبر — ٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨	TD/B/731 و Corr.1
		٢١ شباط / فبراير — ٢٩ آذار / مارس ١٩٧٩	TD/MT/CONF.1 و Add.1
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	الدورة الثانية	٢ — ١١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨	TD/B/732
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	الدورة الثامنة ، الجزء الثاني	٢٣ تشرين الأول / اكتوبر — ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨	TD/B/733
لجنة نقل التكنولوجيا	الدورة الثانية	٤ — ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨	TD/B/736

(تابع الحاشية رقم ١)

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	رقم الوثيقة
الثاني عشر	٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ — ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦	٣١	١٥	A/51/15 ، المجلد الأول و Corr.1 ، والمجلد الثاني
الثالث عشر	٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ — ١٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧	٣٢	١٥	A/32/15 ، المجلد الأول و Corr.1 ، والمجلد الثاني
الرابع عشر	١١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ — ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨	٣٣	١٥	A/52/15 ، المجلد الأول والمجلد الثاني

(٢) يصدر التقرير ، لأسباب فنية ، في مجلدين — يتضمن المجلد الأول تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية العاشرة . ويتضمن المجلد الثاني تقريرى المجلس عن الجزأين الأول والثاني من دورته التاسعة عشر .

(٣) صدر أصلا تحت الرمز TD/B/744 .

(٤) صدرا أصلا تحت الرمزين TD/B/770 و TD/B/773 .

Digitized by UNOG Library

الجـــزء الأول

تقـريـــــر مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة

المعقود في قصر الأمم بجنيف ، في الفـــــترة مـــــــن

٨ الى ٢٠ تشرين الاول/اكتوبـــر ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ــ عقد مجلس التجارة والتنمية الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة ، في قصر الأمم بجنيف ، من ٨ الى ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، طبقا لجدول الاجتماعات المنقح للفترة المتبقية من عام ١٩٧٩ ، الذى اعتمده المؤتمر في مقرره ١٣٤ (د ــ ٥) .

٢ــ وقد افتتح الدورة ، يوم ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، السيد د . ل . كاستلياتوس (فنزويلا) ، رئيس المجلس في دورته الثامنة عشرة ، الذى ذكر في كلمته الافتتاحية أن السنة الماضية قد شهدت تطورات ذات شأن في التفاوض على النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وان كانت البلدان النامية ، بسبب الفارق بين التطلعات والمنجزات ، لا تزال تستشعر عدم الرضا عن النتائج . وقد كان هنالك حدثان هامان ذوا أثر على عمل الأونكتاد : أولهما الدورة الخامسة للمؤتمر التي وضع خلالها برنامج أنشطة كلف المجلس بمتابعته ؛ أما الثاني فكان الاجتماع السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هافانا ، الذى برهنت فيه البلدان النامية عن صدق عزيمتها السياسية على تدعيم وحدتها وقوتها التفاوضية الجماعية . وأضاف أن المقررات التي اتخذت في هذين اللقاءين قد بدأت بالفعل تعطي ثمارها في المفاوضات الدائرة في نطاق الأونكتاد ، وحذّر من ظاهرة التشكيك الراهنة في بعض البلدان ازاء المستقبل .

٣ــ ثم قال ان هناك على العموم اتفاقا على أن الأزمة الاقتصادية العالمية هي أزمة هيكلية أكثر منها دورية . وهناك أيضا واقع فعلي هو أن الاطار المؤسسي الذى انشئ في الأربعينيات لم يعد يلائم الحقائق الاقتصادية الدولية ، وأن استحداث هياكل جديدة أصبح أمرا ضروريا ، اذ أن السمات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية لعالم الثمانينيات تختلف اختلافا بينا عن تلك التي عرفتها العقود السابقة ، بحيث أصبحت الحاجة تقضي بصياغة جديدة للهياكل تقابل هذا التغيّر اذا ما أريد الوصول الى اقتصاد عالمي متبادل المنافع . وأشار في هذا الصدد الى أن مفهوم المفاوضات الجامعة يفترض اشتراك جميع الدول على قدم المساواة كيما يضمن تحقق مزيد من الانصاف في العلاقات الاقتصادية ، ومع انتقاء مجالات محددة تتخذ فيها المقررات العملية على أساس من نظرة متكاملة .

٤ــ وقال ان من الواضح أيضا أن اجراء مشاورات جامعة حول التغييرات الهيكلية يفترض أن تكون هذه المشاورات عالمية وديموقراطية ، وأن تركز خصيصا على السياسات التي تمس مسائل المبادلات التجارية والتنمية والمسائل النقدية والمالية .

٥ــ ولئن كان مفهوم الترابط لم يعرّف قطّ حتى الآن تعريفا علميا ، فان ترابط البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو واضح بصورة متزايدة . ولئن كانت البلدان النامية لا تستطيع أن تتقدم اذا توقف النمو في البلدان المتقدمة النمو ، فواقع الأمر أن امكانات النمو لدى هذه الأخيرة مرهونة بازدهار تلك الأولى . وفوق هذا فان تحقق النمو في البلدان " المحيطية " شرط جوهرى لتضاؤل الضغوط التضخمية التي تشكل واحدا من العوائق الرئيسية دون النمو الاقتصادى في الدول المتقدمة النمو . لذلك تمس الحاجة الى العمل بكل عزم على صياغة سياسات تبادلية المنافع في اطار نظام دولي جديد لن يكون انشاؤه لخير البلدان النامية فحسب بل سيزيد أيضا من توازن النمو في البلدان المتقدمة النمو .

٦ــ وفي الجلسة (الافتتاحية) ٥١٨ ، يوم ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، انتخب السيد اى . فارنون (نيوزيلندا) رئيسا للمجلس بالتزكية .

Digitized by UNOG Library

٧ - وقال الرئيس ، في خطاب ألقاه لدى تسلّمه منصبه ، ان المجلس ينعقد وآفاق الاقتصاد العالمي مظلمة ، والمجتمع الدولي - ببلدانه المتقدمة النمو والنامية على السواء - يواجه مشاكل ملحة خطرة ، كما يتجلى من تقرير الأمانة عن آفاق الاقتصاد العالمي (TD/B/756 و Corr.1). وقد كان للوضع الذى كشف عنه التقرير ، مؤخرا ، أصداء في الاجتماع الذى نظمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بلغراد ، حيث قال المدير العام للصندوق ان الاقتصاد العالمي قد يكون في بداية مرحلة شديدة العنت ستظل قائمة خلال بضع السنوات المقبلة على الأقل .

٨ - ثم قال ان الدورة الخامسة للاونكتاد ، وان لم يكن أحد راضيا حقا عن نتائجها ، قد شهدت بعض المنجزات الوطيدة في مجالات منها مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان المتضررة بسبب وضعها الجغرافي ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وميدان السلع ، والنزعة الحمائية ، ونقل التكنولوجيا . ولكن مايزال علينا أن نبذل الكثير من الجهد اذا أردنا للحوار بين الشمال والجنوب أن ينشّط بالزخم الذى يقتضيه . وفي وسع دورة المجلس الحالية أن تسهم بقسط وافر في رسم طريق واضح القصد للمهمة التي لم تنجز بعد ، مهمة وضع استراتيجيات لادارة الاقتصاد العالمي . ان واحدا من المواضيع ذات الأهمية الكبرى في هذه الدورة سيكون النظر في صفيفة القضايا التي تحيط بتقييم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية وتسهيل التغييرات الهيكلية ، وهي مهمة أحالها المؤتمر الى المجلس ، ويعتقد بعضهم ان المواقف بشأنها في مانيلا لم تكن من التباعد بالقدر الذى لعلّها بدت عليه في ذلك الحين .

٩ - وأمام المجلس مهمة كبرى ثانية تتصل باعداد مساهمة الاونكتاد في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، ولربما كان من الخير للمجلس أن يركز انتباهه على الترتيبات المؤسسية التي يستطيع الاونكتاد بها أن يقدم تلك المساهمة . كما سيكون على المجلس أن يقيّم التقدم الذى حققه الاونكتاد ، داخل دائرة اختصاصه ، على طريق اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وأن يدل أيضا على العقبات التي تقف دون اقامته . وهنا أيضا ربما كان من المثمر أن يواصل المجلس تفحص الآليات التي قد يكون لها سهم في الاضطلاع باعداد التقرير الذى سيقدمه الاونكتاد عن النظام الاقتصادى الدولي الجديد الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية . وهناك أيضا عدد من المسائل الناجمة عن مقررات الدورة الخامسة للاونكتاد ، ولاسيما مسألة توفير مستلزمات بعض الاجتماعات الهامة المعنية بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ومسألة اختيار جهاز قائم مناسب ينظم في داخله استعراض سنوى لانساق الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ؛ وسيكون على المجلس أن يستعرض هذه المسائل أو يبت فيها .

١٠ - واختتم كلمته قائلا ان الدورة الحالية تنعقد ووراءها خلفية متشابكة من التطورات في محافل أخرى منذ الدورة الخامسة للاونكتاد ، منها العمل الذى قامت مؤخرا به اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، واجتماع قمة بلدان عدم الانحياز في هافانا ، والاحداث الاخيرة في اللجنة الجامعة التابعة للجمعية العامة . وعلى ذلك ليست مهمة المجلس بالمهمة اليسيرة . وسيكون من الضرورى أن ينهض لها بعزم وتصميم .

١١ - وفي الجلسة ذاتها ألقى الأمين العام للأونكتاد بيانا (١) ، استعرض فيه القضايا التي تواجه

---

(١) عمم نص هذا البيان فيما بعد حاملا الرمز TD/B(XIX)/Misc.3 ، عملا بقرار اتخذه المجلس في جلسته ٥١٨ بعد أن أحاط علما بالآثار المالية لهذا القرار.

Digitized by UNOG Library

المجلس على ضوء المقررات التي اتخذها المؤتمر في دورته الخامسة ، ولا سيما تلك التي تتناول ميادين هيكل السلع الأساسية ، والنزعة الحمائية ، والنقد والتمويل ، ومعها القضايا الأخرى التي أحالها المؤتمر الى المجلس والى الجهاز الدائم من أجل اجراءات المتابعة • كما بحث الأمين العام مسألة اعادة هيكلة الاقتصاد الدولي ودور الأونكتاد في وضع استراتيجية دولية جديدة للتنمية من أجل عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، ومنطويات المشاورات الجامعة المعتزم تنظيمها داخل الأونكتاد •

١٢ــ وهذا التقرير يتضمن وصفا لأعمال المجلس أثناء الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة [٢] •

---

(٢) للاطلاع على عرض أكمل للمداولات في اجتماعات المجلس بهيئته العامة ، انظر المحاضر الموجزة للجلسات ٥١٨ الى ٥٢٥ (525 ــ TD/B/SR.518) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

البيانات العامة التي ألقيت نيابة عن المجموعات الاقليمية وغيرها من البيانات (٣)

ألف - البيانات العامة التي ألقيت نيابة عن المجموعات الاقليمية

١٣ - ذكر المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ أن الاضطرابات التي حلت بالاقتصاد العالمي في الفترة القصيرة التي أعقبت الدورة الرابعة للاونكتاد قد أظهرت بوضوح أن النظام الاقتصادي الدولي يعاني من سوء تكيفات هيكلية كامنة وانها أدت ، في جملة امور ، الى المزيد من حالات اختلال التوازن واللامساواة ، مما ألحق الضرر بالبلدان النامية . فقد زادت معدلات التضخم في عديد من البلدان المتقدمة النمو زيادة كبيرة ، وأصبحت عملات بعض تلك البلدان مرة ثانية غير مستقرة الى حد بعيد ، واستمرت معدلات التبادل التجاري لمعظم البلدان النامية في ترديها ، وبلغت حالات عجز ميزان مدفوعات عدد كبير من البلدان النامية أبعادا مذهلة .

١٤ - وقد كان التقدم المحرز منذ الدورة الخامسة للاونكتاد بشأن مسائل أساسية عديدة مخيبا للآمال ؛ وبصفة خاصة في المفاوضات المتعلقة بالسلع الاساسية ، مع استثناء واحد ، وبسبب اخفاق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الخلوص الى مدونة بشأن " الضمانات ". وما برحت صادرات البلدان النامية في قطاعات عديدة تواجه القيود أو تواجه المزيد من تكثيف الحواجز الجمركية.

١٥ - وتود مجموعة الـ٧٧ أن تلفت نظر المجلس الى ما عبر عنه رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم مؤخرا بهافانا من دواعي القلق بشأن قضايا تتصل بعمل الاونكتاد ، والمنظور الذي ترى منه بلدان عدم الانحياز النامية تلك القضايا ، والى الاعلان الصادر في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ والذي اعتمده وزراء خارجية الدول النامية أعضاء مجموعة الـ٧٧ (A/34/533 ، المرفق).

١٦ - وهي يقول ان الدورة الحالية للمجلس هي حلقة في سلسلة حلقات تفضي الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تنعقد في ١٩٨٠ لتقييم التقدم المحرز في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ووضع استراتيجية انمائية دولية جديدة للثمانينات . وسيكون لمساهمة الاونكتاد في هذين الميدانين أهميتها . ان مجموعة الـ ٧٧ يساورها القلق الشديد لتفاهة التقدم الذي أحرزته المفاوضات بشأن تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والمتضمنين في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ . ويتطلب الأمر تعيين العقبات التي حالت دون اقامة هذا النظام ، وتأمل المجموعة أن تشهد في الشهور القادمة دلائل أوضح على الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة . وذكر أن اسهام الاونكتاد في الاستراتيجية الانمائية كان دائما اسهاما له أهميته . ويتمثل أحد الاهتمامات الكبرى للمجتمع الدولي والاونكتاد في المساعدة على ايجاد بيئة دولية واطار يتجهان نحو عملية عاجلة ومتواصلة لتنمية البلدان النامية ، تؤدي الى تحسين مستوى معيشتها ونوعية حياتها . وينبغي ، في اطار أهداف قابلة للتطبيق ، متماسكة ومحددة ، تؤدي ، في جملة امور ،

---

(٣) تشير هذه البيانات في حالات معينة الى البنود ٣-٦ من جدول الأعمال (انظر الفصل الثاني أدناه) .

Digitized by UNOG Library

الى تقليل التفـــاوت فـــي الدخول بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتحديد دور والتزامات متفق عليها لجميع البلدان مـــن أجل اعتماد وتنفيذ تدابير السياسة اللازمـــة لتحقيق تلك الأهداف في نطاق اطار زمني • وبالنظر الى أن الحالة الاقتصادية الراهنة تنبع مـن أوجه قصـور أساسية في النظام ، ينبغي للاستراتيجية ، بالاضافة الى الأهداف الكمية ، أن تهيئ السبيل الى عملية تؤدي الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجموع نطاق الأنشطة التجارية والاقتصادية •وينبغي أن تضم برنامج العمل الجديد الشامـل من أجل أقل البلدان نموا وأن تسهم في تمكين البلدان النامية من السيطرة على مواردها الطبيعية• والى جانب السياسات الموضوعة بهدف ايجاد علاقات اقتصادية أكثر انصافا بين البلدان الناميـــة والبلدان المتقدمة النمو وتشجيع قدر أكبر من الكفاءة في سير الاقتصاد العالمي ، يجب أن يكـــون ثمة بعد جديد يستند الى مبادئ الاعتماد الجماعي على الذات للبلدان النامية • وعلى الاستراتيجية أيضا أن تهيئ السبيل لاعادة تشكيل القواعد والمبادئ الناظمة لتلك العلاقات الاقتصادية وليكـون للبلدان النامية صوت أعلى في المؤسسات الدولية • وتأمل مجموعة الـ٧٧ أن تتمكن الدورة الحاليـــة من الموافقة على الخطوط التوجيهية لأعمال مكثفة في هذا المجال كيما يتسنى تقديم مساهمة فعالـــة في الاستراتيجية •

١٧— ومن بين الأعمال التي لم تستكمل في الدورة الخامسة للاونكتاد ، تولي مجموعة الـ٧٧ أهمية كبيرة للبند ٣ من جدول أعمال المجلس (البند ٨ في الدورة الخامسة للاونكتاد). وهي مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بالحاجة الى عمل متضافر في ميادين التجارة والتنمية والنقد والتمويل الذي يساند عملية تنمية البلدان النامية ، وبضرورة التأكد من أن السياسات القصيرة الأجل تؤدي الى تعزيز ، لا الـــى عرقلة أو تشويه ، أهداف الاقتصاد الدولي الطويلة الأجل المفضية الى اقامة النظام الاقتصـــادي الدولي الجديد ، ووضع مجموعة دينامية جديدة من القواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية ومن ثـم تأمل مجموعة الـ٧٧ ان يمكن التوصل في الدورة الحالية الى اتفاق بشأن مشاورات تنظم في اطـــار الاونكتاد على أساس دوري لتحقيق هذه الأغراض • وهي تعتقد أيضا أنه ينبغي الا يســـــمح للمشاورات والمفاوضات في أي محفل ما بأن تعرقل تقدم المفاوضات الموضوعية في محفل آخر •

١٨— واستطرد قائلا أن مجموعة الـ٧٧ قد عبرت في اعلانها بمانيلا(٤) عن آرائها فيما يتعلق باجراء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وبأوجه النقص في مجالات معينة • وكان التقدم المحـــرز منذ ئذ في الميادين الموضوعية ضئيلا بل وحدثت بعض الانتكاسات • ومن ثم فما تزال دواعي القلـق قائمة • وتنظر المجموعة بقلق خاص الى اخفاق المفاوضات في مجال الضمانات ، الذي يرجـــع الى اصرار قلة من البلدان المتقدمة النمو على التماس أحكام تسمح باتخاذ تدابير تمييزية من جانـــب واحد • ويحدو المجموعة أمل كبير أن شيئا لن يحدث مع تنفيذ النتائج المحرزة حتى الآن ، ليؤثـر تأثيرا معاكسا على مصالح البلدان النامية أو حقوقها ، وأن الجهود سوف تستمر بغية احراز تقـدم في الميادين المذكورة في اعلان مجموعة الـ٧٧ في مانيلا •

١٩— وما برحت مجموعة الـ٧٧ تنظر بقلق الى تنفيذ قرار المجلس ١٦٥ (د-١-٩) الخاص باعـادة تنظيم الديون ووضع خطوط توجيهية لعمليات الديون المقبلة • وقد زاد الحاح وأهميـــة هـــذه القضية في ضوء تصاعد أعباء ديون عدة بلدان نامية وازدياد تردي الموازين المتوقعة لسـنة ١٩٧٩ و١٩٨٠ • وفي الاطار الشامل لمشاكل أنظمة النقد والتمويل ، تعظم كذلك أهمية النظر في الطرق

(٤) أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلـــد الأول ، التقرير والمرفقات (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجـزء الثاني ، الفقرة ٢٧ •

Digitized by UNOG Library

والوسائل التي تزيد من كفاءة النظام الحالي للتعاون المالي • وتعتقد مجموعة الـ٧٧ أيضا أن ثمة امكانية لتوسيع صادرات البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية وتوسيع التعاون الاقتصادى معها ، وهو الأمر الذى قدمت مجموعة الـ٧٧ من أجل تحقيقه تحقيقا كاملا بعض المقترحات في مانيلا • وينبغي لدورة المجلس الحالية أن تحقق تقدما في هذا المجال •

٢٠— ويتساوى في الأهمية مع التوصل الى اتفاق بشأن المسائل التي بقيت دون حل تنفيذ القرارات التي تم التوصل اليها في الدورة الخاسة للاونكتاد ، ولا سيما القرارات المتعلقة بالحمائية والمساعدة على التكيف ؛ وتنفيذ ومتابعة العمل في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، بما في ذلك ضرورة التبكير في تشغيل الصندوق المشترك وابرام اتفاقات السلع الأساسية ؛ والعمل بشأن القرارات في ميدان التكنولوجيا ، وأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

٢١— ونظرا لازدحام جدول الأعمال ، فان من المأمول أن يقوم المجلس ، تمشيا مع التوصيات التي اعتمدها الاونكتاد في دورته الخاسة ، بالتركيز الواضح على قضايا الضمون وأن يزود أجهزته الدائمة بتوجيه أكبر . ان الاونكتاد يدخل الآن في مرحلة مكثفة من المفاوضات ، حيث تنعقد في الأسابيع القليلة القادمة مؤتمرات هامة في مجالات نقل التكنولوجيا ، والممارسات التجارية التقييدية ، والنقل المتعدد الوسائط ، والصندوق المشترك • ولقد نوقشت خلال وقت طويل القضايا المطروحة على تلك المؤتمرات • وسوف يمثل التوصل الى نتائج ايجابية خطوة نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ومن ثم تأمل مجموعة الـ٧٧ أن تتجلى في تلك المؤتمرات الارادة السياسية اللازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو •

٢٢— وتوجه المتحدث باسم المجموعة باء بالتهنئة الى الأمين العام للاونكتاد على الأسلوب المتوازن والعملي الذى حدد به معالم القضايا المطروحة على المجلس في كلمته الاستهلالية (أنظر الفقرة ١١ أعلاه) • وأضاف أن المجموعة باء تتفق في آرائها الى حد كبير مع الآراء التي عبر عنها المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ بشأن أهمية تلك القضايا ، وهي على استعداد للعمل بصورة بناءة وايجابية على احراز مزيد من التقدم في المجالات الثلاثة التي حدد معالمها أمين عام الاونكتاد ، أى الأعمال المتواصلة من الدورة الرابعة للاونكتاد والصلاحيات الجديدة الصادرة عن الدورة الخاسة للاونكتاد والأعمال التي لم تتم في مانيلا .

٢٣— وأضاف قائلا ان بلدان المجموعة باء قد أصغت باهتمام الى مقترحات الأمين العام للاونكتاد بشأن متابعة المناقشات التي دارت في مانيلا حول البند ٨ من جدول أعمال المؤتمر (البند ٣ من جدول أعمال الدورة الحالية) • وقد شاركت مشاركة نشطة في تلك المناقشات ، وتقدمت في مانيلا بمقترحات تعتبرها مقترحات بناءة • وكان الاتفاق على فقرات منطوق مشروع قرار جد قريب في مانيلا ، وتعتزم المجموعة باء مواصلة المناقشات بشأن تلك القضية بروح من التعاون في الدورة الحالية للمجلس • وفي حين ان بلدان المجموعة باء تتفق مع الرأى القائل بأن عدم امكان التوصل في الدورة الخاسة للاونكتاد الى اتفاق بشأن البند ٨ كثيرا ما ينظر اليه على انه أحد الأسباب الرئيسية في اعتبار أن الدورة الخاسة للاونكتاد لا تمثل نجاحا كاملا ، فهي مازالت تعتقد بأنه لا ينبغي السماح لهذا الأمر بأن يحجب التقدم الكبير الذى تم احرازه بالنسبة للبنود الاخرى من جدول الأعمال . والجميع لديهم تفسيراتهم الفردية أو الجماعية حول أسباب عدم التوصل الى اتفاق بشأن البند ٨

Digitized by UNOG Library

من جدول أعمال المؤتمر • وكان أحد تلك الأسباب هو عدم امكان التوصل الى رأى موحد حـــول جذور واتجاهات وتوقعات الوضع الاقتصادى العالمي • وترى المجموعة باء أنه ينبغي للمجلس في دورته الحالية التركيز على كيفية التصرف بعد اقتراح الأمين العام بشأن ايجاد جهاز استشارى يعنى بالترابط • وترى المجموعة باء أهمية اجراء مشاورات شاملة في اطار الاونكتاد حول قضايـــا التجارة وما يتصل بها من قضايا التعاون الاقتصادى الدولي ، مع مراعاة علاقة الارتباط بين المشاكل في ميادين التجارة والتنمية والنقد والتمويل • وينبغي ، تمشيا مع ما اقترحه الأمين العام ، تجنب الازدواج بين تلك المشاورات داخل المجلس وبين الاقتراح الذى تناقشه الجمعية العامة بشـــأن اجراء مفاوضات جامعة • بل ينبغي للمجلس أن يضطلع باستعراضه هو للاتجاهات الاقتصاديـــة العالمية للمساعدة على تعيين المشاكل والأولويات ، وتبادل المعلومات ووجهات النظر ، الأمـــر الذى يسهل تعيين الاجراءات المناسبة • والمجموعة باء على استعداد ، فضلا عن ذلـــك ، لأن تناقش بنظرة ايجابية ولاية فريق يساعد في الاعداد لتلك المشاورات ، وتأمل أن يمكن في الـــدورة الحالية تقرير عقد مثل ذلك الفريق •

٢٤ــ وفيما يتعلق بالمجال الرئيسي الثاني للمناقشات ، وهو الاستراتيجية الانمائية الدوليـة ، يجد معظم بلدان المجموعة باء صعوبة كبيرة فيما يتعلق بالجزء المتصل بذلك من تقرير أمانـــة الاونكتاد (TD/B/758) • وما برحت المجموعة باء على استعداد لأن تناقش ، مناقشة بنـــاءة ، أفضل الاجراءات التي يستطيع الاونكتاد في نطاق ولايته اتباعها كي يقدم مساهمته الجوهرية في العمل الهام الجارى في نيويورك لوضع استراتيجية انمائية دولية للثمانينات •

٢٥ــ وتحدث ممثل الصين فقال أن على دورة المجلس الحالية أن تعالج قضايا عديدة ظلت معلقة منذ الدورة الخامسة للاونكتاد . فلقد جاهدت البلدان النامية ، في المؤتمر ، في سبيل التقدم بالموضوعات صوب اتجاه ايجابي بغية التوصل الى اتفاق بشأن قضايا هامة مثل قضايا تغيير الهياكل الاقتصادية العالمية ، وقضايا النقد والتمويل ، ومقاومة الحمائية • ولكن خاب رجاؤها ، فلم يتحقق سوى قدر محدود من التقدم ، ولم تسهم القرارات المتخذة في الدورة الخامسة للاونكتاد فـــي حل المشاكل الملحة في الميدان الاقتصادى الدولي .

٢٦ــ ومضى يقول ان النظام الاقتصادى القديم ، القائم على أساس الاحتكار والاستغلال ، بدت عليه أكثر وأكثر معالم تفسخه في الحياة الاقتصادية للسبعينات ، وأضرت الأزمات المتواترة فـــي الاقتصاد الرأسمالي اضرارا بليغا باقتصادات البلدان النامية • هذا فضلا عن تزايد اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ولقد أشارت البلدان النامية في الدورة الخامســة للاونكتاد الى أن النظام الاقتصادى الدولي القائم ليس جائرا فحسب ولكنه أيضا لا يعمل بكفاءة ، وفشل في أن يشجع بدرجة معقولة على تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأمر الذى كانت له عواقب وخيمة على البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا • وينبغي للمجلس أن يتخذ في دورتـــه الحالية قرارات ايجابية لايجاد ظروف مواتية لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٨٠ •

٢٧ــ واضاف قائلا ان قدرا محدودا جدا من التقدم قد أحرز في السنوات الأخيرة صوب تنفيـذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ووصل العديد مـن المفاوضات في المجالات الاقتصادية الدولية الى طريق مسدود • ومازالت بعض القوى الاقتصاديـة تستحوذ على سلطة هائلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الدولية • وكان وجـود

Digitized by UNOG Library

الهيكل الاقتصادى العالمي القديم هو بالتحديد الذى أدى الى تفاقم الركود الاقتصادى المتكرر الذى تشهده الرأسمالية • وبالتالي فان تغيير هذا الهيكل أمر مطلوب من أجل تطوير الاقتصاد العالمي • ففي وضع تتصارع فيه القوى الكبرى على التحكم في موارد الطاقة وفي المواد الخام الاستراتيجية ، يكون من شأن اقامة نظام جديد يقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب ، وتعزيز التعاون ، وتسهيل قضية حماية السلام العالمي ومكافحة الهيمنة ، وأيضا تعزيز تطوير الاقتصاد العالمي لمصلحة الجميع • وذكر أن الصين تواصل تأييدها لمقترحات البلدان النامية بشأن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي والمشاورات الجامعة بشأن المشاكل المترابطة في ميادين التجارة والتنمية والنقد والتمويل ، بغية جعل التدابير والسياسات التي تتخذ في شتى تلك الميادين متناسبة مع أهداف النظام الاقتصادى الجديد ومع التنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية •

٢٨ــ واستطرد يقول ان صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة هي عنصر هام في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • وينبغي للاونكتاد ، بوصفه محفلا هاما لمناقشة وتشجيع التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي ، أن يفعل المزيد في نطاق ولايته للاسهام في صياغة الاستراتيجية الجديدة • وينبغي أن تتخذ الاستراتيجية الجديدة هدفا لها تنفيذ المبادئ الواردة في الاعلان وبرنامج العمل في صدد تنمية البلدان النامية • وينبغي تكريسها بصفة رئيسية لصياغة تدابير دولية ولاتخاذ تدابير فعالة تركز اهتمامها على القضية الحرجة ، الا وهي احداث تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادى الدولي الذى يتميز بعدم المساواة وعدم الانصاف • وفي ميدان التجارة الدولية ، ينبغي للاستراتيجية الجديدة تحديد السياسات والتدابير العملية والفعالة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وتقوية قدرتها التصديرية ، وزيادة حصائلها من النقد الأجنبي ، وتعزيز قوتها الشرائية ، واتاحة امكانية أكبر لمنتجاتها الصناعية في الوصول الى الاسواق ، ومكافحة الممارسات الحمائية للبلدان المتقدمة النمو • وينبغي أن تلتمس الاستراتيجية أيضا وسيلة عملية لاقامة رابطة بين السلع الاستيرادية والسلع التصديرية من أجل الاقلال من تقلبات الأسعار • وينبغي لها أن تتصدى للاحتكار والاستغلال لتنمية التجارة الدولية على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة •

٢٩ــ وأعلن أن الصين ترحب بما تم مؤخرا من وضع اتفاق دولي بشأن المطاط الطبيعي ، وهو أول اتفاق سلعي دولي يتم في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • وهذا الاتفاق ، اذا ما قورن بغيره من الاتفاقات السلعية القائمة ، يشكل تقدما واضحا على طريق حماية حقوق ومصالح البلدان النامية المنتجة ، وسوف يساعد على اعطاء دفعة ايجابية للعمل في مزيد من الاتفاقات السلعية في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية •

باء ــ بيانات أخرى

٣٠ــ وأشار ممثل كولومبيا الى أنه في الوقت القصير الذى مر منذ انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر ازدادت جيوش الجياع المشردين في البلدان النامية ، مع ما ينطوى عليه ذلك من آثار مفزعة بالنسبة للمستقبل الذى تكفهر فيه آفاق تحقيق الآمال ، الضعيفة بالفعل ، المعقودة على امكانية أن يحيا أفقر الناس حياة كريمة • والمسألة ليست مسألة عزو المسؤولية عن الأزمة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

العالمية الى هذه المجموعة أو تلك من البلدان بل هي مسألة سرد للحقائق ومخاطبة لمشاعر التضامن الانساني التي تبدو أنها على علاقة عكسية مع تراكم الثروة • وكما سبق لوفده أن لاحظ في ماليزيا ، فان انهيار نظام بريتون وودز ، الذى تفاقم من جراء أزمة النفط، يعني أن حكومات البلدان المصنعة الرئيسية كانت منشغلة كليا بتقلبات عملاتها ، وبطالتها المحلية ، وأمن مصادر امداداتها ، وكذلك بالطرق الكفيلة بتحويل عبء التكيّف الى اقتصادات مستقلة عن اقتصاداتها هي • وتفهم حكومته شواغل البلدان المتقدمة النمو وكذلك تطلعات البلدان المنتجة للنفط، ومع ذلك ، فهي تعتقد أنه لا ينبغي تذليل الصعوبات على حساب الاقتصادات الأقل ازدهارا، فقد كان لعبء التكيّفات ، المحمول الى الاقتصادات الأضعف ، آثار خطيرة في البلدان النامية •وقد أشارت الأمانة ، مثلا ، الى أن هذه البلدان فقدت مايزيد على ٣٠ ٠٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ بسبب تردى معدلات التبادل التجارى الخاصة بها • وكان على البلدان النامية أن تواجه عجزا لم يسبق له مثيل في المدفوعات الخارجية كما اضطرت الى خفض برامجها الانمائية تبعا لذلك • واضطرت البلدان التي لم تفعل ذلك الى الاتجاه الى الاقتراض الخارجي ، وبذلك تحمل عدد متزايد منها عبئا في خدمة الديون يتجاوز ٢٥ في المائة من ايرادات صادراتها • وآفاق المستقبل تنذر بالخطر ؛ فالبلدان غير المنتجة للنفط تتأثر تأثرا مضاعفا بالزيادات في سعر النفط ، اذ تدفع مبلغا أكبر لا بالنسبة للنفط فحسب بل وكذلك بالنسبة للمصنوعات ، وان عدم مبالاة البلدان المتقدمة النمو بضرورة اعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية مع البلدان النامية يتعارض معارضة صريحة مع المبادىء الأساسية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد • وهذا الموقف مضافا الى ماينشأ عن استمرار الزيادات في سعر النفط من آثار سلبية على مشكلة التخلف يعني أن البلدان النامية ستتعرض لا محالة لتغييرات سياسية واجتماعية عميقة •

٣١ــ ولاحظ ممثل ماليزيا أنه لم يتحقق فيما يبدو أى تقدم على الاطلاق بصدد اعادة تشكيل التقسيم الدولي للعمل • وتقترن هذه الحالة بالزيادة الحادة في عدد حالات انحراف البلدان المتقدمة النمو عن مبدأ التجميد ، وهذا يؤثر بوجه خاص في منتجات البلدان النامية ، كما تقترن بمجموعة القيود ــ القانونية وغير القانونية على السواء ــ التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الآتية من البلدان النامية • وجرت محاولات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحقيق قدر من الانضباط في هذه المجالات ، ولكن لم يتم التوصل الى اتفاق • ورغم أن عدم استطاعة البلدان النامية قبول قواعد جديدة تستهدف تطبيقا انتقائيا لقيود الضمان قد يكون السبب الرئيسي في ذلك ؛ فان السبب الأهم هو رفض بعض البلدان المتقدمة النمو التعهد بأنها ستتقيد بضوابط وأشراف دوليين على تدابير الضمان • وان عدم التوصل الى اتفاق على شرط الضمان يعني فقدان عنصر رئيسي في التوازن الهش لصفقة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف فيما يتعلق بالبلدان النامية •

٣٢ــ وان اجراء فحص أوثق لعبارات " القيود المفروضة طوعا على الصادرات " و " ترتيبات التسويق المنظم " و " آليات الأسعار الزنادية " وما أشبه ذلك من العبارات التي أدخلتها البلدان المتقدمة النمو بشأن المنتجات الآتية من البلدان النامية، يعطي انطباعا بأن التجارة الحرة تعتبر بالية الطراز • وتميل السياسة الى الحلول محل الاقتصاد بوصفها القوة الدافعة في النمط الدولي للانتاج • وبرزت الآن حجة سخيفة مفادها أنه يتعين استمرار فرض القيود على الواردات لاتاحة مستوى كاف من الانتاج المحلي لشؤون الدفاع • وحقيقة الأمر أن نظام التجارة الحرة يتعرض لهجوم خطير مع تحمل البلدان النامية الوطأة العظمى ــ وتعتبر حالة المنسوجات مثلا نموذجيا للنزعة الحمائية من جانب البلدان المتقدمة النمو ازاء صناعة تواجه مشاكل تنافسية. كما تعتبر مثلا حيا على ضرورة تكثيف نشاط

Digitized by UNOG Library

اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة النمو استجابة للتصنيع في البلدان النامية في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد • ومن الواضح أن التكيّف الصناعي يسير بمعدل غير كاف الى حد كبير في البلدان المتقدمة النمو . وينبغي على البلدان الاخيرة أن تدرك مدى امكانيات النمو في العالم، وخاصة نظرا لان ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في المناطق النامية • وهناك حاجة واضحة الى أن تتوفر في البلدان المتقدمة النمو استراتيجية أشمل وموسعة توسيعا كبيرا لمساعدة التكيّف • وينبغي أن لا تتخذ هذه المساعدة شكل اعانة دائمة للمنتجين غير الأكفاء وبدون هذه الاستراتيجية الموسعة توسيعا كبيرا فمن الأرجح أن ينشأ مزيد من الاصطدامات الاقتصادية في المستقبل • ومن ثم ينبغي أن تقرر الاستراتيجية الانمائية الجديدة أن التكيّف واحدة من أولوياتها الأولى ؛ فبدونه قد لا يتحقق تقدم نحو ايجاد نمط تجارى أكثر عدالة • وينبغي أن تشترك البلدان النامية اشتراكا ذا معنى في وضع هذه الاستراتيجية •

٣٣— وبالاضافة الى ذلك ، هناك حاجة كبيرة وملحة الى تثقيف الجمهور العام في البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق ، بوجه خاص ، بفهمه لضرورة اجراء تغيير وتكييف هيكليين في عالم مترابط .

٣٤— وقال ممثل شيلي ، معربا عن تأييده لبيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (انظر الفقرات ١٣ —٣١ أعلاه)، انه لم يتحقق تقدم يذكر في السنوات الاخيرة في المفاوضات الرامية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد • ولا يزال الأونكتاد ، في رأيه ، أنسب محفل لمعالجة المجموعة المعقدة من القضايا في الحوار بين الشمال والجنوب ، وينبغي أن تتيح هذه الدورة فرصة لدراسة أجهزته القائمة فعلا • وكحل أمثل ، ينبغي أن يكون من الممكن التوصل على مستوى المؤتمر الى مقررات متفاوض بشأنها وتتطلب مجرد التعبير عن ارادة سياسية لتأييدها • كما ينبغي ، في رأيه ، اعتبار أحكام قرار المؤتمر ١١٤ (د—٥) المتصلة بخفض عدد الافرقة المخصصة نقطة الانطلاق لخفض عدد القضايا الخاضعة للتفاوض • وينبغي أن يسهم جميع أعضاء الأونكتاد، والأمانة، في تحقيق هذه الغاية • وفي هذا الصدد ، يمكن التفكير في اسناد ولاية واسعة ومرنة على نحو كاف الى المتحدثين باسم المجموعات الاقليمية بغية تيسير عملية التفاوض ، حتى وان كان ذلك على اساس غير رسمي •

٣٥— وأضاف أن وفده يعلق أهمية خاصة على ثلاث قضايا • الاولى هي قضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذى يشكل تكملة ضرورية للتعاون بين الشمال والجنوب• وقد انشأت شيلي صندوقا خاصا للتعاون في هذا المجال كما وضعت مخططا للافضليات الخاصة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية• والقضية الثانية هي قضية النزعة الحمائية• فالجهود التي تبذلها البلدان النامية لفتح ابواب اقتصاداتها على التجارة الدولية تحبطها الآن الحواجز التي تقيمها البلدان المتقدمة النمو • وفي هذا الصدد ، ينبغي توجيه اهتمام خاص الى اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي بوصف ذلك وسيلة لايجاد عملية من التكيّف التدريجي والمنظم ، وهذه مهمة ينبغي أن يجرى فيها تنسيق ملائم مع اليونيدو • أما القضية الثالثة فهي قضية الطاقة • ولا يمكن مناقشة القضايا الانمائية مناقشة وافية اذا استبعدت قضية الطاقة لان حالة البلدان النامية غير المنتجة للنفط تعتبر حاليا خطرة بوجه خاص. هذا فضلا عن ضرورة تقديم ضمانات بالامدادات لهذه البلدان بغية تجنب الحالة الراهنة التي اقتضت اللجوء الى سوق "الشراء الآني المعجل" للحصول على جزء معين من مثل هذه الامدادات • وتدعو الحاجة الى اتباع نهج متعدد الاطراف لالتماس حلول ترضي المنتجين والمستهلكين على السواء •

Digitized by UNOG Library

٣٦- وقال ممثل فنزويلا أن الدورة الحالية للمجلس تمثل بداية فترة من المفاوضات ينبغي أن تتتوج باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد • وتمثل المفاوضات الأخيرة التي جرت داخل الأونكتاد حول الصندوق المشترك وكذلك نجاح عقد اتفاق بشأن المطاط الطبيعي تقدما نحو تلك الغاية ، وهذا ما ينبغي أن تمثله أيضا السلسلة المقبلة من مؤتمرات التفاوض في الاونكتاد حول قضايا مثل مدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا وحول الممارسات التجارية التقييدية • والبلدان النامية على استعداد للتفاوض كما أنها قررت الاضطلاع بتدابير للتعاون فيما بينها • وللبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ الخطوات الايجابية اللازمة كي لا تقابل جهود البلدان النامية بحواجز تعكس مصالح قصيرة الأجل تحول دون ادخال التغييرات الهيكلية اللازمة على الاقتصاد العالمي • وينبغي أن يساعد الاونكتاد في ايجاد الجو الملائم لنجاح المفاوضات •

٣٧- وكما لاحظ رئيس فنزويلا في اجتماع عقدته المجموعة الأندية مؤخرا ، لا يمكن أن تستمر الدول الصناعية الكبرى في اخضاع البلدان النامية لنفس القواعد المنطبقة على العلاقات فيما بينها أو للظروف السياسية والاقتصادية التي تجعل التنمية المتناسقة والمشتركة أمرا شاقا • ويجب أن يستند النظام الدولي الجديد الى العدالة الاجتماعية الدولية • وستظل فنزويلا ، بوصفها عضوا في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) ، تتعاون في الجهود الرامية الى اعداد اتفاقات متعددة الأطراف بغية حل مشاكل التمويل التي تواجهها البلدان النامية والتي تفاقمت بارتفاع أسعار النفط • وتبلغ المساعدة التي تقدمها الى البلدان النامية ، بالقياس الى ناتجها القومي الاجمالي ، خمسة أمثال المساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة النمو .

٣٨- وأضاف يقول ان وزير خارجية فنزويلا رحب ، في الدورة الحالية للجمعية العامة، بتلاشي التهم التي كانت توجه فيما مضى ، بدون شعور بالمسؤولية أحيانا ، الى منظمة الاوبك والتي أخذت الآن تستبدل ، من جانب البلدان المصنعة ، بوسائل لخفض الاستهلاك المفرط وبالتالي كبح جماح الطلب • وهذا تطور ايجابي ينبغي أن يمهد السبيل لوسائل فعالة لصون الطاقة أثناء فترة الانتقال الى مصادر بديلة للطاقة • وتدرك فنزويلا الصعوبات التي يواجهها كثير من البلدان النامية في الظروف الراهنة وستستمر في ضمان امداداتها النفطية وتخفيف العبء المالي الناجم عن ارتفاع الاسعار • الا أن هذه الصعوبات ناشئة عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد العالمي • وقد أعربت فنزويلا مرارا وتكرارا عن تأييدها لعقد جولة جديدة من المفاوضات الاقتصادية الدولية تشمل قضية الطاقة • وينبغي أن يساعد هذا الحوار على تذليل العقبات الناتجة عن الافتقار الى الارادة السياسية من جانب البلدان المصنعة لاحراز تقدم حقيقي في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية •

٣٩- وقالت ممثلة الهند ، بعد الاعراب عن تأييدها لبيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (انظر الفقرات ١٣-٢١ أعلاه) ، ان الحاجة الى التعجيل بتغيير هيكلي تكتسب أهمية رئيسية في ظل حالة اقتصادية عالمية تتسم بطفرة جديدة للتضخم، وتباطؤ النمو، وتدهور معدلات التبادل التجاري، واختلالات ميزان المدفوعات واشتداد النزعة الحمائية • وتنطوي اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على اجراء تغيير في العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - التي ينبغي أن يكون لها صوت فعال في ادارة الاقتصاد العالمي - كما تقتضي الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية •

٤٠- وان ترابط القضايا في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل يؤكد الحاجة الى آلية مشاورات شاملة لضمان أن السياسات ذات الصلة التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو تدعم تنمية البلدان النامية وأن السياسات القصيرة الأجل تنشط اعادة التشكيل • فالأزمة الاقتصادية الدولية ليست أزمة دورية بل تدل على اختلال هيكلي أساسي .

Digitized by UNOG Library

الأمانة عن هذه القضية (TD/B/758) يعرض فيما يبدو بعض القضايا من زاوية أوسع من الزاوية المطلوبة من هيئة دولية حدد مجال نشاطها تحديدا واضحا . ومن الاهمية بمكان أن يبقى الاونكتاد بصرامة ، لدى اعداد مساهمته ، ضمن حدود دائرة اختصاصه ، وخاصة فيما يتعلق بالاطار النظرى للاستراتيجية المقبلة .

٥٠ - واستطرد يقول ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يعتبر أن الاستراتيجية المقبلة ستكون مفيدة حقا الا اذا أكدت من جديد وعززت العناصر التقدمية المدرجة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وينبغي الاضطلاع بالعمل المتعلق بوضع الاستراتيجية في اطار هيئات الاونكتاد القائمة على أساس عالمي ، كما ينبغي ايلاء المراعاة الواجبة لمصالح وآراء المجموعات الرئيسية من البلدان . وبالمثل ، ينبغي اجراء المشاورات الشاملة أيضا في اطار أجهزة الاونكتاد القائمة ، وخاصة لأن المجلس سيجتمع من الآن فصاعدا مرتين في السنة. وينبغي ان تتناول هذه المشاورات المشاكل التي تدخل مباشرة في دائرة اختصاص الاونكتاد دون تعريض أنشطته العادية للخطر.

٥١ - وقال ممثل كينيا ان المهام الرئيسية التي أمام المجلس هي اكمال الأعمال التي لم تكمل في الدورة الخاسة للاونكتاد وتنفيذ الصلاحيات الجديدة الناجمة عن المؤتمر. وان من أهم الأعمال التي لم تكمل البند ٣ من جدول أعمال المجلس . ونظرا لأنه تم الاضطلاع بالفعل بالتحليل الأساسي للمشاكل المعنية وتم تعيين كافة الحلول الممكنة، فان المطلوب الآن هو الارادة السياسية اللازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو للتعجيل بتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال . ومنذ الدورة الخاسة للاونكتاد ، تدهورت حالة الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة - فالأزمة الاقتصادية تتفاقم والتضخم يتزايد ومشاكل ديون البلدان النامية تشتد حدة والفجوة بين البلدان الغنية والبلدان النامية الأفقر تتسع . والمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية اذا أخذت كمجموعة لا تزال كبيرة ، حيث ظلت معدلات النمو راكدة عند مستوى عام ١٩٧٧ ، مع تدهور شديد في معدلات تجارة البلدان المصدرة لغير الخامات المعدنية واشتداد العجز في الحساب الجارى للبلدان النامية ، بسبب الزيادة الكبيرة في الديون الخارجية للبلدان النامية غير المصدرة للنفط . وفي عام ١٩٧٨ كان لدى البلدان النامية الافريقية مرة أخرى أدنى معدل نمو اقتصادى بين البلدان النامية . والأخطر من هذا هو التوقعات التي تواجه هذه البلدان في السنوات القادمة ، حيث لا يتوقع تحسّن ذو شأن على مدى السنوات العشر المقبلة في نصيب الفرد من الدخل الوطني في البلدان المنخفضة الدخل . وشهدت البلدان الافريقية انخفاضا في معدلات تبادلها التجارى بسبب عدم ثبات أسعار صادراتها والزيادة الكبيرة في أسعار المصنوعات المستوردة ، الأمر الذى أدى بعدد كبير منها الى خفض وارداته ، على حساب النمو والتقدم الاقتصادى . هذا علاوة على أن الزيادة الاخيرة في التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة النمو أصبحت عائقا خطيرا لسياسات تنويع الصادرات ؛ وينبغي أن يتم إلغاء هذه التدابير بأسرع ما في الامكان .

٥٢ - وقد حان الوقت بالنسبة لكافة البلدان أن تعترف بأن الترابط أصبح حقيقة في الاقتصاد العالمي . ولهذا السبب ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدرك أنها تعتمد فيما يتعلق بنموها على البلدان النامية بقدر ما تعتمد البلدان النامية في نموها على امكان الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وتعكس النتائج التافهة التي تحققت في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

Digitized by UNOG Library

الأخيرة والفشل في وضع مدونة موضوعية للضمانات عدم مبالاة البلدان المتقدمة النمو بالمشاكل التي تواجه البلدان النامية .

٥٣ — ويكمن حل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية في نقل الموارد بكميات ضخمة الى البلدان النامية ، الأمر الذى سوف يتيح ميزة المساهمة في الانتفاع بطاقات الانتاج العاطلة في البلدان المتقدمة النمو وخفض البطالة في هذه البلدان والعودة بالنمو الى مستويات مقبولة وكذلك توسيع التجارة العالمية .

٥٤ — أما بشأن قضية مشاكل ديون البلدان النامية ، فان بلده يرحب بالجهود التي تضطلع بها بعض البلدان المتقدمة النمو في اتاحة تخفيف عبء الديون فيما يتعلق بالبلدان النامية الفقيرة . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو التي لم تضطلع بهذا حتى الآن أن تتخذ خطوات بأسرع ما في الامكان للمساعدة في تخفيف عبء الديون على البلدان النامية الفقيرة ، ولاسيما أقل البلدان نموا وأشد البلدان تضررا . ومضى قائلا ان بلده يواصل ايلاء قدر كبير من الأهمية الى ضرورة تحديد عناصر عملية اعادة تنظيم ديون البلدان النامية المهتمة في المستقبل . وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في مانيلا ، فانه ينبغي الآن حل مسألة الجهاز المؤسسي اللازم لتنفيذ مجال الاتفاق . وان بلده يولي أهمية كبيرة الى انشاء نظام التشاور المقترح في نطاق الاونكتاد على أساس سنوى ليبحث ، في جملة امور ، المشاكل التي تتصل بادارة الاقتصاد العالمي ، ولاسيما السياسات في مجالات التجارة والمدفوعات والتمويل وعلاقتها بالتنمية وليقيّم أيضا اتساق هذه السياسات مع الأهداف الانمائية الطويلة الأجل ولاسيما تنمية البلدان النامية . وستمكن أية توصيات تسفر عنها هذه المشاورات من اتخاذ مقررات سياسية في هذه المجالات بغية تيسير التغيير الهيكلي في الاقتصاد العالمي ومن ثم توفير بيئة مناسبة لتحسين أداء الاقتصاد العالمي بطريقة من شأنها دعم الجهود الانمائية للبلدان النامية .

٥٥ — وتابع حديثه قائلا ان بلده يرى ، بشأن المسألة الهامة للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، انه ينبغي للمجلس أن يدرج على نحو مناسب ، في الجدول الزمني للاجتماعات ، اجتماعات للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . أما فيما يتعلق بالتقدم المحرز بالنسبة لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فان ثمة ضرورة لضمان تقدم حقيقي في اصلاح النظام الدولي المالي وتعزيز الاتساق بين المبادئ والقواعد الناظمة للنظام الاقتصادى الدولي بأكمله . ويمثل الاطار العام لبرنامج عمل بشأن اصلاح النظام النقدى الدولي الذى قدمته مؤخرا مجموعة الـ ٧٧ مساهمة هامة في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وهناك أيضا ضرورة أن يتضمن في هذه الجهود المستمرة أن تعكس عملية اتخاذ القرارات في النظام الاقتصادى الدولي الجديد المصالح الاقتصادية لكافة الاطراف المعنية ولاسيما مصالح البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الاونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

(البند ٤ من جدول الأعمال)

مساهمة الاونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف ـ تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الاونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٦ ـ أحال المؤتمر هذا البند (البند ٨ من جدول أعمال المؤتمر) الى المجلس لمواصلة النظر فيه (٦) .

(٦) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، مقررات أخرى (د) .

Digitized by UNOG Library

٥٧ — وكان معروضا على المؤتمر تقريران من اعداد أمانة الاونكتاد (TD/224 وCorr.1 و Add.1 و TD/225)(٧) ؛ وموقف مجموعة الـ ٧٧ كما حدد في برنامج أروشا (TD/236)(٨) ؛ ووثيقة مقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وفييت نام وكوبا ومنغوليا وهنغاريا (TD/249)(٩) .

٥٨ — وفي ملاحظة استهلالية ، أيد رئيس المجلس ما أشار اليه الامين العام للاونكتاد في بيانه الافتتاحي ، قائلا ان مواقف مختلف المجموعات ، رغم أنها كانت شديدة التباعد في المؤتمر بصدد دباجة مشروع قرار ممكن بشأن القضية ، قد تقاربت بصدد الاجزاء المنطوقية من مثل هذا القرار . وعلى المجلس الآن أن يبذل كل جهد كي يكلل بالنجاح النظر في البند .

٥٩ — وأورد المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية وممثلون آخرون اشارة الى هذا البند في بياناتهم المذكورة في الفصل الأول أعلاه .

٦٠ — وأحيل هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

٦١ — وفي الجلسة ٥٢٥ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، ذكر الرئيس انه تعذر التوصل الى اتفاق في فريق الاتصال على مشروع قرار بشأن هذا البند وانه يفهم أن هناك رغبة عامة في احالة البند الى المجلس في دورته العشرين .

٦٢ — وأعلن مقدمو القرارين TD/B/L.535 و TD/B/L.536 سحبهما .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٣ — في الجلسة ذاتها قرر المجلس احالة البند ٣ من جدول الأعمال الى المجلس في دورته العشرين .

---

(٧) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، الوثائق الأساسية (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.16).

(٨) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، المرفق السادس .

(٩) المرجع نفسه ، المرفق السابع .

Digitized by UNOG Library

٦٤ — وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان أعضاء مجموعته يعتبرون ، كما ذكر سابقا بوضوح ، أن البند ٣ هو واحد من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس . أما هدف مجموعة الـ ٧٧ فكان ضمان القيام داخل الاونكتاد بتقرير اجراء مشاورات جامعة منتظمة حول المشاكل المترابطة في مجالات التجارة والنقد والتمويل والتنمية . وهناك مسألة تهم مجموعة الـ ٧٧ بنفس القدر هي مسألة تحديد خلفية هذه المشاورات واطارها ، اللذين أعرب عنهما بوضوح وبتفصيل في اعلان وبرنامج عمل أروشا واللذين يشكلان أساس القرار الذى قدمته بشأن هذه القضية مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الخاسة للاونكتاد . وفي مانيلا تعذر التوصل الى اتفاق نظرا لعدم تفهم البلدان المتقدمة النمو هذا المنطلق والاتجاه . وفي الدورة الحالية للمجلس ، قدمت مجموعة الـ ٧٧ مشروعا معدلا الى حد كبير ولو أن ذلك يعني التضحية ببعض المفاهيم الأساسية للمجموعة . ولذلك فهي تأسف لانه ظل من المتعذر التوصل الى اتفاق وبالتالي لم يكن أمامها أى خيار سوى سحب مشروعها . ونتيجة لذلك ، يظل منظور مجموعة الـ ٧٧ ومنطلقها ازاء هذه القضية كما جرى تبيانهما في اعلان أروشا . وتأمل مجموعة الـ ٧٧ في أن يكون من الممكن نشدان الهدف في الدورة العشرين للمجلس لأن الأزمة في الاقتصاد العالمي مستمرة ولها آثار متزايدة الخطورة على الدوام بالنسبة للبلدان النامية .

٦٥ — وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن الأسف لأنه تعذر التوصل الى قرار مرض بصورة متبادلة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال . وقال ان أعضاء المجموعة باء ، على ضوء الخبرة المكتسبة في الدورة الخاسة للاونكتاد والتطورات اللاحقة في الأمم المتحدة في نيويورك وفي أماكن أخرى ، قد درسوا بأقصى عناية ممكنة مسألة المشاورات الجامعة في اطار الاونكتاد وأوفدوا موظفين كبارا من العواصم من لديهم معرفة خاصة بالقضية وهم ، كما ذكر في بداية الدورة ، يعتبرون أن المشكلة الاساسية هي الاتفاق على اصول اجرائية محددة للمشاورات ، وتبعا لذلك تقدموا بمشروع قرار يبين تصورهم لما يجب أن تكون عليه المشاورات الفعّالة والآلية اللازمة لدعمها . ولما اتضح أن مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبيرة على لغة الديباجة ، فقد بذلت المجموعة باء جهودا صادقة لصياغة قرار يحاول ارضاء اهتماماتها المتعلقة بالمبادئ . ومتابعة لما سمي بمفاوضات مطالبة ولكنها تعاونية ، أعدّ نص بدا ، ولو أن المجموعة باء لا تستطيع قبوله بكل تفاصيله ، على قيد رمح من اتفاق نهائي . ولذلك أصيبت المجموعة باء بخيبة أمل لأن مجموعة الـ ٧٧ أشارت في مرحلة لاحقة الى انه لم يبق أثناء الدورة الحالية للمجلس وقت كاف للتوفيق بين الاختلافات المتبقية . وتأسف المجموعة باء لأنه فاتت ، للمرة الثانية ، فرصة لمباشرة نهج للمشاورات في الاونكتاد . ولئن كانت بالتأكيد على استعداد لتداول القضية مرة أخرى في الدورة العشرين ، فانها ستفعل ذلك بالطبع في اطار ما سيحدث من تطورات أثناء الفترة المتخللة .

Digitized by UNOG Library

باء — تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦٦ — قال ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في بيان استهلالي ، انه نظرا لأن مفهوم النظام الاقتصادى الدولي الجديد فسر تفسيرا متنوعا ، فقد بدأ التقرير الذى أعدته الأمانة عن هذه القضية (TD/B/757) بأن أوضح أن النظام الاقتصادى الدولي الجديد أعطي نفس التعريف الوارد في تقرير الأمانة السابق (TD/B/642) ، حيث تم تعيين اصلاح الاطار المؤسسي الناظم للعلاقات الاقتصادية الدولية بوصفه عنصره الأساسي ، ولهذا الاصلاح جانبان ، أولهما اصلاح الاطار المؤسسي الناظم للعلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وثانيهما التغيير المؤسسي المتجه نحو تعزيز التعاون الاقتصادى المتبادل فيما بين البلدان النامية على أساس مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات .

٦٧ — ولذلك فالفصل الثاني من التقرير مكرس لعرض نتائج التقدم المحرز في المشاورات والمفاوضات والاتفاقات الدولية الرامية الى التغيير المؤسسي في هذين المجالين . والاستنتاج الذى يخلص اليه هو أن التقدم المحرز محدود ومتفاوت ، اذ تحقق تقدم هام في بعض المجالات مثل نقل التكنولوجيا ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، وكذلك بصدد انشاء الصندوق المشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، بينما تحقق تقدم ضئيل أو لم يتحقق أى تقدم صوب اصلاح النظم التجارية والنقدية والمالية العالمية .

٦٨ — وفي الفصل الثالث والاخير من التقرير جرت محاولة لتبيان بعض العقبات العامة التي تعترض التقدم صوب اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، مع التركيز على عقبتين بوجه خاص : احداهما هي أن البلدان المتقدمة لا ترى فيما يبدو مصلحة ذاتية تذكر ، ان وجدت ، في اصلاح الاطار المؤسسي وفي هذا الصدد اشير في التقرير الى انه قد يكون من المفيد اجراء دراسة أعمق للدور الذى قد يؤدية هذا الاصلاح في التغلب على الركود والتدهور الحاليين في الاقتصاد السوقي العالمي . وأما العقبة الثانية فتكمن في الغموض الذى اكتنف تبيان الاولويات والاجراءات ، والتزامات الحكومات ، في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد . فاذا كان التقرير ، بقيامه بهذه المحاولة الاولى لتعيين العقبات التي تعترض التقدم صوب اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، نجح في اثارة مناقشة تتسم بالتفكير والاطلاع ، فسيكون اعداده قد خدم غرضا مفيدا .

٦٩ — وأورد المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية والممثلون الآخرون اشارة الى هذا البند أثناء بياناتهم المذكورة في الفصل الأول أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٧٠— واحيل هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس للنظر فيه وتقديم تقرير عنه •

٧١— وفي الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، ذكر الرئيس أنه تعذر التوصل الى توافق في الآراء في فريق الاتصال حول هذه القضية وانه يفهم أن هناك رغبة عامة في احالة البند الى الدورة العشرين الى المجلس في دورته العشرين •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧٢ — في الجلسة ذاتها قرر المجلس احالة البند ٤ من جدول الأعمال الى المجلس في دورته العشرين •

جيم — مساهمة الاونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٣ — قال ممثل الأمين العام للاونكتاد ، في بيان استهلالي ، أن التقرير الذى أعدته أمانة الاونكتاد عن مساهمة الاونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (TD/B/758) يقصد منه أساسا اثارة بعض القضايا الرئيسية ، المتصلة بالسياسة وذات الطابع الموضوعي على السواء ، وتلك المتعلقة بوضع الاستراتيجية وتنفيذها ، وهي القضايا التي يتعين على الأونكتاد أن ينظر فيها بالتفصيل • ويؤكد التقرير أن وضع الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن يستند الى اطار نظرى مناسب • وحيث أنه يجب وضع الاستراتيجية في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، يستتبع ذلك أنه ينبغي توجيهها نحو تحقيق ما يلزم من الاصلاحات الأساسية في الاطار المؤسسي القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية بغية بلوغ أهداف النظام الاقتصادى الدولي • ويتعين على المجلس أن يضع ذلك في الحسبان لدى وضع مساهمته ، فيما يتعلق بكل من مقاصد وأهداف الاستراتيجية الجديدة ، والاصلاحات المؤسسية الأساسية اللازمة في كل من مجالات السياسة العامة الرئيسية التي تهم الأونكتاد • وفيما يتصل بوضع الاستراتيجية وتنفيذها ، هناك ثلاث قضايا تحتاج الى نظر المجلس • أولا ، اذا كان هناك اتفاق على أن الهدف الرئيسي للاستراتيجية الجديدة ينبغي أن يكون تحقيق اصلاح مؤسسي أساسي ، فيستتبع ذلك أن "المقاصد" الرئيسية للاستراتيجية ينبغي أن تتمثل في نجاح اختتام مفاوضات دولية بشأن قضايا محددة ، ويفضل أن يكون ذلك داخل اطار زمني متفق عليه • ثانيا ، ينبغي النظر فيما اذا كانت الحكومات على استعداد ، والى أى مدى ، للاضطلاع بالتزامات لتنفيذ تدابير أو سياسات محددة داخل اطار الاستراتيجية الجديدة • ثالثا ، يتعين صوغ التوصيات المتصلة بسياسة الاستراتيجية الجديدة بعبارات محددة وغير مبهمة مع تعيين المسؤولية عن تنفيذها تعيينا واضحا بغية تيسير عملية استعراض الاستراتيجية وتقييمها •

٧٤— وأشار المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية والممثلون الآخرون الى هذا البند أثناء الادلاء ببياناتهم المذكورة في الفصل الأول أعلاه •

٧٥— وأحيل هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس للنظر فيه وتقديم تقرير عنه •

٧٦— وفي الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع قرار بشأن "مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة" (TD/B/L.547) ، كان قد قدمه نتيجة لمشاورات غير رسمية ، وذكر تعديلا عليه •

Digitized by UNOG Library

٧٧- واقترح ممثل اثيوبيا تعديلا للفقرة ١ من مشروع القرار •

٧٨- وقال ممثل الفلبين أنه يفهم أن العبارة " رفيع المستوى " الواردة في الفقرة ١ من مشروع القرار لا تعوق اشتراك ممثلين على المستوى الوزارى •

٧٩- وقدم ممثل الأمين العام للأونكتاد بيانا عن الآثار المالية(١٠).

٨٠ - وتم سحب مشروعي القرارين TD/B/L.538 و TD/B/L.540، اللذين كانا قد قدما الى فريق الاتصال ، من قبل مقدميهما •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨١ - اعتمد المجلس، في جلسته ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩، مشروع القرار TD/B/L.547 (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول ، القرار ١٨٩ (د-١٩)) •

دال - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٨٢ - أشار ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في بيانه استهلالي الى التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي (TD/B/756 و Corr.1) • وقال أن هناك في رأيه توافقا دوليا في الآراء على أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة من التباطؤ في عام ١٩٧٩، يتوقع أن تستمر في عام ١٩٨٠ • وبوجه أكثر تحديدا ، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى بمعدل يقل عن ٢ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وقد يزداد الناتج المادى الصافي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بمعدل يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة ؛ وستشهد البلدان الاشتراكية في آسيا نموا في الناتج المادى الصافي بمعدل حوالي ٦ في المائة • وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٥ في المائة في عام ١٩٨٠ • ويستند تقرير الأمانة الى عمل مؤسسات الأبحاث المشتركة في مشروع لينك (LINK) كما أعدت التنبؤات استنادا الى النتائج المتوفرة في أواخر تموز / يوليه • ومنذئذ يتفق المتنبؤون على أن المستقبل المرتقب لعام ١٩٨٠ أصبح أكثر اتساما بالتشاؤم ، ويعود ذلك بصفة رئيسية الى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد يكون في حالة الولايات المتحدة قريبا من الصفر في عام ١٩٨٠ •

٨٣ - ولاحظ أن تقرير الأمانة يركز على مشاكل البلدان النامية غير المصدرة للنفط التي يتوقع أن تسجل عجزا قياسيا في حسابها الجارى يتراوح بين ٥٢ و ٥٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ • ورغم أنه يتوقع أن تكون البلدان النامية كمجموعة قادرة على تمويل عجز بهذا المقدار، فمن المحتمل أن يكون التمويل بشروط وأحكام تزيد من حدة مشاكل خدمة الدين التي تعتبر خطيرة بالفعل في كثير من البلدان النامية • وفضلا عن ذلك ، فانه يتعين أن يعمد عدد من البلدان النامية التي لا تتمتع بامكانية الوصول الى أسواق رأس المال الى تعديل العجز المتوقع في حسابها الجارى بزيادة تخفيض معدل تنميتها •

---

(١٠) للاطلاع على نص هذا البيان ، انظر المرفق الخامس ، الفرع جيم •

Digitized by UNOG Library

٨٤ — وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا فان المستقبل المرتقب يشير الى أن ناتجها المحلي الاجمالي سينمو بمعدل لا يزيد عن ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٨٠ • وفي هذا الصدد ، تعتبر السياسات المعتمدة مؤخرا بصدد المساعدة الانمائية الرسمية هامة ، كما يجرى الاعراب في أوساط كثيرة عن قلق ازاء امكانية اتباع سياسة لتخفيض المعونة من جانب بعض البلدان المانحة الرئيسية التي أظهرت فيما مضى زيادة نسبية في أداء المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها بالقياس الى غيرها من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية • وفي الختام ، لاحظ أن أمانة الأونكتاد أكدت عبر السنين أن سياسات التكيف القصيرة الأجل ينبغي أن تتسق مع الأهداف الانمائية الطويلة الأجل كما ينبغي وضعها في اطار مايلزم اجراؤه من تغيير هيكلي في الاقتصاد العالمي •

٨٥ — وأشار المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية والممثلون الآخرون الى هذا البند أثناء ادلائهم ببياناتهم المذكورة في الفصل الأول أعلاه •

٨٦ — وأحيل هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس للنظر فيه وتقديم تقرير عنه •

٨٧ — وفي الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، أعلن الرئيس أنه لم يمكن الاتفاق في فريق الاتصال على الاجراء الذى يجب أن يتخذه بشأن هذا البند ، وأنه يبدو أن هناك رغبة عامة في أن تتم احالته الى دورة المجلس العشرين ، مشفوعا بمشروع القرار TD/B/L.360 بشأن " ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي " ، الذى كان المجلس قد أحاله الى دورته التاسعة عشرة للاضطلاع بالمزيد من النظر فيه •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٨ — قرر المجلس ، في الجلسة نفسها ، أن يحيل البند ٦ من جدول الأعمال ، مشفوعا بمشروع القرار TD/B/L.360 ، الى دورته العشرين .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته التاسعة عشرة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥)

٨٩- أحيل هذا البند من جدول الأعمال الى اللجنة الاولى للدورة كي تنظر فيه وتقدم تقريرا بشأنه .

٩٠- وكان أمام المجلس ، بصدد الفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥) ، مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/L.529) تتضمن مقترحات بشأن توفير تسهيلات من أجل تبادل الاراء على صعيد متعدد الأطراف حول الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا .

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٩١- أدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي .

٩٢- وفي الجلسة ٦ للجنة ، المعقودة في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، طرح الرئيس مشروع مقرر كان قد قدمه نتيجة مشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)/SC.I/L.4)

٩٣- وفي الجلسة نفسها ، أوصت اللجنة المجلس باعتماد مشروع المقرر .

النظر في الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٩٤- عملا بتوصية اللجنة الأولى للدورة ، اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.4 (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٣ (د - ١٩)) .

باء - قرار المؤتمر ١٠٧ (د - ٥)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٩٥- اقترح المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ارجاء النظر في العرض الكريم المقدم من جمهورية كوبا باستضافة الدورة السادسة للأونكتاد الى دورة لاحقة من دورات المجلس .

Digitized by UNOG Library

٩٦- وأحاطت اللجنة علما ، في جلستها ٤ المعقودة في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، ببيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، ووافقت على اقتراح ارجاء الموضوع الى دورة لاحقة من دورات المجلس .

النظر في الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٩٧- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، بتقرير اللجنة الأولى للدورة ، وبذلك وافق على اقتراح هذه اللجنة القاضي بارجاء النظر في العرض المقدم من جمهورية كوبا لاستضافة الدورة السادسة للأونكتاد الى دورة لاحقة من دورات المجلس .

جيم - قرار المؤتمر ١١٢ (د - ٥)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٩٨- كان أمام المجلس ، بصدد الفقرة ٢٤ من قرار المؤتمر ١١٢ (د - ٥) ، مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/L.550) تتناول تنظيم وعقد ثلاثة اجتماعات خبراء تعنى بتحديد المشاكل والقضايا المتعلقة بنقل وتطبيق وتطوير تكنولوجيات تتصل بمجالات تحضير الأغذية ، والطاقة ، والسلع الرأسمالية .

٩٩- وقد أدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي .

١٠٠- وأعرب ممثل اثيوبيا عن تقديره لاقتراح الأمانة في مذكرتها بأن ترشح الحكومات الخبراء للاجتماعات المذكورة . الا أنه سأل عن طريقة اختيار هذا العدد المحدود من الخبراء من بين العدد الكبير جدا من الترشيحات التي تقدمها الحكومات ، بالنظر الى أنه لا يبدو أن هناك آليات اقليمية للقيام بمثل هذا الاختيار .

١٠١- ورد ممثل الأمين العام للأونكتاد على ذلك فقال ان الامين العام للأونكتاد سيعين الخبراء من بين مرشحي الحكومات على أساس التوزيع الجغرافي المنصف ومعرفتهم بالموضوع مع مراعاة آراء المجموعات الاقليمية المعنية ، علما بأن هؤلاء الخبراء سيعملون بصفتهم الشخصية الفردية .

١٠٢- وفي الجلسة ٦ للجنة ، المعقودة يوم ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، طرح الرئيس مشروع مقرر كان قد قدمه نتيجة مشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)/SC.I/L.3) . وفي هذا الصدد ، أشار بأن توصي اللجنة بأن يغير موعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا بحيث تنعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

١٠٣- وفي الجلسة نفسها ، أوصت اللجنة المجلس باعتماد مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.3 ووافقت على اقتراح تغيير موعد الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا . كذلك أوصت ، نظرا لانها لم تدرس مذكرة الأمانة الواردة في الوثيقة TD/B/L.530 ، بأن تقوم لجنة نقل التكنولوجيا بمناقشة الوثيقة في دورتها الثالثة .

Digitized by UNOG Library

١٠٤- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ، متحدثا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء باستثناء تركيا ، أن مجموعته يسرها أن تنضم الى توافق الآراء بشأن هذا المقرر ، الذى يمثل تنفيذ حكم هام من القرار ١١٢ (د-٥) . وأشار الى أن مجموعته قد اعلنت ، عند اعتماد القرار المذكور في مانيلا ، ان موافقة المجلس أو لجنة نقل التكنولوجيا على اجتماعات قطاعية لأفرقة الخبراء ، اذا حدثت ، ينبغي أن تقوم على أساس وثائق تشير الى الحاجة الى عقد هذه الأفرقة من الخبراء ، وأولوية ذلك ، وامكانيته العملية ، والآثار المالية المترتبة عليه . ولذلك ، فان مجموعته تتوقع أن تعد الأمانة هذه الوثائق بشأن قطاع تحضير الأغذية ، وقطاع الطاقة ، وقطاع السلع الرأسمالية والآلات الصناعية ، لتنظر فيها لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الثالثة . وأضاف ان مجموعته سوف ترحب أيضا ، في تلك الدورة الثالثة للجنة ، بورود وثائق عن القطاعات الأخرى المعددة في الفقرة ٢٣ من القرار ١١٢ (د - ٥) اذا كان في وسع الأمانة أن توفر هذه الوثائق في حدود الموارد الموجودة .

١٠٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته قد أيدت اتخاذ القرار ١١٢ (د-٥) لأنه يمثل في رأيها عاملا هاما في تعزيز الطاقة التكنولوجية للبلدان النامية بيد أنها تشعر بالقلق ازاء الآثار المالية المترتبة عليه ، وهي الآثار التي تعتبرها عالية للغاية ولا مبرر لها . وقال ان المجموعة تتمسك بالموقف الذى أعربت عنه في مانيلا والذى يتجلى في تقرير المؤتمر (١١) وترى أن تنفيذ المقرر الذى أوصي باعتماده قبل قليل ينبغي أن يتم في اطار المبلغ المخصص حاليا في الميزانية لهذا الغرض .

النظر في الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٠٦- عملا بتوصية اللجنة الأولى للدورة ، اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، مشروع المقرر TD/B(XIX)SC.I/L.3 ، (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٢ (د - ١٩) .

١٠٧- وفي الجلسة ذاتها ، وافق المجلس ، عملا بتوصية اللجنة الأولى للدورة ، على الاقتراح القاضي بتغيير موعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا وقرر أن تقوم هذه اللجنة بمناقشة مذكرة الامانة الواردة في الوثيقة TD/B/L.530 في دورتها الثالثة .

دال - قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

١٠٨- توطئة للنظر في المسائل الناشئة عن اتخاذ قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ، كان معروضا على المجلس مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/765) تسترعي الانتباه الى بعض جوانب القرار المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد جهاز الاونكتاد ، ومذكرة من الامين العام للأونكتاد (TD/B/759) تتضمن تقريرا عما اجراه من مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة

---

(١١) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول (التقرير السابق الذكر) ، الجزء الثاني ، الفقرة ١٧٥ .

Digitized by UNOG Library

بشأن الترتيبات الممكنة لتحقيق قدر مناسب من المرونة للأونكتاد في الأمور المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية والادارية ، عملا بالفقرات ٢ الى ٤ من ذلك القرار • واسترعي انتباه المجلس أيضا الى الفقرة ٧ من القرار التي اقترحت الأمانة بصددها ، في الفقرات ١٠ الى ١٢ من مذكرتها (TD/B/763) ، ان يرجىء المجلس اتخاذ اجراء الى مابعد قيام اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المنشأة حديثا بالنظر في المسائل التي تتناولها •

١٠٩ــ وأعلن المتحدث باسم المجموعة باء أن المجموعة باء تولي أهمية كبرى لتنفيذ القرار ١١٤ (د ــ ٥) تنفيذا فعالا • وسوف تشترك المجموعة بنشاط في اللجنة المخصصة ، مما يوفر فرصة لدراسة طرق ووسائل تمكن الاونكتاد من العمل على نحو أكثر فعالية وكفاءة • وأضاف ان المجموعة تؤيد اقتراح الامانة الوارد في مشروعها بشأن الجدول الزمني للاجتماعات لعام ١٩٨٠ (TD/B/L.551، الفقرة ٤) والقاضي بتحديد موعد لدورة ثانية للجنة في شباط/ فبراير ١٩٨٠ ، بعد دورة أولى في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، ينبغي أن يتخذ المجلس قرارات بشأنها في دورته الحالية .

١١٠ــ وأشار الى أن الأمانة قدمت في الوثيقة TD/B/763 اقتراحات مفيدة بشأن اللجنة المخصصة وكيف يمكن وصل عملها بأعمال المجلس. وذكر أن المجموعة باء تؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ٢ من تلك الوثيقة ، والذي يقضي بأن يرجىء المجلس اتخاذ اجراء بشأن الفقرة ٧ من القرار ١١٤ (د ــ ٥) انتظارا لما تتوصل اليه اللجنة المخصصة بشأن القضايا المتصلة بذلك ، على أساس أن يكون مفهوما ان مثل هذا الاجراء لن يؤجل تنفيذ المجلس لمقرر المؤتمر بعقد الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورات نصف سنوية • وبالاضافة الى ذلك ، فان المجموعة تعتقد أنه ينبغي للمجلس في دورته الحالية أن يطلب الى اللجنة المخصصة أن تنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة فعالية الفرقة العاملة وأن تدرج توصياتها بشأن هذه المسألة في تقريرها النهائي الى المجلس •

١١١ــ واستطرد قائلا أنه لما كان على اللجنة المخصصة أن تنظر في كيفية تنفيذ احكام القرار ١١٤ (د ــ ٥) بأكبر قدر من الفعالية ، لذا ، لا تتوقع المجموعة باء اجراء مناقشة تفصيلية للقرار في الدورة الحالية ، ولكنها ترغب في أن تسترعي الانتباه بوجه خاص الى الفقرة ١٠ من القرار ، التي أكد فيها المؤتمر ضرورة اتاحة جميع الوثائق بكل اللغات الرسمية قبل الاجتماعات المعنية بستة أسابيع ، وقرر أن تستهل الوثائق ، حسب الاقتضاء ، بموجز لمحتوياتها • وأضاف ان المجموعة باء تأسف بشدة لأن معظم الوثائق لهذه الدورة لم تصدر وفقا لهذه الأحكام • وقال انها تعترف بأن تأخير الوثائق أصبح مشكلة متزايدة الخطورة في الأونكتاد ، وأنها تنوى أن تطرق هذه المشكلة في اللجنة المخصصة •

١١٢ــ ومضى قائلا ان المجموعة باء أحاطت علما مع الاهتمام بالوثيقة TD/B/759 التي تتضمن تقرير الأمين العام للأونكتاد عن مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة ، عملا بالفقرة ٤ من القرار ١١٤ (د ــ ٥) • وهي ترحب بعزم الأمين العام للأونكتاد على رفع تقرير الى المجلس في دورته العشرين عن نتائج هذه المشاورات • وطلب ، نظرا لأن هذه المشاورات قد عالجت مسائل تهم اللجنة المخصصة أيضا ، أن يتاح تقرير الأمين العام للأونكتاد للجنة المذكورة أيضا في دورتها الثانية •

Digitized by UNOG Library

١١٣- وأشار الناطق باسم المجموعة دال ، معلقا على الوثيقة TD/B/759 التي لاحظ أنها وزعت عشية الدورة ، الى أن قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) يتوخى ، بين أمور أخرى ، أن يقوم الأمين العام للأونكتاد باعداد تقرير عن مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة حول ما يمكن اتخاذه من تدابير من أجل توفير مزيد من المرونة للأونكتاد ، عند اللزوم وحسب الاقتضاء ، وكذلك من أجل تعزيز وظائف الأونكتاد الادارية وغيرها من وظائفه ذات الصلة . وتشير الوثيقة المذكورة الى أنه سيتم القيام باستعراض مفصل للاجهزة الموجودة حاليا في الأونكتاد والترتيبات الادارية المأخوذ بها حاليا في مجالات الميزانية والمالية والادارة ، بهدف استبانة المجالات المحددة التي يحتاج فيها حقا الى تفويض مزيد من السلطات الادارية . وقد خلصت الأمانة الى أن اكتمال هذا الاستعراض يتطلب عدة أشهر . ومن الواضح حاليا ان الحكومات ليست في وضع تستطيع معه التعليق على جوهر هذه المسائل ، مادامت عملية الاستعراض لم تستكمل بعد . وتتصور المجموعة دال ان الأمين العام للأونكتاد سيقدم الى المجلس في دورته العشرين تقريرا كاملا عن هذا الموضوع ، وتأمل ان يتضمن معلومات ملموسة أكثر تناولا للاساس .

١١٤- وأضاف ان المجموعة دال تؤيد ، على العموم ، تنفيذ القرار ١١٤ (د - ٥) ، تطلعا الى مزيد من فعالية الانتفاع بالجهاز الحالي للأونكتاد . والمجموعة دال شديدة الشعور بالحاجة الى تنفيذ القرار تنفيذا كليا ، أي بالحاجة الى تنسيق منهجي لانشطة الجهات المختلفة وبتزايد أهمية اللجان الرئيسية للأونكتاد وفرقته العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، وبالحاجة الى تقليص عدد الأفرقة المخصصة ، وتقصير مدد الاجتماعات . وهذا كله وثيق الصلة بما يجرى الآن من اعادة هيكلة القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في منظومة الأمم المتحدة .

١١٥- وأضاف أن مجموعته تعتقد أن الفقرة ٦ من القرار ، التي تتناول مشكلة الوثائق ، ينبغي أن تنفذ دون ابطاء ، وهي تأسف اذ ترى أنه لم يتم الامتثال لهذه الفقرة فيما يتصل بالوثائق اللازمة للدورة الحالية . وهي تولي أعمال اللجنة المخصصة أهمية كبرى وتعتقد أن مهمة هذه اللجنة واضحة وأنه ينبغي لها أن تقدم تقريرها النهائي الى المجلس في دورته العشرين ، وفقا للفقرة ١٢ من القرار . الا أن ضمان فعالية اللجنة المخصصة ونجاح عملها يجعل من بالغ الأهمية أن تقوم الأمانة باعداد وثائق المعلومات الأساسية اللازمة لها في حينها .

١١٦- وفي الجلسة السابعة للجنة ، يوم ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، طرح الرئيس مشروع مقرر يتعلق باللجنة الحكومية الدولية المخصصة (TD/B(XIX)/SC.I/L.6) وكذلك مشروع مقرر يتعلق باجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (TD/B(XIX)/SC.I/L.7) كان قد قدمه كنتيجة لمشاوراته غير الرسمية .

١١٧- وفي الجلسة ذاتها ، أوصت اللجنة المجلس بأن يعتمد هذين المقررين .

النظر في الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١١٨- عملا بتوصية اللجنة الاولى للدورة ، اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.7 (للاطلاع النص ، انظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٤ (د-١٩)) .

Digitized by UNOG Library

١١٩— وفي الجلسة ذاتها ، وعملا أيضا بتوصية اللجنة الأولى للدورة ، قرر المجلس دعوة الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد الى الانعقاد من الآن فصاعدا مرتين في السنة طبقا للفقرة ٧ من قرار المؤتمر ١١٤ (د — ٥) (انظر المرفق الأول، مقررات أخرى (و)) .

هاء — قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

١٢٠— في الفقرة ١٣ من القرار ١٢٧ (د — ٥) ، رجا المؤتمر من الأمين العام للأونكتاد اتخاذ التدابير التي من شأنها تمكين المجموعات الاقليمية ، وبخاصة البلدان النامية ، من الاعداد للدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتحقيقا لهذه الغاية وبالنظر لطبيعة أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، طلب المؤتمر الى الأمين العام للأونكتاد توفير مايلزم من دعم تقني ومن خدمات المؤتمرات وخدمات السكرتارية كي تنعقد في المقر الرئيسي للأونكتاد ، خلال الشهور الاربعة التي تسبق انعقاد الدورة الاستثنائية ، ثلاثة اجتماعات تحضيرية لخبراء حكوميين للبلدان النامية ، وكذلك اجتماعات أخرى لخبراء حكوميين قد تطلب المجموعات الاقليمية الأخرى عقدها ، كيما يتسنى الاعداد للعمل في المجالات ذات الاولوية التالية : (أ) وضع نظام شامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛ (ب) التعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية للبلدان النامية ؛ (ج) انشاء شركات تسويق متعددة الجنسيات فيما بين البلدان النامية . ورجا المؤتمر من المجلس ، في الفقرة ١٥ من قراره اتخاذ التدابير اللازمة لعقد ما قد يراه ضروريا من اجتماعات للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اطار برنامج عمل الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والبت في عقد وتنظيم اجتماعات مقبلة لخبراء حكوميين من البلدان النامية ، ومن غيرها من البلدان ان شاءت ذلك ، للنظر في جوانب محددة من التعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية .

١٢١— وفي بيان استهلالي القاه ممثل الأمين العام للأونكتاد ، أشار الى أن مسألة اتخاذ التدابير اللازمة لعقد اجتماعات للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ستطرح في الجلسة العامة في اطار الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ من جدول الأعمال) . أما فيما يتعلق بالاجتماعات الاقليمية الثلاثة المتوقعة في الفقرة ١٣ من القرار ، فقد أعلن ان المجلس سوف يتلقى اقتراحا بعقدها في جنيف من ٢١ كانون الثاني / يناير الى ٨ شباط / فبراير ١٩٨٠ ولاحظ ان البلدان النامية ستعقد قبل هذه الاجتماعات اجتماعاتها الاقليمية المتوخاة في برنامج أروشا .

١٢٢— وأعلن المتحدث باسم المجموعة باء ، وهو يتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة ، باستثناء تركيا ، أن القرار ١٢٧ (د — ٥) يمثل خطوة هامة نحو تنسيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن مجموعته ستتابع عن كثب أعمال الامانة في اعداد برنامج العمل الذي سيقدم الى الدورة الاستثنائية المقبلة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأضاف قائلا انه لتمكين الحكومات من الاستعداد للدورة الاستثنائية للجنة ، ينبغي أن يحدد المجلس

Digitized by UNOG Library

في دورته الحالية تواريخ الاجتماعات التحضيرية المذكورة في الفقرة ١٣ من القرار • وذكر أن مجموعته تنوى أن تطلب عقد اجتماع تحضيرى للدورة الاستثنائية للجنة ليومين أو ثلاثة أيام • وأضاف أن المجموعة تعتقد ، فيما يتعلق بالفقرة ١٥ من القرار ، انه من السابق لاوانه اتخاذ قرار خلال الدورة الحالية •

١٢٣ــ وأعلن ممثل المكسيك ان برنامج العمل الهام لأمانة الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية سيعتمد ، كما لاحظ الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي أمام المجلس ، من قرار المؤتمر ١٢٧ (د ــ ٥) • وعملا بما تم الاتفاق عليه في مانيلا ، ينبغي تنفيذ الفقرتين ١٣ و ١٥ من هذا القرار تنفيذا وافيا من أجل تزويد البلدان النامية بالدعم التقني المطلوب من أمانة الأونكتاد وتمكين هذه البلدان من تنفيذ المقررات الواردة في برنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا • وأكد أهمية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد وللاسراع في التنمية الاقتصادية الشاملة • وأضاف قائلا ان أهداف برنامجي مكسيكو وأروشا لا يمكن أن تتحقق الا بادراك ضرورة تقوية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وبتوفير تدابير الدعم المطلوبة من البلدان المتقدمة النمو في مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة •

١٢٤ــ وأعلن المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تعتبر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أولا وقبل كل شيء اداة للتحرر الاقتصادى للبلدان النامية • فالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية هو من شأن البلدان النامية وحدها ، ولا يمكن أن يعالج الأونكتاد هذه المسألة الا في حدود اختصاصه ، كما حددها قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) بصيغته المعدلة • ولاحظ ان بلدان المجموعة دال أعربت في مانيلا عن تحفظات ازاء الفقرتين ١٣ و ١٥ من القرار ١٢٧ (د ــ ٥) ، اللتين تشيران الى الأعمال المقبلة لامانة الأونكتاد بشأن مشاكل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية دون أى تعريف واضح ودقيق لحدود هذه الأعمال وطابعها الملموس ، وقال ان احكام هاتين الفقرتين تتوسعان أكثر مما ينبغي في تفسير امكانيات الأونكتاد فيما يتعلق بتلك المشاكل • وقال ان مجموعته ، في حين تتمسك بهذه التحفظات ، لن تعارض توافق الآراء بشأن عقد عدة اجتماعات تحضيرية قبل الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٨٠ ، مراعية ، بين أمور أخرى ، رغبة مجموعة الـ ٧٧ في عقد هذه الاجتماعات ، ولكن ينبغي عدم اعتبار ذلك سابقة فيما يتعلق بأى قرار بشأن اجتماعات من نفس النوع في المستقبل •

١٢٥ــ ولاحظ ممثل الصين ان البلدان النامية قد أخذت في السنوات الأخيرة توحد صفوفها وتعزز تعاونها الاقتصادى ، وقال ان بلده على اقتناع بأن تحزيز هذا التعاون لن يساعد على تنمية اقتصادات البلدان النامية فحسب ، بل أيضا على دعم موقفها في مفاوضاتها مع البلدان المتقدمة النمو في سياق اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وقال ان الصين أيدت القرار ١٢٧ (د ــ ٥) في مانيلا وترى انه ينبغي للمجلس في دورته الحالية عمل الترتيبات اللازمة ، وفقا لأحكام الفقرتين ١٣ و ١٥ من ذلك القرار ، لعقد الاجتماعات المقتضاة من أجل تنفيذ برنامج العمل بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

١٢٦- وفي الجلسة الثامنة للجنة ، المعقودة في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع مقرر كان قد تقدم به نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)/SC.I/L.10) .

١٢٧- وفي الجلسة ذاتها ، أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر .

١٢٨- وذكر المتحدث باسم المجموعة باء ، متحدثا نيابة عن البلدان الأعضاء في المجموعة باء باستثناء تركيا ، انه اذا كان أعضاء مجموعته قد انضموا الى توافق الآراء بشأن المقرر ، فان موقفهم فيما يتعلق بالفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) لم يتغير منذ مانيلا . فهم مازالوا يعتقدون بأن حكوماتهم لن تستطيع اتخاذ قرار بشأن أية اجتماعات جديدة قبل أن يكون في وسعها الافادة من التجربة المكتسبة خلال الاجتماعات التحضيرية الثلاثة المحددة في الفقرة ١٣ من نفس القرار ، وقبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ربيع ١٩٨٠ . فضلا عن أنه من نافلة القول أنه لا يمكن توخي أي اجتماع جديد للخبراء قبل تحديد الغرض منه على وجه الدقة وقبل أن تثبت بوضوح ضرورة انعقاده . ثم أنه اذا ما ثبتت ضرورة مثل هذا الاجتماع ، فينبغي تحديد جوانبه التنظيمية ، وبالتالي تمويله . كما ترى المجموعة باء أنه ينبغي دعوة جميع البلدان النامية الى الاشتراك في اجتماعات الخبراء التابعين للبلدان النامية .

١٢٩- وقال ممثل تركيا ان وفده يولي أهمية خاصة لاجتماعات الخبراء الحكوميين المشار اليها في الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر . وهو نص دقيق بما فيه الكفاية للدلالة على عدم ارتهان تلك الاجتماعات بشروط لم ترد في القرار ، سواء من حيث توقيتها أو من حيث الحاجة اليها . ووفقا لذلك ، لا يسعه الاتفاق مع الرأي القائل بامكان ارجاء عقد تلك الاجتماعات الى مابعد الدورة العشرين للمجلس . أما بالنسبة الى الاشتراك في الاجتماعات ، وهي مسألة على درجة متساوية في الأهمية ، فان الفقرة ١٣ من نفس القرار تشير صراحة الى المجموعات الاقليمية ، وهو يرى انه من حق تلك المجموعات أن تقرر ما ينبغي أن يكون الأمر عليه .

١٣٠- وكرر المتحدث باسم المجموعة دال التحفظات القوية التي أبدتها مجموعته في مانيلا فيما يخص الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ، على نحو مايعكسه تقرير المؤتمر (١٢) .

النظر في الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٣١- عملا بتوصية اللجنة الأولى للدورة ، اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٢٥ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، مشروع المقرر (TD/B(XIX)/SC.I/L.10) (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول ، المقرر ٢٠٢ (د-١٩)) .

---

(١٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥ .

Digitized by UNOG Library

واو ـ قرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

١٣٢ـ أدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي استرعى فيه الانتباه الى الفقرة ٢ من القرار ١٣١ (د ـ ٥) ، التي عهد فيها المؤتمر الى المجلس بتنظيم استعراض سنوى داخل هيئة مناسبة قائمة يتناول أنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي .

١٣٣ـ وأعاد الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ الى الأذهان الاتفاق الاجماعي الذى تم التوصل اليه في مانيلا لمكافحة القوى الحمائية ، والتعهد ببذل جهود واعية لتحقيق التكيف . وكرر الاشارة الى أن المجموعة تشعر بقلق متواصل وخطير ازاء الابقاء على التدابير الحمائية التى تأخذ بها البلدان المتقدمة النمو ، وازاء الاستزادة من هذه التدابير ، الموجهة بصورة خاصة ضد صادرات البلدان النامية . وأعرب عن الفزع ازاء كون قائمة المنتجات التي تواجه القيود المذكورة ماتبرح تزداد طولا ، وازاء كون طرق فرض هذه القيود تظهر في أشكال أكثر جدة مع أن المصنوعات التي تصدرها البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو لا تمثل الا ٢٥ في المائة من مستوردات هذه الأخيرة ، ولا تكاد تمثل ٢ في المائة من استهلاكها من المصنوعات ، بينما تجد البلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية أسواقا لـ ٣٠ في المائة من صادراتها من المصنوعات .

١٣٤ـ وأعلن أن صعوبة الحالة الراهنة في التبادل التجارى الدولي وفي الاقتصاد العالمي ، وكذلك التوقعات الكثيرة التي تتنبأ باستمرار هذه الحالة خلال المستقبل المنظور على الأقل ، تسهم في جعل الجميع يتخوفون من كون القوى الحمائية في العالم المتقدم ستحظى بمزيد من الدعم والمؤازرة لمواصلة سياسات وبرامج من شأنها على المدى الطويل أن تفضي الى تمزيق عرى نظام التبادل التجارى الدولي وان تولد مشاكل عالمية على صعيد الانتاج والتضخم والبطالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، سيستحيل التحكم فيها عمليا . وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تجد ، في هذا الشأن ، ان من الأمور المشجعة أن يكرر وزراء التجارة والتنمية في الميدان الاقتصادى الاعلان عن ولائهم لنظام التبادل التجارى المتعدد الأطراف والمفتوح وأن يؤكدوا استعدادهم للتكيف مع ما يطرأ على نسق الانتاج والتجارة العالميين من تغيرات .

١٣٥ـ وأعرب عن تأييد مجموعته المطلق للتصدى الحازم لقوى الحمائية ، وأكد الاهمية المضاعفة ، في الوضع الاقتصادى الراهن ، لضمان بقاء الطريق مفتوحا أمام تجارة البلدان النامية . وقال انه لا يستطيع أن يفهم سبب مواصلة البلدان المتقدمة النمو اصرارها على الاخذ بهذه التدابير ، وهي تدابير لا تقف عند عرقلة جهود البلدان النامية لتحسين رفاه شعوبها ، بل تضر أيضا على المدى الطويل بمصالح البلدان المتقدمة النمو ذاتها .

١٣٦ـ وأشار في هذا الصدد الى الدور الهام ، ان لم نقل الدور الحاسم ، الذى قامت به البلدان النامية في توفير أسواق لصادرات البلدان المصنعة من المصنوعات ، وهو دور يتجلى بصفة خاصة من بعض المقارنات التالية : في عام ١٩٧٨ ، استوعبت البلدان النامية ٢٠ في المائة من مجموع صادرات بلدان أوروبا الغربية المصنوعة ، أى ضعف ما استوعبته أسواق أمريكا الشمالية واليابان معا . وفي فئة المنتجات الهندسية ، اشترت البلدان النامية ٢٥ في المائة من صادرات

Digitized by UNOG Library

أوروبا الغربية ، بينما اشترت أمريكا الشمالية واليابان معا ما يمثل ٩ في المائة ، واستوردت البلدان النامية ٤٦ في المائة من مجموع صادرات اليابان من المصنوعات ، وهذا ، مرة أخرى ، يزيد على ما استوردته منها أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مجتمعتين ؛ وحتى في ميدان المنسوجات ، كان نصيب البلدان النامية من مجموع صادرات اليابان مايقارب الثلثين ، مقابل ٢٠ في المائة لمستوردات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية منها معا . وأخيرا ، استوعبت البلدان النامية نحو ٣٢ في المائة من صادرات أمريكا الشمالية من المصنوعات ، لقاء استيعاب أوروبا الغربية واليابان معا ٢٦ في المائة منها فقط . وكرر القول بأن طاقة البلدان على مواصلة استيعاب مصنوعات البلدان الصناعية ستضعف كثيرا اذا ظلت حصائلها التصديرية تقلص عن طريق مزيد من الاجراءات الحمائية .

١٣٧ــ ونبه الى انه اذا لم تأخذ البلدان المتقدمة النمو على نحو فعال وحازم بتدابير التكييف فان الامكانات التصديرية للبلدان النامية ستتأثر باضرار بالغة ، وخاصة في القطاعات التي للبلدان النامية فيها مزايا نسبية . وقال ان السياسة الحمائية تسفر عن نتيجة أخرى خطيرة على البلدان النامية ، اذ أنها تثبط الرغبة في التنويع وبالتالي تشكل عائقا جديا أمام جهود التصنيع التي تبذلها البلدان النامية . فاذا لم يتم احتواء الحمائية حقا فان ما تستهدفه البلدان النامية من الفوز بنصيب قدره ٢٥ في المائة من الانتاج العالمي بحلول العام ٢٠٠٠ ، وفقا لما نص عليه اعلان وبرنامج عمل ليما (انظر A/10112 ، الفصل الرابع) ، سيكون أمرا عسير المنال .

١٣٨ــ واختتم كلمته مؤكدا اقتناع مجموعة الـ ٧٧ بأن القرار ١٣١ (د ــ ٥) الذى اعتمد في مانيلا ذو أهمية حاسمة وماسة الحاجة ، ومشددا في الحث على الاسراع بتنفيذه . وقال ان جهودا واعية على صعيد انفاذ تدابير التكيف يجب أن تبذل ، كما ينبغي الاضطلاع بدراسات قطاعية مفصلة من أجل دراسة أداء سياسات التكيف على صعيد كل من قطاعات الانتاج على حدة بهدف البت في أمر كيفيات الاجراءات الواجب اعتمادها لتقليص النزعة الحمائية المتعاظمة في التجارة الدولية والخلاص من هذه النزعة .

١٣٩ــ وأعلن ممثل ماليزيا تأييده لبيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وأكد خطورة موضوع الحمائية نظرا للحالة الراهنة في الشؤون الاقتصادية . وأعاد الى الأذهان الكساد العالمي منذ ٥٠ عاما مضت ، وخلاله لعبت الحواجز غير التعريفية دورا هاما في انكماش التجارة العالمية ، وشبهها بالتدابير والحجج الحمائية المستخدمة في الوقت الراهن .

١٤٠ــ ومضى يقول انه ليس من الصحيح على وجه الخصوص الاحتجاج بأن الواردات مسؤولة عن ضياع فرص العمل . واستشهد بأدلة من الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦ موضحا ان صادرات المصنوعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية قد زادت بأكثر من وارداتها من المصنوعات من هذه البلدان . وبالاضافة الى ذلك فان الادلة المنشورة توضح انه ، في الصناعة المنافسة للواردات كان ضياع فرص العمل بسبب زيادة الواردات ضئيلا نسبيا بالمقارنة بآثار التغييرات التكنولوجية . وان مايسمى بالمعدل المرتفع للبطالة في البلدان المتقدمة النمو هو بالأحرى نتيجة للسياسات التي تطبقها تلك البلدان والتي تؤثر تأثيرا غير مؤات على انتاجها المحلي واستثماراتها الداخلية . وعلى سبيل المثال ، فان النسبة العالية من مؤسسات البلدان المتقدمة النمو التي تقول الآن بأنها تلاقي صعوبات في الحصول على اليد العاملة الماهرة ، انما تشير الى أن الحوافز التي كانت تمنح في الماضي القريب للحصول على المهارات اللازمة كانت مضللة أو غير فعالة .

Digitized by UNOG Library

١٤١ــ وعقب أيضا على حجة انخفاض الاجور التي كثيرا ما تستخدمها البلدان المتقدمة النمو حين تلجأ الى الحمائية ضد البلدان النامية فلاحظ انه في حين يغلب على الاجور في البلدان النامية أن تكون منخفضة على العموم بسبب الفوارق في العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، فان اليد العاملة في البلدان المرتفعة الاجور ، هي ، بصفة عامة ، أكثر انتاجية ومن ثم تبطل الميزة النسبية المترتبة على فجوة الأجور • والمهم ليس هو مستويات الأجور ، بل الابداع والتكيف • وينبغي الا تكون هناك عقوبة على الاجتهاد والكدح والاتجاه العملي ، والحمائية المعاصرة مظهر من مظاهر الاحجام عن اجراء التكيفات التي يفرضها التغير المستمر في النمط العالمي للعرض والطلب •

١٤٢ــ وأكد كذلك على أن المطالب الحمائية تخلق وضعا من عدم التيقن ، ولاسيما لدى المصدرين في البلدان النامية • فضلا عن أن الكثير من التدابير الحمائية لا أصل له في أى تشريع وهذه التدابير تشكل خطورة كبيرة على البلدان النامية ، نظرا لانعدام حق الرجوع في القانون ، ولانها تخلق المزيد من عدم التيقن • ومما يثير الانزعاج بدرجة أكبر ما تشير اليه الأهداف الراهنة من اتجاه نحو انتشار الحمائية من خلال الاقتداء بمثل الانتقام • بل أن بعض جماعات النفوذ تفسر مفهوم التجارة المنصفة على أنه يعني : افعل بالاخرين مثل مايفعلون بك ، الحاجز بالحاجز ، والباب الموصد بالباب الموصد •

١٤٣ــ ولاحظ عجز الخامات والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي اختتمت مؤخرا عن وقف انتشار الحمائية ضد الصادرات من البلدان النامية ، واستشهد في هذا الصدد بالتطورات التي حدثت في ترتيب المنسوجات المتعددة الالياف • وقال في النهاية انه يتطلع الى الاونكتاد ليضطلع بدور أكثر دينامية في موضوع الحمائية •

١٤٤ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن آراء مجموعته المتعلقة بمشكلة الحمائية قد شرحت بالتفصيل في الوثيقة TD/257 (١٣) التي احيلت الى مؤتمر مانيلا وأن تقرير المؤتمر (١٤) يتضمن التعبير عن موقف مجموعته ازاء القرار ١٣١ (د ــ ٥) ، وأكد ان وفود المجموعة دال قد أشارت في مناسبات عديدة الى الآثار السلبية للتدابير الحمائية التي أصبحت واسعة الانتشار في السنوات الماضية • ولاحظ ان هذه التدابير قد أضرت أيضا بصادرات بلدان المجموعة دال • وأكد أن الجهود الدولية ضد التدابير الحمائية لا يمكن أن تكون فعالة وايجابية من زاوية التجارة الدولية اذا اقتصرت تلك الجهود على مصالح مجموعة واحدة فقط من البلدان ، مشددا على أنه مما يؤسف له ان هذا الموقف الهام لم ينعكس صريحا وواضحا في القرار •

١٤٥ــ وأكد في ختام كلمته ان الأونكتاد يواجه مهام جديدة ضخمة ، وانه يجب معالجة هذا الموضوع على أساس دورى في دورات المجلس وكذلك في الأجهزة الفرعية ذات الصلة • وكي يتمكن الاونكتاد من معالجة تلك القضية بفعالية ، اقترح ان يقوم الأمين العام للاونكتاد ، لدى تنفيذ المهام الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٣١ (د ــ ٥) ، بمراعاة أمور ، منها الاخطارات الواردة من جميع البلدان فيما يتعلق بالتدابير الحمائية المطبقة ضدها •

١٤٦ــ ولاحظ ممثل الصين أن الحمائية تؤثر اليوم تأثيرا خطرا على التجارة الدولية ولاسيما صادرات البلدان النامية ، وقال ان القرار الذى اتخذه الاونكتاد في دورته الخامسة ، وان لم يكن يبعث على الرضا ، يشكل خطوة أولى ، ومن رأى وفد بلده أنه ينبغي وفقا لذلك القرار تكليف المجلس ولجنة المصنوعات

---

(١٣) المرجع نفسه ، المجلد الثالث .

(١٤) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الجزء الثاني ، الفقرة ٢٠ .

Digitized by UNOG Library

ولجنة السلع الأساسية التابعتين له لمواصلة المداولات بشأن التدابير الحمائية السائدة في التجارة الدولية ، وذلك بغرض دراسة ما للتدابير الحمائية التي تتخذها البلدان المتقدمة من تأثير على صادرات البلدان النامية ، واتخاذ التوصيات للقضاء على تلك التدابير وحث البلدان المعنية على العمل بالتوصيات على نحو يحافظ على النظام التجاري الحر لصالح تنمية اقتصادات البلدان النامية .

١٤٧ــ وفي الجلسة الثامنة للجنة ، عرض الرئيس مشروع مقرر (TD/B/L.543) بشأن قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) سبق أن قدمه على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجراها .

١٤٨ــ وفي الجلسة ذاتها ، أوصت اللجنة المجلس باعتماد مشروع المقرر .

١٤٩ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته استطاعت الانضمام الى توافق الآراء بشأن المقرر على أساس أن يقوم الأمين العام للاونكتاد والمجلس وهيئاته الفرعية ، لدى تنفيذ المهام الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ من قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) ، بمراعاة أمور ، منها الاخطارات الواردة من جميع البلدان فيما يتعلق بالتدابير الحمائية المطبقة ضدها ، وذلك لتمكين الاونكتاد من معالجة مشكلة التدابير الحمائية بفعالية أكبر .

النظر في الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٥٠ــ عملا بتوصية اللجنة الاولى للدورة ، اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٢٥ ، المعقودة في ٣٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، مشروع المقرر TD/B/L.543 . (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٩ (د ــ ١٩)) .

زاي ــ مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ــ ٥)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

١٥١ــ كان معروضا على المجلس تقرير أولي من اعداد أمانة الاونكتاد يستعرض التطورات التي جرت في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف منذ الدورة الخاصة للمؤتمر (TD/B/762 و Corr.1) ، ريثما يتم تقديم تقرير أوفى الى المجلس في دورته العشرين بهدف التقييم الشامل الذي دعا المؤتمر الى اجرائه حينما تتكشف النتائج النهائية للمفاوضات بالكامل .

١٥٢ــ وادلى ممثل الامين العام للاونكتاد ببيان استهلالي أشار فيه الى التقرير الذي قدمه الأمين العام للاونكتاد الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (A/34/643) ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٩ . وذكر ان المفاوضات تتقدم من أجل التوصل الى اتفاق على نصوص مشتركة حيثما كانت هناك نصوص بديلة . واسترعى الانتباه أيضا الى الجمود الواضح في المفاوضات المتعلقة بمدونة الضمانات ، موضحا أن الاخفاق في التوصل الى اتفاق في مجال الضمانات يحيط فيما يبدو بقضية عدم التمييز . وأشار الى أن المفاوضات بصدد هذه القضية مستمرة على أساس اقتراح مقدم من المدير العام للغات . وثمة قضية أخرى تبدو معلقة وهي تتصل بالشكل القانوني للنصوص التي تم التفاوض بشأنها في الفريق الاطاري ، ووضعها ، والعلاقة فيما بينها .

Digitized by UNOG Library

١٥٣ــ وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ بالاعلان الصادر عن مجموعته في الدورة الخامسة للأونكتاد (١٥) والذى أبرز وجوه قصور الأجهزة المسخرة لاجراء المفاوضات ، وعدم رضا هذه البلدان عن النتائج التي توصلت اليها المفاوضات • وكرر اقتراحات وتطلعات مجموعة الـ ٧٧ المعرب عنها في مانيلا والتي لا تزال قائمة ، وأكد مجددا ما يساور البلدان النامية من هموم ازاء عدم تحقيق أهداف اعلان طوكيو لصالحها في المفاوضات • وأضاف أنه يجب ، تبعا لذلك ، ابقاء بعض القضايا قيد النظر الى أن يتم التوصل الى نتائج مرضية • ومن بين هذه القضايا مسألة الاجراءات الوقائية ، التي لم يتسن التوصل بشأنها الى اتفاق على مدونة • وقد أدى القصور عن تحقيق اتفاق بشأن اجراءات وقائية الى اختلال جدى في نتائج المفاوضات • وهناك حاجة ماسة الى نظام ضمانات متعدد الأطراف قمين بأن يوجد المزيد من الانضباط في قواعد النظام التجاري العالمي عن طريق وضع معايير موضوعية ودقيقة لادخال تدابير وقائية على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، تؤدى بصورة وافية الى تأمين الشفافية في تشغيل النظام • وشدد على ضرورة دعم المبدأ الأساسي المتمثل في معاملة الدولة الأكثر رعاية ، مشيرا ، في هذا الصدد ، الى أن المقترح الذى تقدم به الأمين العام للغات يستحق الانتباه ، وخاصة فيما يتعلق بالتفسيرات المقبولة لتطبيق المادة ١٩ من نظام الغات •

١٥٤ــ ومضى يقول أن هناك مجالا آخر كانت النتائج التي تم التوصل اليها فيه غير مرضية ، وهو التخفيضات التعريفية فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية • كما أن المجالات الهامة المتعلقة بالتقييدات الكمية ، بما في ذلك ما يسمى بقيود التصدير " الطوعية " ، والتحرير التعريفي وغير التعريفي لمنتجات تهتم البلدان النامية بتصديرها ، لم تتناولها المفاوضات بالبحث ، أو تناولتها بوجه غير كاف فحسب • وبما أن الفقرة ٦ من اعلان طوكيو لم تلق الكثير من الاهتمام في المفاوضات ، يتعين النظر في سبل ووسائل تكفل تأمين معاملة خاصة لأقل البلدان نموا •

١٥٥ــ ولاحظ أن التقرير الذى أعدته أمانة الاونكتاد (TD/B/762 و Corr.1) انما هو تقرير أولي وأن التقييم الشامل الذى طلبه المؤتمر في المقرر ١٣٢ (د ــ ٥) سيتم الاضطلاع به في الدورة القادمة لمجلس التجارة والتنمية .

١٥٦ــ وعبر ، في خاتمة كلمته ، عن تقديره للعمل المفيد الذى أنجزه مشروع المساعدة التقنية المشترك بين الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، واقترح النظر في كيفية مواصلة هذه المساعدة من أجل تقييم وتنفيذ جولة مفاوضات طوكيو وكذلك المفاوضات المقبلة •

١٥٧ــ وأعرب ممثل ماليزيا عن تأييده للبيان الذى ألقاه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ذاكرا أن ما يساور البلدان النامية من انشغال تشاطرها اياه بلدان متقدمة النمو عديدة ، كما يتجلى ذلك في البلاغ النهائي الذى أصدره رؤساء حكومات بلدان الكومنولث في اجتماعهم الذى عقد في آب/أغسطس ١٩٧٩ في لوساكا (زامبيا) عندما لاحظوا أن نتائج المفاوضات " قصرت كثيرا عن تحقيق تطلعات البلدان النامية " (A/33/439 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ٤٧) .

---

(١٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧ ، والمرفق السادس .

Digitized by UNOG Library

١٥٨ــ وأردف يقول انه بالرغم من أهمية الحواجز غير التعريفية القائمة في وجه البلدان النامية ، لم يطرق الموضوع على نحو كاف في المفاوضات ، فجميع الطلبات المقدمة من البلدان الناميـــة بخصوص الحواجز غير التعريفية في مجال المنتجات الاستوائية لم تستجب لها البلدان **المتقدمة النمو** عمليا ، استجابة مرضية • ولم تبذل البلدان المتقدمة **النمو** أية **محاولات ايجابية ، بالتعاون مع البلدان** النامية ، للعمل من أجل المزيد من الانضباط فيما يتعلق بالضمانات • وواصل قوله انه في الوقت **الذى تريد فيه البلدان المتقدمة النمو المشاركة ، من ناحية ، أن تملك الحق في اختيار البلدان النامية** التي تستهدف للتقييدات على الواردات ، فانها ، من ناحية أخرى ، غير مستعدة لقبول الانضباط الدولي والمراقبة الدولية في هذا المجال • وأكد أن مسؤولية الفشل في التوصل الى اتفاق بشأن مدونة الضمانات تقع على عاتق البلدان المتقدمة **النمو** .

١٥٩ــ وأضاف قوله ان المدونات أو الاتفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات لم تعن بشكل هادف **بمصالح البلدان** النامية • وقد تم التفاوض بشأن مدونتين اثنتين ، هما المدونة المعنية بالطائرات المدنية والمدونة المعنية بمكافحة الاغراق ، خارج الجهاز التفاوضي للمفاوضات ودون مشـــاركة البلدان النامية • والمدونتان المعروضتان على الحكومات في الظرف الراهن هما في الواقع مدونتان لن تكونا قط محل قرار توافقي أو اتفاق أغلبية من البلدان المشاركة في المفاوضات • وعلاوة علـــى ذلك ، ومع أن المفاوضات جرت في اطار الغات ، لم تتبع أية اجراءات متفق عليها فيما يتعلـــق باتخاذ القرارات • وهذا خطأ وقع فيه كل من يعنيهم الأمر ، وينبغي الا يتكرر أبدا • واذا أريد للعلاقات الاقتصادية وعلاقات التعاون الدولية أن تتحسن ، يتوجب ألا تغرب عن البال ضـــرورة تأمين الشفافية في المفاوضات •

١٦٠ــ ومضى يقول أنه يرى ، بعد مضي أربع سنوات من المفاوضات ، أن القواعد الجديدة الـتي اتفقت عليها أهم البلدان المتاجرة هي في معظمها لصالح البلدان المتقدمة **النمو ولم ينجز الا النذر** اليسير في سبيل تحقيق تقاسم أكثر انصافا لمزايا توسع التجارة العالمية بين البلدان **المتقدمة النمو** والبلدان النامية • وبالرغم من توقف المفاوضات ، يلزم مواصلة تحرير التجارة فيما يتعلق بالقضايـــا التي تهم البلدان النامية • ولاحظ أن الاطراف المتعاقدة في الغات ستناقش عن قريب نتائـــج المفاوضات ، بما في ذلك المدونتان • وسيكون من الخطر البالغ أن تتنصل البلدان المتقدمة **النمو ، في حرصها على تنفيذ المدونات ، من ذات المبدأ الذى يشكل أساس الغات** . فمبدأ الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليه في المادة الأولى من وثيقة الغات ، التي تتمسك بها هذه الدول كل هـــذا التمسك ، خاصة لدى النظر في التطورات التجارية فيما بين البلدان النامية ، ينبغي دعمه دون قيد ولا شرط • وأشار في هذا الصدد الى أن بعض الاحكام في بعض المدونات ينطوى على رفـض لمبدأ الدولة الأكثر رعاية • وكرر قوله أن الاتفاق العام قائم على أساس هذا المبدأ بالذات وأن ليس لبلده رغبة في تقويض الغات •

١٦١ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة دال الى أن الاحكام الواردة في الوثيقة الأساســـية المتضمنة نتائج المفاوضات قد تنطوى على اعادة نظر في التشريع الوطني في مجال العلاقـــات الاقتصادية والتجارية الدولية للبلدان المشاركة ، ولكن هذه الامكانية هي محل اهتمام في جميع البلدان • وأضاف أن من الواجب ايلاء اهتمام خاص للمحاولات الرامية الى اضفاء الشرعية على شتى التدابير ذات الطابع التمييزى في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومنها الكيل بمكيالـــين مختلفين احدهما للمشتركين في المفاوضات وثانيهما لغير المشتركين فيها ، وكذلك للاتجاهـــات

Digitized by UNOG Library

الهادفة الى تقييد تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية أو اخضاعه لشروط • ومضى الى القول أن نتائج المفاوضات تستدعي البحث من زاوية المشتركين في التجارة الدولية ، والنظر في الوقت ذاته في الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بغير المشتركين • وينبغي أن يكون تقرير الأمين العام للاونكتاد الى المجلس في دورته العشرين مرآة لهذا النهج العالمي .

١٦٢ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء ، الذى تحدث نيابة عن البلدان الأعضاء في المجموعة باء باستثناء تركيا ، ان مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ــ٥) يطالب بتقييم شامل للمفاوضات يجريه المجلس في دورته العشرين ، على أساس جميع الوقائع ذات الصلة وعلى أساس تحليل كامل يجريه الأمين العام للاونكتاد • وبالتالي ، يكون لدى المجلس ، لحسن الحظ ، وقت كاف لدراسة تلك المشكلة المعقدة دراسة متعمقة ، بما يتيح لذلك التقييم أن يجرى في جو من الموضوعية والتوازن • وينبغي للمجلس ، حين يحين موعد انعقاد الدورة العشرين ، أن يكون في وضع أفضل لتقييم النتائج المباشرة والأثر البعيد المدى على السواء •

١٦٣ــ وقال ، مشيرا الى تعليقات المتحدثين الذين سبقوه في الكلام ، انه ما من بلد يستطيع أن يعلن ارتياحه التام للنتائج ، الا أن المفاوضات اسهمت في تحرير التجارة العالمية واستقرارها وأمنها • فهي تمثل أوسع وأشمل مناقشة للمشاكل التجارية ، ولم تشمل فقط المفاوضات بشأن التعريفات الجمركية ، بل شملت أيضا ، وللمرة الأولى ، مفاوضات حول مدونة للسلوك بشأن التدابير غير التعريفية ، والترتيبات المتعلقة بالمنتجات الزراعية ، ووضع اطار قانوني للاتفاق العام •

١٦٤ــ وأكد أن البلدان النامية ، كبلدان مصدرة ، ستستفيد ، ليس فقط من المناخ الأكثر استقرارا الناتج عن الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، بل أيضا ، وعلى وجه التحديد ، من التخفيضات التعريفية والتحسينات في نظام الافضليات المعمم في مجال المنتجات الاستوائية ، وتخفيض البلدان المتقدمة النمو للتعريفات بواقع الثلث فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، ومن التنسيق بين رسومها الجمركية تنسيقا من شأنه أن يحد من مشكلة تصاعد التعريفات • وستتمتع البلدان النامية ، في مجال التدابير غير التعريفية ، بمزايا معينة ناجمة عن زيادة المرونة والغاء بعض الالتزامات التي تفرضها المدونة ، والمساعدة المالية والتقنية ، والتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا • ويسرى هذا التفاوض بوجه خاص على أقل البلدان نموا •

١٦٥ــ ومن النتائج الهامة لجولة طوكيو ، وضع " شرط توفير الاستطاعة " الذى يتيح قيام نظام الافضليات المعمم على أساس متين • وسيكون هذا الشرط أيضا أساسا لافضليات متبادلة بين البلدان النامية ، ولغير ذلك من أشكال المعاملة التفضيلية ، لا سيما لصالح أقل البلدان نموا • وتمشيا مع الالتزام الصريح الوارد في الباب الرابع من الاتفاق العام ، لا تسعى البلدان المتقدمة النمو للحصول على تسهيلات لا تتفق مع احتياجات البلدان النامية •

١٦٦ــ واسترعى الانتباه الى النتائج التي تحققت في الفريق الاطارى ، من تدابير ضمان لأغراض التنمية ، وتدابير تجارية لأغراض موازين المدفوعات ، واجراءات لتسوية المنازعات • وهي نتائج تستجيب لاهتمامات البلدان النامية وتشكل خطوة ايجابية في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية • وعلى الرغم من أن المزايا في مجال الحواجز غير التعريفية لا يمكن قياسها كميا ، الا أنه أكد أن المدى الطويل سوف يثبت تساويها في الأهمية مع العديد من المسائل الناشئة عن المفاوضات بشأن التعريفات وعن تخفيض العوائق التجارية الأخرى •

Digitized by UNOG Library

١٦٧— وأعلن أنه يمكن اعتبار المفاوضات جهدا بالغ الأهمية في سبيل استمرار وتحسن نظـــام التبادل التجارى الدولي • فرغم صعوبة الفترة الاقتصادية التي دارت اثناءها المفاوضات ، وتزايـد الضغوط الحمائية ، احتفظت واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية بمعدل مستقر ، واستمرت الواردات العالمية من المصنوعات الآتية من البلدان النامية بالتزايد .

١٦٨— واختتم حديثه بقوله أن مرحلة التنفيذ مرحلة هامة ، وأن البلدان المتقدمة النمـــو تـــود التعاون في هذا الشأن مع أكبر عدد ممكن من البلدان النامية •

١٦٩— وتحدث ممثل ماليزيا ، معلقا على البيان المتقدم ، فرحب باستعداد البلدان المتقدمـــة النمو للتعاون مع أكبر عدد من البلدان النامية • وأعرب عن أمله في امكان الاتفاق قبل نهايـــة الدورة الحالية للمجلس على مدونة للضمانات ، ووصف ذلك بأنه مسألة في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة الى العديد من البلدان النامية •

١٧٠— وفي الجلســـة ٧ ، المعقودة في ١٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، أعلن الرئيس فـــي تقريره عن مشاوراته غير الرسمية بصدد هذا البند أنه لم يتسن حتى الآن التوصل الى رأى توافقي • ونظرا لعدم توفر الوقت لاجراء مزيد من المشاورات في اطار لجنة الدورة ، قررت اللجنة احالة هـــذا الموضوع الى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس •

النظر في الموضوع في الجلسة العامة

١٧١— في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشـــروع مقرر (TD/B/L.548) يتعلق بتقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كان قد قدمه كنتيجـــة لمشاوراته غير الرسمية في فريق الاتصال •

الاجراء الذى اتخـــذه المجلس

١٧٢— وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع المقرر TD/B/L.548 • (للاطلاع على النـــص ، انظر المرفق الاول ، المقرر ٢٠١ (د—١٩) •

١٧٣— وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى بيان مجموعته بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في الدورة الخاصة للاونكتاد ، والى البيان الذى أدلى به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ في اللجنة الاولى للدورة (أنظر الفقرات ١٥٣ — ١٥٦ أعلاه) • وقال ان المقرر الاجرائي الذى اعتمـــده المجلس قبل قليل يمثل مصادقة على قرار المؤتمر ١٣٢ (د—٥) ، ومع ذلك ، عندما يقيم المجلس في دورته العشرين التقرير الذى أعده الامين العام للاونكتاد ، وكذلك الوثائق الأخرى ذات الصلة ، يكون القسم الأكبر من نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد أصبح نافذ المعـــول • وبالتالي ، فان مجموعة الـ ٧٧ ترى أنه ينبغي ضمان مصالح وحقوق البلدان النامية ضمانا كاملا فـــي عملية تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وعلاوة على ذلك ، فان هناك ضـــرورة عاجلة لمواصلة المفاوضات في محفل ملائم بما يضمن الاستجابة على نحو كامل لمصالح البلدان النامية ، وخاصة أقلها نموا ، بالنظر الى أن أهداف اعلان طوكيو لم تتحقق ، ويهدف تحرير التجارة علـــى نحو أكبر لصالح البلدان النامية وازالة الحواجز التجارية التي تواجه صادراتها .

Digitized by UNOG Library

١٧٤ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته تفهم أن تعبير " الشامل " في الفقـــرة المنطوقية من المقرر المتخذ للتو يشمل أيضا المشاكل التي يمكن أن تكون لها آثار على البلـــدان غير المشتركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

١٧٥ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن أسفه لتعذر الاتفاق على مقرر بشأن الأساس ، على الرغم من الجهود التي بذلها الجميع ، وأشار في هذا الصدد الى البيان الذي أدلى به فـــي اللجنة الاولى للدورة نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء باستثناء تركيا (أنظـــر الفقـــرات ١٦٢ ــ ١٦٨ أعلاه) •

Digitized by UNOG Library

حاء - مسائل أحالها المؤتمر الى الجهاز الدائم للأونكتاد

١- البنود ١١ (أ) و١١ (ج) و١١ (د) من جدول الأعمال

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

١٧٦- أدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي .

١٧٧- وفي الجلسة ٦ للجنة ، المعقودة في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع مقرر قدمه نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)/SC.I/L.2) .

١٧٨- وفي نفس الجلسة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٧٩- في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، اعتمد المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.2 . (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول ، المقرر ١٩١ (د-١٩)) .

٢ - البندان ١٢ (د) و١٢ (هـ) من جدول أعمال المؤتمر

(أ) البند ١٢ (د)

١٨٠- أحال المؤتمر هذا البند الى المجلس ، ومعه مشروع قرار بشأن مشاكل ديون البلدان النامية (TD/L.196) قدمته كوبا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

١٨١- أدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي .

١٨٢- وفي الجلسة ٧ للجنة ، المعقودة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، قدم الرئيس تقريرا عن مشاوراته غير الرسمية حول هذا البند فذكر أنه لم يتم حتى ذلك الوقت التوصل الى توافق رأى . وبالنظر الى ضيق الوقت الذى لم يتح مزيدا من المشاورات في اطار لجنة الدورة فقد قررت اللجنة احالة هذا الموضوع الى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

١٨٣- في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، استرعى الرئيس الانتباه الى مشروع المقرر الذى قدمه نائب رئيس اللجنة الأولى للدورة على اثر مشاورات غير رسمية بشأن البند ١٢ (د) من جدول أعمال المؤتمر (TD/B/L.549) .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٨٤- في نفس الجلسة اعتمد المجلس مشروع المقرر TD/B/L.549 (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، المقرر ٢٠٤ (د - ١٩)) .

١٨٥- وذكر ممثل باكستان أن عبء الدين الخارجي المتزايد على البلدان النامية ظل مثار قلق منذ عدة سنوات ، واتضح ذلك في المحاولة المركزة التي بذلت لحل هذه المشكلة في الجزء الثالث (الوزارى) من دورة المجلس الاستثنائية التاسعة . وقد اتفقت تلك الدورة على تبني القرار ١٦٥ (د إ- ٩) الذى وصف حينئذ بأنه انطلاقة كبيرة في هذا المجال . وقد أسفر القرار عن اتخاذ عدد من الخطوات ، الا أن تنفيذه ظل حتى الآن متلكئا وازدادت مشكلة ديون البلدان النامية في هذه الفترة حدة . وقد قام وفده في دورة المجلس هذه وفي مناسبات سابقة بالاشتراك الحثيث في السعي نحو حل لهذه المشكلة الهامة ، مشكلة الديون . وتقدمت مجموعة الـ ٧٧ بمقترحات واتخذت مواقف تفاوضية تتم جميعا عن مرونة تتكشف عن رغبة حقيقية وجادة في الوصول الى حل منصف ، ولذا كان من دواعي الأسف البالغ ألا يتم التوصل الى اتفاق موضوعي حول هذا البند بسبب عدم وجود استجابة مناظرة من جانب أعضاء المجموعة باء . وأعرب عن أمله الصادق في أن تتوفر الظروف التي تتيح الخروج بنتيجة أفضل في الدورة العشرين للمجلس .

١٨٦- وقال ممثل غانا انه يشاطر ممثل باكستان ما أعرب عنه من أسف ازاء النتائج المخيبة للآمال حول هذا الموضوع . وأضاف أن ممثلي مجموعة الـ ٧٧ بذلوا كل الجهد سعيا وراء حل وسط ولكن لم يجدوا تجاوبا من جانب المجموعة باء ، وان كانوا يعلمون أن هذا موقف تتخذه المجموعة باء ككل ولكن عددا من وفود تلك المجموعة متعاطف مع موقف مجموعة الـ ٧٧ . وقال ان أعضاء المجموعة باء الذين يجدون صعوبة في هذا الصدد لديهم فيما يبدو تحفظات ازاء التعهدات السياسية وما يترتب عليها من آثار مالية ، وأعرب عن الأمل في أن يتمكن هؤلاء الأعضاء الذين يجدون صعوبة من التشاور مع سلطات بلدانهم من الآن وحتى الدورة العشرين للمجلس حتى يتحقق الالتزام في تلك الدورة بالدخول في مفاوضات أكثر جدية حول مشاكل ديون البلدان النامية كما يتوخى ذلك قرار المجلس ١٦٥ (د إ- ٩) في جزأيه ألف وباء .

١٨٧- وتحدث ممثل فرنسا باسم كثير من أعضاء المجموعة باء قائلا ان هذه البلدان تشاطر ممثل باكستان وممثل غانا ما أعربا عنه من أسف لعدم التمكن من التوصل الى اتفاق رغم الجهد الجدى الذى بذله جميع الأطراف في التفاوض .

(ب) البند ١٢ (هـ)

١٨٨- أحال المؤتمر هذا البند الى المجلس ومعه مشروع قرار بشأن نظام فعال للتعاون المالي الدولي (TD/L.197) قدمته كوبا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

١٨٩- أدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي .

Digitized by UNOG Library

١٩٠— وفي الجلسة ٦ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع مقرر قدمه نتيجة مشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)SC.I/L.9) •

١٩١— وفي نفس الجلسة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر •

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٩٢— في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩،اعتمد المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.9 • (للاطلاع على النص، أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٦ (د — ١٩)) •

٣ — مشروع القرار TD/L.195 (الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

١٩٣— في الجلسة ٧ للجنة ، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع مقرر قدمه نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)/SC.I/L.11) •

١٩٤— وفي نفس الجلسة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر •

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٩٥— في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩ ، قرر المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، أن يحيل مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195) الى دورته العشرين •

٤ — مشروع المقترح (TD/L.186)(انشاء مرفق ضمان متعدد الأطراف)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

١٩٦— أدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلالي اقترح فيه احالة هذه المسألة، التي كانت قد أحيلت الى الجهاز الدائم للأونكتاد ، الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها التاسعة لاجراء مزيد من النظر فيها واتخاذ الاجراء الملائم •

١٩٧— وكان هناك تأييد عام لهذا الاقتراح ، وطلب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ من أمانة الأونكتاد أن تعد ورقة تتضمن ملخص المناقشات التي جرت بالفعل ، ووجهات النظر التى ابديت بشأن هذا الموضوع ، تيسيرا لنظر اللجنة فيه في دورتها التاسعة •

Digitized by UNOG Library

١٩٨ — وفي الجلسة ٧ للجنة ، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع مقرر قدمه نتيجة لمشاوراته غير الرسمية(TD/B(XIX)/SC.I/L.8/Rev.1) .

١٩٩ — وفي نفس الجلسة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر .

٢٠٠ — وكرر المتحدث باسم المجموعة دال ما أبدته مجموعته من تحفظ في الدورة الثامنة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (١٦) .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٠١ — في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، اعتمد المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.8/Rev.1 (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٥ (د — ٢٩)) .

---

(١٦) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية العاشرة ، الملحق رقم ٣ (TD/B/733) ، الفقرة ٥٩ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٠٢ - أحيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة لبحثه وتقديم تقرير عنه .

ألف - تجارة السلع الأساسية
(البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)

١ - التنغستن

٢٠٣- كان معروضا على المجلس تقرير الفريق العامل التحضيرى المعني بالتنغستن(TD/B/764) الذى عقد دورته الأولى عملا بمقرر المجلس ١٦٦ (د - ١٧) ودورته الثانية عملا بمقرر المجلس ١٧٥ (د-١٨) وقرار المؤتمر ١٠٤ (د-٥) .

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٢٠٤- قدم رئيس الفريق العامل التحضيرى تقرير الفريق العامل التحضيرى ، فاسترعى الانتباه الى استمرار اختلاف وجهات النظر بين معظم البلدان المنتجة للتنغستن وخمسة من أكبر البلدان المستهلكة ، ولاحظ أن الفريق العامل التحضيرى قد خلص الى أنه لم يكن من الممكن التوصل الى اتفاق بشأن توصية تتعلق بعقد مؤتمر تفاوض للتنغستن كما يتوخى قرار المؤتمر ١٠٤ (د-٥) . وترد هذه النتيجة التي خلص اليها الفريق في الفقرة ٤٨ من تقريره . وقال ان الأمر مسترو ك للمجلس لينظر في الجمود المستمر الذى يعترى المناقشات بشأن تثبيت السوق العالمية للتنغستن وفي الخطوات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل العاجل بغية تثبيت سوق التنغستن .

٢٠٥- في الجلسة ٧ للجنة ، المعقودة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع قرار قدمه نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)/SC.I/L.13) .

٢٠٦- وفي نفس الجلسة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع القرار .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٠٧- في الجلسة ٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩، اعتمد المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، مشروع القرار TD/B(XIX)/SC.I/L.13 . (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، القرار ١٩٨ (د - ١٩)) .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

٢٠٨ـ ذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن الاقتراح الذى يُبحث في مشاورات غير رسمية بمد فترة بقاء اللجنة المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية لفترة سنة أخرى يتعارض مع الاتفاق الذى تم التفاوض عليه في مانيلا بألا يستمر وجود لجنتين معا هما اللجنة المخصصة ولجنة السلع الأساسية. وكان هذا عنصرا هاما في موافقة وفده على الفرع الرابع من القرار ١٢٤ (د ـ ٥) . ومضى قائلا ان وفده يستطيع قبول الاقتراح على مضض، ولكن على أساس الفهم بأن اجتماعات اللجنة المخصصة ستدرج في جدول الاجتماعات متزامنة مع اجتماعات لجنة السلع الأساسية .

٢٠٩ـ وفيما يتعلق بجدول أعمال دورة لجنة السلع الأساسية المتوقع عقدها في حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، أعاد الى الأذهان أحكام الفقرات ٣ (ب) و ٦ (ب) و ٧ من الفرع الثالث من القرار ١٢٤ (د ـ ٥) ، التي تحدد أن الدراسات ستقدم الى لجنة السلع الأساسية ، وقال ان هذه الفقرات تذكر أن أمانة الأونكتاد ينبغي أن تضطلع بالدراسات بالتشاور مع المنظمات الدولية المختصة وكذلك مع هيئات المنتجين والمستهلكين المعنية . وأعاد الى الأذهان أن وفده أكد لدى اعتماد القرار ١٢٤ (د ـ ٥) أنه سيكون من الضرورى اجراء مزيد من المناقشة حول تحديد المهام الدقيقة لهذه الدراسات وأنه شجع أمانة الأونكتاد على اجراء مشاورات مع الحكومات . وقال انه يرى أن قيام لجنة السلع الأساسية نفسها بالموافقة على مقترحات أمانة الأونكتاد بشأن اجراء دراسات عن سلعة معينة هو أمر لا يتفق مع مضمون القرار ، ولذلك فهو يرى أن من المفيد أن يقوم المجلس في دورته العشرين باستعراض ما اذا كان من المستصوب عقد الاجتماع المدرج في الجدول للجنة السلع الأساسية على أساس تقرير عن واقع الأعمال الجارية بمقتضى القرار ١٢٤ (د ـ ٥) .

٢١٠ـ وفي الجلسة ٨ للجنة ، المعقودة في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع مقرر بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية (TD/B/L.544) ، قدمه نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي أجراها .

٢١١ـ وفي نفس الجلسة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر .

النظر في البند في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢١٢ـ في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩، اعتمد المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B/L.544 (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، المقرر ٢٠٠ (د ـ ١٩)) .

Digitized by UNOG Library

باء - التمويل المتصل بالتجارة
(البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

٢١٣- قرر المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة احالة تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم أهداف المعونة الحالية وتدفقاتها عن دورته الثالثة (TD/B/646) الى دورته التاسعة عشرة للنظر فيه (A/34/15، المجلد الأول ، الفقرتان ٤٨ و ٤٩) .

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

٢١٤- استرعى ممثل الأمين العام للأونكتاد الانتباه ، في بيان استهلالي ، الى اقتراح الفريق في دورته الثالثة بشأن عناصر برنامجه للعمل في المستقبل (أنظر TD/B/646، الفقرة ٣٢) ، وهو كما يلي :

" في هذا الاطار ، يمكن تصور الوظائف التي يتولاها في المستقبل فريق الخبراء الحكوميين المعني بأهداف المعونة الحالية وتدفقاتها ، على النحو التالي :

' ١ ' تلقي التقارير المرحلية من الأمانة بشأن أعمال مراكز تجميع البيانات المختلفة ؛

' ٢ ' النظر في كيفية وضع هذه البيانات في اطار شامل على أفضل وجه ؛

' ٣ ' مناقشة التطورات المستصوبة الأخرى في هذا الاطار ؛

' ٤ ' النظر في التحليلات الملائمة لهذه المعلومات وابداء الرأى حول ما قد يكون لهذه البيانات والتحليلات من آثار بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية ، بما في ذلك مفهوم الأهداف ومؤشرات قياس تدفقات التعاون المالي ".

٢١٥- وأضاف قائلا ان الفريق توخى أن يتم على مستوى دولي وعلى أساس منهجي وشامل تجميع البيانات التي سبق أن جمعتها مختلف المنظمات لأغراض ومفاهيم مختلفة ، بغية ازالة الاضطراب الموجود في الأرقام والتقديرات المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية الى البلدان النامية والاضطلاع على النحو المناسب باستعراض الفجوات التي قد توجد في جهود مختلف المؤسسات . ولاحظ أن لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة كانت على وشك الوصول ، في دورتها الأخيرة ، الى اتفاق بشأن اختصاصات الفريق وبرنامج عمله للدورة الرابعة وموعد هذه الدورة .

٢١٦- واعترف المتحدثان باسم مجموعة الـ ٧٧ والمجموعة باء بأهمية التوصل الى اتفاق بشأن اختصاصات الفريق ، ووافقا على أنه ينبغي الاضطلاع بجهود على أساس الأعمال السابقة للتوصل الى اتفاق كهذا .

٢١٧- وفي الجلسة ٧ للجنة ، المعقودة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، عرض الرئيس مشروع مقرر قدمه نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XIX)/SC.I/L.12) .

٢١٨- وفي نفس الجلسة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر .

Digitized by UNOG Library

٢١٩- واسترعى المتحدث باسم المجموعة دال الانتباه الى البيان الذى ألقي باسم مجموعته في الدورة الثامنة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة بشأن موضوع التعاون المالي الدولي (١٧) .

النظر في البند في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٢٠- في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩، اعتمد المجلس، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.12 (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٧ (د - ١٩)) .

جيم - النقل البحري

(البند ٧ (ج) من جدول الاعمال)

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

٢٢١- قدم رئيس الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى تقرير الفريق عن دورته السادسة (TD/B/C.4/184-TD/B/C.4/ISL/28) ، فاسترعى الانتباه الى القرار ٣ (د-٦) الذى اتخذه الفريق العامل ، والذى دعا فيه المجلس الى ابلاغ لجنة النقل البحرى عما اذا كان يوافق على توصية الفريق الى لجنة النقل البحرى بأن تفوضه انشاء فريق فرعي من الخبراء لمواصلة دراسة موضوع التأمين البحرى خلال الاسبوعين الأولين من الدورة التالية للفريق العامل ، يليهما اجتماع عام من اسبوع واحد للفريق العامل في مجموعه . وأشار الى أن هدف هذه الأعمال هو وضع مجموعة من الأحكام القياسية للتأمين البحرى ، تكون نموذجا غير الزامي للاستعمال الدولي . ولاحظ أنه بينما ترك الفريق العامل للجنة النقل البحرى أن تختار اما عقود الايجار أو التأمين البحرى ليكون البند الأساسي في جدول أعمال الدورة السابعة للفريق العامل ، فقد أشارت مجموعة الـ ٧٧ في ختام الدورة السادسة أنها تفضل التأمين البحرى .

٢٢٢- وبيّن المتحدث باسم المجموعة دال أن التأمين البحرى يشكل جزءا هاما من أعمال الأونكتاد وأن مجموعته لا تعترض على اقتراح انشاء فريق فرعي من الخبراء ، يمكن أن يقوم باجراء تحليل مقارن للأحكام التشريعية الراهنة وعقود التأمين ، مع مراعاة امكانية الاستفادة مستقبلا من المواد التي يعدها هذا الفريق الفرعي في وضع أحكام نموذجية لعقود التأمين البحرى . ومضى قائلا ان مجموعته تؤيد كذلك ادراج التأمين البحرى بوصفه البند ٣ في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للفريق العامل .

---

(١٧) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية العاشرة ، الملحق رقم ٣ (TD/B/733) ، الفقرة ٤٢ .

Digitized by UNOG Library

٢٢٣ - وقدمت اندونيسيا مشروع مقرر باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XIX)/SC.I/L.1) .

٢٢٤ - وفي الجلسة ٥ ، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر .

النظر في البند في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٢٥ - في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، اعتمد المجلس، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B(XIX)/SC.I/L.1 (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٩٠ (د - ١٩)) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٢٦— أحيل هذا البند الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه •

النظر في البند في اللجنة الثانية للدورة

٢٢٧— افتتح ممثل الأمين العام للأونكتاد المناقشة فأشار الى النمو المستمر في التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وبين البلدان الاشتراكية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو على السواء • وأضاف أنه تم اتباع أشكال جديدة من التعاون الاقتصادي وعقد أنواع مختلفة من الاتفاقات الحكومية الدولية الطويلة الأجل بشأن التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والتقني بين بلدان ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة من المجموعات الاقليمية الثلاث • وبيّن أن المشاكل القائمة تقتضي بذل جهود أخرى من جانب البلدان الشريكة لزيادة توسيع التعاون التجاري والاقتصادي المتبادل • وقال إن ثمة ضرورة ، في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، للاضطلاع بقدر كبير من توسيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي ، ولا سيما لزيادة الصادرات من البلدان النامية • وتحدث عن التجارة بين الشرق والغرب ، فقال ان مشتريات البلدان الاشتراكية من البلدان الغربية تتجاوز الى حد كبير تدفق البضائع في الاتجاه المعاكس • ونتيجة لذلك ، يتزايد العجز التجاري للبلدان الاشتراكية ، ولذلك فان مشكلة زيادة صادراتها الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ومن ثم موازنة علاقات التجارة والمدفوعات ، تكتسب أبعادا كبيرة •

٢٢٨— وأشار الى الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد أو التي أعدت بناء على طلبها من أجل تيسير نظر المجلس في هذا البند من جدول الأعمال ، فقال ان الدراسات تمثل تجربة بعض البلدان في التعاون التجاري والاقتصادي بين شركاء من بلدان ذات نظم اقتصادية مختلفة وتعرض آفاق هذا التعاون ، وكذلك جوانب من التعاون الاقتصادي مثل سبل التعاون ، والتعاون في ميدان التخطيط والتعاون الثلاثي الأطراف ، والتعاون في بلدان ثالثة •

٢٢٩— واسترعى الانتباه الى مشروعي القرارين(TD/L.189 و TD/L.190) اللذين أحالهما المؤتمر في دورته الخامسة الى المجلس في دورته التاسعة عشرة ، وأشار الى أن عددا من البلدان طلب من الأمانة أن تنظم عقد مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف في اطار جهاز التشاور للأونكتاد • وذكر أن برنامجا شاملا للمساعدة التقنية من أجل تطوير التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية على وشك التنفيذ ، وقدم بيانا عن تكثيف التعاون مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، مثل تنفيذ مشاريع البحث والأنشطة التنفيذية المشتركة •

٢٣٠— وأكد ممثلو جميع البلدان على الأهمية التي يولونها لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولا سيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وأعربوا عن استعدادهم للمساهمة بصورة نشطة في تنفيذ المهام المعهود بها الى اللجنة الثانية للدورة •

Digitized by UNOG Library

٢٣١- وأثنى عدد من الممثلين على مختلف الوثائق التي أعدتها الأمانة للدورة التاسعة عشرة للمجلس من حيث انها توفر صورة شاملة لما عليه حالة التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وتوضح وجود امكانات كبيرة لزيادة التجارة وتكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين هذه البلدان .

٢٣٢- وشدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على أن مجموعته ترى أن مسألة العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها هي مسألة على قدر كبير من الأهمية للبلدان الأعضاء في مجموعته . ومن ثم ، فان مجموعته لا ترغب فحسب في مناقشة مشروعي القرارين (TD/L.189 و TD/L.190) ، اللذين احيلا الى المجلس في دورته هذه لاجراء مزيد من النظر فيهما ، بل وأيضا في التوصل بتوافق الآراء الى صيغة نهائية لقرار واحد لتقديمه الى الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والثلاثين . وأشار الى أن مجموعة الـ ٧٧ ، وهي تشعر بالقلق ازاء السبيل الذى يسلكه تنفيذ القرارات السابقة ، ولا سيما القرار ٩٥ (د-٤) ، قدمت مشروع القرار TD/L.190 في مانيلا يحدوها الأمل في وجود امكانيات ، على الرغم من أن بعض التقدم قد أحرز في العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، للاضطلاع بالمزيد من الجهود في ميادين عدة مثل تحسين وتوسيع التجارة عن طريق مخططات الأفضليات ، وتحسين ترتيبات المدفوعات ، وتعزيز التعاون في ايجاد أسواق في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية للمصنوعات وشبه المصنوعات من البلدان النامية ، وتكثيف المشاريع المشتركة ، وتعجيل المساعدة المالية والتقنية الى البلدان النامية وكذلك التعاون المتعدد الأطراف معها ؛ فهذا من شأنه أن يساهم في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وختاما ، أعرب عن امتنانه لأمانة الأونكتاد للوثائق التي أعدتها أو التي أعدت بناء على طلبها ، وقال انها توفر أدلة كافية على التقدم المحرز في التدفقات التجارية وتوضح أنه لا تزال ثمة امكانات كبيرة لزيادة التعاون بين البلدان التي تنتمي الى نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة .

٢٣٣- وتحدث ممثل أحد البلدان النامية مؤيدا موقف مجموعة الـ ٧٧ فقال ان وفده يشعر بالقلق ازاء احتمال عدم احراز نتائج ملموسة بشأن البند ٨ خلال الدورة الجارية . وأضاف أن البند تبدو عليه سمات بارزة من الركود ، ودعا الى التحلى بروح التعاون والفهم للتوصل الى حل وسط مفيد في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ومضى يقول انه وان كان لا يمكن انكار أنه تم ارساء علاقات اقتصادية بين البلدان النامية والبلدان التي تختلف عنها في النظم الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن عدم زيادة هذه العلاقات أو اختبار احتمالات أخرى سيمثل تقهقرا . وذكر أن موقف مجموعة الـ ٧٧ قد رسم بوضوح في مشروع القرار الذى قدمته الى المؤتمر في دورته الخامسة ، اذ أن هذا المشروع يغطي تماما الجوانب المختلفة التي تهتم البلدان النامية باجراء حوار حولها ، بغية زيادة مبادلاتها مع البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وفي هذا السياق فان وفده يرى ضرورة القيام جديا بدراسة مشاريع القرارات المدرجة ، حتى تتمكن لجنة الدورة من التوصل الى نتائج عملية .

٢٣٤- وعلق ممثل بلد نام على الدراسة التي أعدتها أمانة الأونكتاد عن علاقات بلده بالبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، فقال انه يرى أن الدراسة تقدم مساهمة ايجابية جدا في توسيع التبادل التجارى . وأضاف أنه ينبغي للبلدان الاشتراكية في رأيه أن تتخذ الخطوات اللازمة لاصلاح

Digitized by UNOG Library

الاختلال في الميزان التجاري لبلده عن طريق استيعاب قدر أكبر من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة من بلده ، وهو طريق يرى انه يمثل أفضل سبيل لضمان زيادة توسيع التبادل التجاري •

٢٣٥ــ وشدد ممثل بلد نام آخر ، لم يكن له حتى عهد قريب سابق تجربة ذات شأن في العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، على الأهمية التي يعلقها بلده على توسيع التجارة مع كافة مجموعات البلدان ، وبوجه خاص على توسيع العلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • واستعرض باختصار ، في هذا الصدد ، الخطوات التي اضطلعت بها حكومة بلده ، مثل تبادل الوفود والبعثات ، وتحضير وعقد اتفاقات تجارية وغير تجارية ، وانشاء وحدة تنظيمية في وزارة الخارجية تتناول العلاقات مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وأضاف أنه تم مؤخرا تنظيم حلقة دراسية عن العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، يعتبر أنها أسفرت عن فائدة على صعيد زيادة تطوير التجارة وخلق جو ملائم للعلاقات مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وقال ان مساعدة الأونكتاد في هذه الحلقة الدراسية كانت ذات فائدة أساسية •

٢٣٦ــ وأشار ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى أن الموضوع الذي يشمله البند ٨ من جدول الأعمال يمثل أحد الجوانب الهامة من أنشطة الأونكتاد ، وشددوا على أن البند يشمل كافة التدفقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية المختلفة ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ اد ــ ١٩ ، وما أعقب ذلك من مقررات الأونكتاد المتصلة بالموضوع ، وكذلك بالممارسة المعمول بها على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من أنشطة الاونكتاد • ونوّهوا بأنه تم تحقيق تقدم واضح في هذا الميدان في السنوات الأخيرة وأنه لا يزال بامكان الاونكتاد أن يقوم بجهد اضافي لتشجيع زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وبين البلدان الاشتراكية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو •

٢٣٧ــ وأكدوا على ضرورة القضاء على كافة وجوه الاستغلال وعدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، واحترام مبدأ تبادل المنفعة ومعاملة الدولة الأكثر رعاية ، وخلق ظروف دولية مواتية للبلدان النامية لتنفيذ برامجها الانمائية • وقالوا ان العلاقات الاقتصادية الدولية ذات الفائدة المتبادلة تقتضي أن يأخذ المتاجرون مع البلدان الاشتراكية في حسبانهم ، كليا ، ما للنظم الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المذكورة من طبيعة خاصة ، وعليه ، فليس ثمة ما يبرر أن تطبق على البلدان الاشتراكية نفس المعايير التي تطبق على بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو •

٢٣٨ــ ولاحظوا أن التجارة مع البلدان النامية أدمجت بصورة تدريجية في نظام شامل للتعاون يأخذ أشكالا مختلفة ، مثل التجارة والتعاون الاقتصادي والصناعي والتعاون العلمي والتقني • ورافق عمليه تكثيف العلاقات المشتركة هذه ظهور اشكال جديدة من التعاون يتزايد تنفيذ ما يوفره من مزايا ، بما في ذلك التعاون الثلاثي الأطراف ، والتعاون في أسواق بلدان ثالثة ، والمشاريع المشتركة في ميادين الانتاج المختلفة ، ومجموعة مختلفة من الأشكال المتعددة الأطراف غالبا ما تدخل أطرافا من المجموعات الاقليمية الثلاث •

٢٣٩ــ وأشاروا الى استمرار زيادة نمو التبادل التجاري بين الشرق والغرب وعلاقاتهما الاقتصادية ، بفضل ما يوفره من امكانات لخلق أشكال جديدة من التعاون على أساس طويل الأجل وواسع النطاق ، فأكدوا انه لا تزال هناك فرص كبيرة غير مستخدمة وانه من الضروري أن يضطلع الأطراف المعنيون

Digitized by UNOG Library

بجهود اضافية بغية الانتفاع بهذه الامكانيات • وأعربوا عن أسفهم لأخذ بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بحواجز تمييزية وغيرها من الحواجز المصطنعة في التجارة مع البلدان الاشتراكية • وبينوا أن البلدان الاشتراكية ، مثل البلدان النامية، تعاني من التدابير الحمائية التي أخذت بها مؤخرا البلدان الغربية، ولا سيما الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومن عدم الاستقرار في الاسواق المالية العالمية ، ومن ارتفاع أسعار المستوردات ومعدلات الفائدة • ويزيد كل هذا من صعوبة اشتراك البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية في التقسيم الدولي للعمل ، وفي استحداث أشكال جديدة من التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني الطويل الأجل والواسع النطاق •

٢٤٠ــ ولاحظوا أيضا ما لاتفاقات التجارة والتعاون وبرامج التعاون الطويلة الأجل من دور في ترويج التجارة سواء بين الشرق والغرب أو بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وأشاروا في هذا الصدد الى اعداد خططهم الخمسية للفترة ١٩٨١ــ١٩٨٥ التي تتوخى زيادة تنمية الصلات الاقتصادية الدولية • وعلاوة على الاساس القانوني السالف الذكر ، فان جهاز التعاون العامل في هذا الميدان يقوم بتسهيل زيادة توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية •

٢٤١ــ وقال ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ان حكومته وضعت مؤخرا مبادئ توجيهية لبرنامج عام مدته ١٠ سنوات للتعاون مع البلدان النامية خلال الثمانينات ، ينص على تطوير شامل للتعاون في ميادين العلم والصناعة والتكنولوجيا والتجارة وما الى ذلك ، ويتوخى مضاعفة تجارة بلده مع البلدان النامية كل خمس سنوات • وأضاف ان سلطات بلده تشدد بصفة خاصة على التعاون الذي يقوم على أساس نسق مركب يشمل البحث الجيولوجي ، ودراسات ما قبل الاستثمار ودراسات الجدوى ، وتصميم المشاريع ، وتوريد البضائع الرأسمالية ، وتشييد المصنع وتشغيله حتى مرحلة الانتاج ، واستيراد البضائع التي تنتجها هذه المشاريع •

٢٤٢ــ ولاحظ ممثل بلد اشتراكي آخر في أوروبا الشرقية أنه منذ الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية زادت تجارة بلده مع البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أكثر من مرة ونصف المرة، وهي زيادة يعزى معظمها الى تنمية التعاون التقني والاقتصادي لبلده مع البلدان النامية• وخلال نفس الفترة زاد ما تم توريده من بلده من المصانع الكاملة في اطار التعاون بأكثر من ٧٠ في المائة• وأضاف أن لبلده في الوقت الحالي اتفاقات تعاون اقتصادي مع أكثر من ٧٠ بلدا ناميا ، وأنه تم بالفعل اكمال أكثر من ١٠٠٠ مشروع • ومضى قائلا ان بلده يشترك في تشييد أكثر من ٩٠٠ مشروع آخر في هذه البلدان ، وأنه يتم عقد الاتفاقات الطويلة الأجل وبرامج التعاون الحكومية الدولية لفترات تمتد من ١٠ الى ١٥ سنة ، بل أحيانا لفترات أطول ، وهي تشمل العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية ، والتعاون الصناعي وغيره من أشكال التعاون • وقال ان من رأيه أن هذه العلاقات تشكل في الواقع ، بطريقة مخططة ، تقسيما دوليا للعمل ، بالتخصص والتعاون في الميدان الصناعي وانشاء هياكل اقتصادية متكاملة •

٢٤٣ــ وتكلم ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن القيود التمييزية التي تفرضها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، فأعطى ، كمثال حديث لها ، رفض الاتحاد الاقتصادي الأوروبي منح معاملة تفضيلية لبلده • وأضاف ان من رأيه أن حل المشاكل في التجارة بين الشرق والغرب يكمن في الغاء كافة أنواع القيود التي استحدثتها البلدان الغربية •

Digitized by UNOG Library

٢٤٤ــ وأشار ممثلو البلدان الاشتراكية الى البرنامج الشامل الجديد لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل تنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، فأعلنوا عن استعداد بلدانهم للمساهمة في تنفيذ هذا البرنامج .

٢٤٥ــ وقال ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي ان تجربة التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف فيما بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي يمكن أن تكون ذات نفع في حل المشاكل التي تواجه الاونكتاد ، اذ أن فترة الـ ٣٠ سنة من أنشطة مجلس التعاضد الاقتصادي تميزت بحيوية تنمية اقتصاد البلدان الاعضاء فيه . وتم مؤخرا اتخاذ خطوات هامة في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي المتبادل ، ولا سيما برامج التعاون الطويلة الاجل للاهداف الخاصة حتى عام ١٩٩٠ في ميادين الطاقة والوقود والمواد الخام والزراعة والصناعات الغذائية وكذلك الصناعة الهندسية وفي انتاج البضائع الاستهلاكية الصناعية وتطوير وسائل النقل التي تربط فيما بينها وغير ذلك . ومضى يقول انه تم بالتعاون مع البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي اكمال أكثر من ٣٠٠٠ مشروع في البلدان النامية ، وبصفة أساسية في ميداني الصناعة والزراعة . وتابع حديثه قائلا انه يجري تقديم مساعدة كبيرة لهذه البلدان في اعداد الكوادر الوطنية وأن أكثر من ٤٠٠٠٠ من الطلاب وطلاب الدراسات العليا ، بما في ذلك ٢٣٠٠ طالب يمولهم صندوق الزمالات التابع لمجلس التعاضد الاقتصادي ، يدرسون في جامعات البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي . وختاما ، أعرب عن ارتياحه ازاء تكثيف التعاون بين مجلس التعاضد الاقتصادي والاونكتاد .

٢٤٦ــ وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن تنجز لجنة الدورة الأعمال التي بدأت في الدورة الخامسة للمؤتمر في مانيلا بشأن مسائل التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها . وتكلم عن مشروعي القرارين اللذين أحالهما المؤتمر ، فقال انه يرى أن مشروع القرار TD/L.190 أكثر مزايا ولذا ينبغي أن يتخذ أساسا للمناقشة نظرا لأنه ينص على تدابير عملية بناءة في المجال موضع النظر . ولاحظ أن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية المختلفة ينبغي أن تقوم على أساس السيادة والاستقلال والمساواة والمنفعة المتبادلة . واستطرد قائلا ان واحدة من أكثر المشاكل حدة في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية تتمثل في الكفاح ضد الفقر والتخلف اللذين نجما في عدد كبير من البلدان النامية عن سياسات الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والقوى العظمى ؛ وأنه ينبغي لتخفيف حدة الحالة التي تواجهها البلدان النامية أن يعاد تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وأن تتم اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ودعا كافة البلدان الاعضاء الى المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٤٧ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء أن هذه الدورة لمجلس التجارة والتنمية تطرح على الوفود تحديا لاكمال الأعمال التي بدأت في مانيلا . وأضاف أنه يرى أن التطورات الاخيرة في الحوار بين الشمال والجنوب قد زادت اثبات الحاجة الى اشتراك كافة مجموعات البلدان بصورة ايجابية في تدابير واقعية للتجارة والمعونة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق تقدم اقتصادي حقيقي . وأنه ينبغي أن يتم، عن طريق الجهود التي تضطلع بها منظمات دولية عدة ، ولا سيما الاونكتاد ، اتخاذ تدابير سياسات عامة أشد ترابطا وتنسيقا يكون من شأنها تحسين عمل الاقتصاد العالمي وتمكن من زيادة تحقيق مزيد من التقدم في اقامة هيكل اقتصادي دولي منصف . وأعرب عن أمله في أن تقدر كافة الوفود أهمية الترابط الاقتصادي العالمي وقال ان مفهوم الترابط يتضمن مسؤولية تقع على عاتق كافة الاطراف في الاقتصاد العالمي ، أي بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان الاشتراكية

Digitized by UNOG Library

والبلدان النامية • واستطرد قائلا ان بلدان المجموعة باء قد بذلت ، ولا تزال تبذل ، جهودها لزيادة تدفق الموارد الحقيقية الى البلدان النامية •

٢٤٨- وختاما ، أعلن أن المجموعة باء ترغب في تحقيق زيادة مستمرة في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، يكون من شأنها تعزيز تدفق الموارد الحقيقية الى البلدان الاخيرة ، وتيسر امكانية الوصول الى أسواق البلدان الاشتراكية ، ولا سيما بالنسبة للمصنوعات وأنصاف المصنوعات ، ومن ثم زيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي • وقال ان المجموعة باء على استعداد للاشتراك في مناقشة مشروعي القرارين اللذين أحالهما المؤتمر الى مجلس التجارة والتنمية •

٢٤٩- وأكد المتحدث باسم المجموعة دال موقف مجموعته ازاء المداولات بشأن مشروعي القرارين بوصفها جزءا من المهام التي أحيلت الى اللجنة الثانية للدورة بقوله ان مشروع القرار TD/L.189 سيكون نقطة الانطلاق بالنسبة للمجموعة دال في نهج معالجتها للمناقشات المقبلة • وبين أن مشروع القرار المقدم من المجموعة دال ذو طابع شامل وأنه يشتمل على اقتراحات بناءة تتعلق بكافة جوانب التجارة الدولية وتدفقاتها ، وعليه ، فانه يتسق على أفضل نحو مع صيغة البند ٨ من جدول الأعمال والمهام الداخلة في نطاقه •

٢٥٠- وفي الجلسة الختامية أعرب ممثل أحد البلدان النامية عن تقديره لجهود الأمانة في تسهيل المشاورات بين بلده والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وقال ان جميع المشاورات تشكل في رأيه اطارا جيدا للمساعدة في حل أية صعوبات في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

٢٥١- ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء بقلق أن المناقشات في لجنة الدورة لم تحقق أية نتائج ملموسة بل انها ارتدت على ما يبدو خطوة الى الخلف منذ انتهاء الدورة الخامسة للمؤتمر • وأضاف أن التقدم في العيد ان قيد المناقشات ضرورى جدا اذا أريد تحسين المقدرة الاقتصادية للبلدان النامية • ورغم كثرة الحديث عن المفاهيم ، لم يجر الا القليل من المناقشة التفصيلية لمشروعي القرارين المعروضين على اللجنة • والواقع أن احدى المجموعات الاقليمية تشترط الموافقة على مفهومها لعمل اللجنة قبل أن تستطيع تلك المجموعة أن تناقش هذا العمل • وأضاف أن المجموعة باء يصعب عليها ألا تستخلص من هذا الموقف أن مثل هذا النهج يتبع لتجنب مناقشة مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ بالتفصيل • واستطرد يقول ان المجموعة باء تؤيد مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ٧٧ باعتباره أساسا للمناقشات ومازالت تعتقد أن هذا البند من بنود جدول الاعمال يتعلق بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وتصر المجموعة باء على أن مناقشة قضايا الشرق والغرب في هذا المحفل ليست في محلها • واستشهد في هذا الصدد بمقطعين من الوثيقة TD/B/753 يشيران الى أن التوسع في التجارة بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال العقد الماضي لم يكن منافسا للتجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية • وأضاف أن ذلك يدل فيما يبدو على أن مناقشة قضايا التجارة بين الشرق والغرب لا تعتبر شرطا مسبقا للنظر في هذا البند من جدول الأعمال بل انها تنتقص في الواقع من التركيز الانمائي الذى تتسم به القضية •

٢٥٢- وأضاف أن المجموعة باء تعتبر نص مجموعة الـ ٧٧ امتدادا منطقيا لقرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) من حيث أنه يطالب ، في جملة أمور ، بزيادة الصادرات من البلدان النامية ، وخاصة في المصنوعات وأنصاف المصنوعات ، وافساح المجال لمنتجات البلدان النامية في جميع مجالات الخطط

Digitized by UNOG Library

والبرامج الاقتصادية للبلدان الاشتراكية ، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق في البلدان الاشتراكية، وتحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم في البلدان الاشتراكية لصالح البلدان النامية، والتوسع في قاعدة تعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعونة المقدمة من البلدان الاشتراكية ، وتحسين ترتيبات المدفوعات ، وتقتضي المناداة باقامة هياكل اقتصادية دولية منصفة أن تتخذ جميع البلدان ومجموعات البلدان اجراءات لتلبية احتياجات البلدان النامية •

٥٣ ٢ــ وأكد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ من جديد رأى مجموعته القائل بأن أهم مهمة مطروحة على لجنة الدورة هي التوفيق بين مشروعي القرارين المحالين الى المجلس من المؤتمر ، وأعرب عن أسفه لعدم استطاعة اللجنة أداء هذه المهمة • واستدرك قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ على استعداد لتناول هذه القضية على أى مستوى وفي أى محفل نظرا لأنها مقتنعة بحاجة العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية الى الاستكشاف والتوسيع والتنسيق على أساس متعدد الاطراف بقصد التوصل في وقت مبكر الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد •

٥٤ ٢ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان اللجنة مكلفة بمهمة التداول في الحالة والاتجاهات الراهنة في مجال تنمية العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة • وتنفيذا لمقرر المؤتمر ١١٦ (د ــ ٥)، كان يتعين على اللجنة فوق ذلك أن تناقش مشروعي القرارين TD/L.189 و TD/L.190 المعروضين من المجموعة دال ومجموعة الـ ٧٧ • وأضاف أن مجموعته تعلق أهمية ايجابية على تبادل الآراء الذى جرى بين ممثلي البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ومجلس التعاضد الاقتصادى • وقد أوضحت المناقشة سبلا وطرقا للاستفادة من الامكانيات التي لم تستخدم حتى الآن لتحقيق مزيد من التوسع في العلاقات التجارية • وأضاف أن مجموعته أجرت تقييما ايجابيا مشابها للمشاورات العديدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي دارت بمساعدة الامانة ، وأنه يعتبر علاوة على ذلك أن الوثائق القيمة التي أعدتها الامانة قدمت مساهمة هامة في الانشطة المعنية وينبغي أن تكون أساسا من بين أسس العمل في المستقبل •

٥٥ ٢ــ وقال ان المجموعة دال ترى أن المداولات حول مشروعي القرارين لم تسفر عن نفس هذه النتائج المرضية ، وأضاف أن المجموعة دال جاءت مستعدة للبحث ، بالاشتراك مع المجموعات الاخرى، عن حلول تكون مقبولة لجميع الأطراف وتتفق مع الولاية المسندة الى الاونكتاد • ومازالت المجموعة دال تعتقد أن طريقة العمل المعتمدة والمتعلقة باجراء تبادل ذى مغزى للآراء يجب الاستمرار في اتباعها أيضا خلال الاجتماعات المقبلة للجنة ، وأن مشروع القرار الذى تقدمت به المجموعة دال الى المؤتمر في دورته الخامسة (TD/L.189)يفي بهذا الغرض على أفضل وجه • ورغم النهج المرن والبناء الذى اتبعته المجموعة دال في البحث عن حلول ، لم يتيسر التوصل ، بسبب الموقف المختلف لبعض المشتركين ، الى اتفاق حول نص يتسم بطابعه الشامل ، تراعى فيه مقتضيات جميع قطاعات التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ويعكس مصالح جميع المجموعات المشتركة • واستطرد يقول ان البيان الذى أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء لتوه يظهر بوضوح أن المجموعة دال ليست هي المجموعة التي يجب أن تلام للفشل في التوصل الى اتفاق حول هذه القضية الهامة •

٥٦ ٢ــ وفي ختام كلمته قال ان المجموعة دال على استعداد ، نظرا لتأكيد كل المجموعات على أهمية المسائل قيد البحث ، لمواصلة الحوار حول هذه القضايا •

٥٧ ٢ــ وأعرب ممثل الصين عن رأيه فقال ان لجنة الدورة لم تتوصل الى نتائج بسبب اصرار مجموعة معينة من البلدان على التمسك بموقفها في عناد • وأعرب عن أسف بلده للنتائج الهزيلة المحرزة وعن

Digitized by UNOG Library

اعتقاده بأن مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ (TD/L.190) يجب أن يؤخذ كأساس للمفاوضات المقبلة .

٢٥٨ــ وفي الجلسة ٦ (الختامية) ، المعقودة في ١٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ ، قررت اللجنة الثانية للدورة إنهاء أعمالها على أساس الفهم بأن المشاورات التي يجريها الرئيس ستتواصل بشأن مشروعي القرارين المحالين الى المجلس من المؤتمر في دورته الخامسة TD/L.189 و TD/L.190 وأن رئيس اللجنة سينهي نتائج هذه المشاورات الى الجلسات العامة للمجلس مباشرة (١٨) .

المشاورات حول التجارة والعلاقات الاقتصادية

٢٥٩ــ أفاد رئيس اللجنة الثانية للدورة أن أمانة الأونكتاد أبلغته بأنها قامت أثناء الدورة التاسعة عشرة للمجلس ، عملا بقرارات المؤتمر ١٥ (د ــ ٢) و ٥٣ (د ــ ٣) و ٩٥ (د ــ ٤) وبناء على طلب الأطراف المهتمة بالأمر ، بتنظيم ٢٥ من المشاورات الثنائية وواحدة من المشاورات المتعددة الأطراف بين تسعة من البلدان النامية وستة من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وقد وفرت الأمانة دعما تقنيا في الاعداد لهذه المشاورات وقدمت في بعض الحالات مساعدات محددة في هذا الصدد .

٢٦٠ــ أما عن المسائل الموضوعية التي تناولتها هذه المشاورات ، فقد ناقش الأطراف في المشاورات، سبل ووسائل توسيع العلاقات التجارية الثنائية ، والبحث عن أشكال جديدة للتعاون في هذا المجال ، وتحديد إمكانات إقامة علاقات تجارية واقتصادية . وفي الحالات التي توجد فيها اتفاقات تجارية بين الاطراف ولكنها لم تستغل على الوجه الاكمل ، ناقش الأطراف في المشاورات امكانات الاستفادة بأقصى ما يمكن من الأطر القانونية والمؤسسية المتاحة من أجل تحقيق أقصى استفادة من الصكوك القائمة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة . وفي بعض الحالات تشاور الأطراف حول إمكان ترويج الصادرات والواردات على أساس ثابت ، وتطرق البحث في هذا الصدد الى إمكانية تصدير سلع معينة . وفي حالات أخرى اتجهت المناقشات نحو إمكانية قيام أحد البلدان الاشتراكية بتوسيع قائمة المنتجات التي يتضمنها مخططه للأفضليات المعممة من البلدان النامية . وفي بعض الاحيان تناولت المشاورات قيام الأسطول التجاري وأساطيل الصيد من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية باستخدام الخدمات المرفئية في أحد البلدان .

٢٦١ــ وأثناء المشاورات قدم أحد البلدان النامية اقتراحات الى البلدان الاشتراكية تتصل بالإعداد لعقد دورة للجان الحكومية المشتركة بين هذا البلد والبلدان الاشتراكية . وعرض ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية على نظيره من أحد البلدان النامية مشروع اتفاق تجاري طويل الأجل ومشروع اتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني ، لتقوم حكومة البلد النامي بدراستهما . ونوقشت في بعض المشاورات مختلف جوانب العلاقات التجارية المتبادلة التي تتصل بأمور منها تشجيع التبادل التجاري المباشر وضرورة الاستغناء عن الوسطاء في التجارة المتبادلة ، وتبادل المعلومات التجارية ، وزيادة تحسين الاطار المؤسسي للتجارة وامكانيات الاشتراك المتبادل في المعارض التجارية.

---

(١٨) للاطلاع على الاجراء الذي اتخذه المجلس في هذا الموضوع ، أنظر الفقرتين ٢٦٤ و ٢٦٥ .

Digitized by UNOG Library

٢٦٢ــ وذكرت الأمانة أنها تلقت ما يفيد بوجود متابعة مباشرة للمشاورات التي عقدت أثناء الدورة الثامنة عشرة للمجلس بين بعض البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، وأن هذه المتابعة أسفرت عن ابرام عدد من الاتفاقات الطويلة الأجل للتجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان المعنية وإقامة اتصالات مباشرة بين الغرف التجارية في هذه البلدان • ويتوقع أن يكون لهذا كله أثر حميد على تنمية التجارة بين البلدان المعنية •

٢٦٣ــ وأعرب بعض الوفود في معرض المشاورات عن التقدير لأنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد في هذا الميدان وأكدوا على فائدة أجهزة التشاور التي يتيحها الأونكتاد في تعزيز التبادل التجاري بين بلدانهم •

النظر في البند في الجلسات العامة

٢٦٤ــ في الجلسة ٥٢٣ المعقودة في ١٧ تشرين الاول /أكتوبر ١٩٧٩ ، قدم رئيس اللجنة الثانية للدورة تقرير اللجنة ، فأشار الى أنه قد قام ، بعد مشاورات غير رسمية عقب اعتماد ذلك التقرير ، بتقديم مشروع مقرر (TD/B(XIX)/SC.II/L.2) وفيه يقرر المجلس :

(أ) أن يدعو ، في دورته العادية الثانية في كل سنة ، لجنة للدورة الى الانعقاد لتنظر في المشاكل المتصلة بالعلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها •

(ب) ان يحيل الى دورته الحادية والعشرين مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين TD/L.189 و TD/L.190 .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٦٥ــ وفي نفس الجلسة ، اعتمد المجلس مشروع المقرر الذي قدمه رئيس اللجنة الثانية للدورة (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٨٦ (د ــ ١٩)) •

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

مسائل مفردة أخرى في مجال التجارة والتنمية

(البنـد ٩ من جدول الأعمال)

ألف - تعزيز الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات عن دورته الثانية عشرة

٢٦٦ - تحدث ممثل بنغلاديش باسم رئيس الدورة الثانية عشرة للفريق الاستشاري المشترك فلخص التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الفريق عن دورته الثانية عشرة (الوثيقة ITC/AG(XII) /64 - المعممة بالمذكرة TD/B/755) . وأشار الى أن مداولات الفريق تناولت ستة مواضيع رئيسية اتخذت بشأنها التوصيات التالية :

(أ) لدى استعراض برنامج التعاون التقني في ١٩٧٨ ، دعا الفريق الى الاستمرار في بذل الجهود لتأمين اشتراك عدد أكبر من خبراء البلدان النامية في برنامج المركز للتعاون التقني ، وأوصى فضلا عن ذلك بالاعتماد بدرجة أكبر على الخبراء الاستشاريين المعينين لفترات قصيرة في المشاريع الميدانية ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بعدد كاف من الخبراء المعينين لفترات طويلة لضمان التدريب المستمر أثناء الخدمة للنظراء من رعايا البلد . ورأى الفريق أنه لابد من تركيز الانتباه على الجهود المشتركة بين عدة بلدان لتعزيز التجارة في السلع الأساسية والمنتجات المجهزة ، وأن مبادرات المركز في ميدان دعم التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان النامية يجب أن تلقى دعما قويا . كما أوصى الفريق بزيادة أنشطة المركز لتعزيز تنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، والاستعانة على نطاق أكبر بخبراء تعزيز التجارة الوافدين من البلدان الاشتراكية.

(ب) وفي موضوع أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المركز في أقل البلدان نموا ، أوصى الفريق بزيادة تعاون المركز مع المنظمات الدولية الأخرى ، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة واليونيدو والأونكتاد ومنظمة العمل الدولية ، وذلك في اطار السياسة العامة الذي نص عليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٩ (د - ٥٥) ، ومع ايلاء عناية خاصة لتنمية الطاقة الانتاجية الموجهة للتصدير فيما بين أقل البلدان نموا . ورأى الفريق أنه يتعين على المركز أن يبذل كل جهد لتطوير نهج متكامل تعمل في ظله منظمات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية وذلك تجنبا لازدواج الجهود ، الأمر الذي يقوى تأثير المساعدة .

(ج) ودرس الفريق باستفاضة مقترحات المركز بشأن أول برنامج متوسط الأجل يضعه للفترة ١٩٧٩-١٩٨١ وأيدها بقوة . وتصل قيمة برنامج السنوات الثلاث الى ٥١ر١ مليون دولار ويتكون من ستة برامج مستمرة هي : '١' المساعدة في تعزيز المؤسسات الوطنية لتعزيز التجارة ؛ '٢' تنمية أسواق التصدير ؛ '٣' خدمات تعزيز التجارة المتخصصة؛ '٤' الجهود المشتركة بين عدة بلدان لتعزيز التجارة ؛ '٥' تنمية اليد العاملة ؛ '٦' تدبير الواردات؛ ومن المتوقع أن تستوعب هذه البرامج مجتمعة ٩٣ في المائة من مجموع الموارد المنتظر حشدها خلال السنوات الثلاث ١٩٧٩ - ١٩٨١ ؛ كما شمل برنامج السنوات الثلاث الشروع في تنفيذ أربعة برامج جديدة تستهدف الوفاء باحتياجات البلدان النامية المتزايدة في مجال تعزيز التجارة ، وهي : '١' البرنامج الخاص للتعاون التقني

Digitized by UNOG Library

أقل البلدان نموا ؛ '٢' جهود تعزيز التجارة الموجهة نحو التنمية الريفية ؛ '٣' أنشطة المتابعة المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ؛ '٤' التعاون التقني مع الغرف التجارية الوطنية . وتمثل هذه البرامج الجديدة ٧ في المائة أي النسبة المتبقية من مجموع تكاليف برنامج السنوات الثلاث . ويعلق الفريق أهمية خاصة على برنامج أقل البلدان نموا وبرنامج تعزيز التجارة الموجه نحو التنمية الريفية ، مع ابراز العلاقات الواضحة القائمة بين هذين البرنامجين . كذلك أعرب الفريق عن تقديره لأهمية برنامج أنشطة المركز المتعلق بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وأبدى اهتماما شديدا بالتعاون الوثيق الذي أصبح قائما بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد والغات في تخطيط البرنامج وتنفيذه . ويرى الفريق أن برنامج التعاون التقني مع الغرف التجارية الوطنية يحمل في طياته امكانية توفير آلية فعالة لتمكين المركز من ايصال ثمرات عمله مباشرة الى مجتمع رجال الأعمال . وهو بالتالي يتبنى هذا البرنامج كما يؤيد التدابير التي اقترحتها الأمانة لترجمته الى مقترحات بمشروع مفصل .

(د) وفيما يتصل بالعلاقات مع منظمات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ، دعا الفريق الى قيام تعاون أوثق بين المركز واليونيدو بغية توفير مساعدة لأقل البلدان نموا تكون أكثر فعالية في اقامة صناعات تتميز بارتفاع نسبة القيمة المضافة الى تكاليف النقل . وأدلى كل من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي واليونيدو ولجنة الاتحادات الاقتصادية الأوروبية وأمانة الكومنولث والغرفة التجارية الدولية ببيان استعرض فيه أمام الفريق التقدم المحرز في علاقات العمل القائمة بين هيئته ومركز التجارة الدولية .

(هـ) وأدلى عدد من الوفود ببيانات تتعلق بالاشتراكات الخارجة عن الميزانية التي تنوي حكوماتها الاسهام بها في المركز عام ١٩٧٩ بشرط موافقة هيئاته التشريعية . وأعربت وفود عدد من البلدان النامية عن خالص تقديرها للاشتراكات في الصندوق الاستئماني التي مكنت المركز من تمويل برامجه في بلدانها ورحبت بما أعلن عنه من التزامات مالية أخرى تجاه المركز لعام ١٩٧٩ .

(و) وأخيرا نوّه الفريق بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة لتحسين الترتيبات الادارية للمركز بغية زيادة دعم برامج عمله .

٢٦٧ — وأشار ممثل النرويج ، الذي تحدث باسم البلدان النوردية ، الى ما يوجد لدى عدد كبير من البلدان النامية من نقص بالغ في المعلومات التجارية والسوقية ، الأمر الذي يعيق جهود هذه البلدان من أجل زيادة حصائل صادراتها ونصيبها في التجارة العالمية . لذلك يجب النظر الى تعزيز التجارة في البلدان النامية بوصفه عنصرا حيويا مكملا لغيره من تدابير السياسة التجارية في السياق العام الذي يقوم على حرية التجارة وتوسيع الاقتصاد العالمي . وأضاف ان الدورة الثانية عشرة للفريق الاستشاري المشترك تعد حدثا يتسم بأهمية خاصة في تاريخ المركز والتعاون الدولي في ميدان تعزيز التجارة . وذكر أن البلدان النوردية تعتبر أن المركز مجهز في الوقت الحاضر تجهيزا جيدا للوفاء باحتياجات البلدان النامية وليصبح وكالة قوية وهامة من الوكالات العاملة في الثمانينات في مجال تعزيز التجارة الدولية . بيد أن هناك مشاكل مالية كبرى لأن المركز أصبح ، بسبب عوامل من بينها انخفاض حصته في تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يعتمد بصورة متزايدة على التبرعات ، مع قلة عدد البلدان المتبرعة التي تزوده بالقسط الأكبر من مجموع موارده البرنامجية ، وتمثل البلدان النوردية حاليا

Digitized by UNOG Library

ما يقرب من ثلثي المجموع • لذلك يجب أن يبذل جهد كبير لا رساء تمويل برنامج المركز على أساس أقوى عن طريق تقديم اشتراكات متزايدة من عدد أكبر من البلدان المتبرعة ، وتعهد كل البلدان المتبرعة بالتزامات أطول مدى ، لفترة ثلاث سنوات مثلا • واستطرد يقول أن زيادة دعم المركز على أساس سنوات عدة سيقوى الى حد كبير الدور الذى يلعبه المركز بوصفه جهة وصل دولية في منظومة الأمم المتحدة للتعاون التقني في مجال تعزيز التجارة ، وسيدعم قدرته على المساعدة في جهود البلدان النامية في هذا المجال ، وخاصة أقل هذه البلدان نموا • ولاحظ أنه قد اتفق على ادراج التسويق بين مختلف التدابير المنتظر تمويلها عن طريق الشباك الثاني للصندوق المشترك واقترح بالتالي أن يقوم تعاون وثيق بين الصندوق المشترك والمركز بغية ضمان الفعالية في أنشطة الشباك الثاني المتعلقة بتعزيز أسواق السلع الأساسية •

٢٦٨ ــ ولاحظت ممثلة كوبا أن بلدان أمريكا اللاتينية تتلقى على ما يبدو نصيبا متضائلا من الموارد المتاحة في اطار مجموع برنامج المركز للتعاون التقني، وأعربت عن أملها في امكان وضع قواعد أكثر انصافا لتوزيع موارد البرنامج بين مختلف المناطق، وأبرزت علاوة على ذلك ضرورة تزويد المركز بأموال تكفي لتمويل برنامجه العام •

٢٦٩ ــ وأعربت ممثلة الهند عن ارتياحها للاعمال الممتازة التي يضطلع بها المركز ، وخاصة فيما يتصل بانشاء خدمات متخصصة لتعزيز التجارة في البلدان النامية ، وفي قيامه بكفاءة بنشر معلومات عن التصدير بين البلدان النامية • وشددت على أهمية البرامج الجديدة التي شرع فيها المركز عام ١٩٧٩ كجزء من أول برنامج متوسط الأجل يضعه للفترة ١٩٧٩ــ١٩٨١ ، وأعربت عن أملها في أن تقام روابط افقية فعالة بين البلدان التي تعاون المركز معها بصورة مكثفة للغاية بغية دعم التعاون الاقتصادى في تعزيز التجارة بين هذه البلدان •

٢٧٠ ــ كما أعرب ممثل مصر عن اهتمام كبير بعمل المركز وأيد بقوة تقرير الفريق •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٧١ ــ في الجلسة ٢٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، أحاط المجلس علما بتقرير الفريق الاستشارى المشترك عن دورته الثانية عشرة وكذلك بالتعليقات التي أبديت بشأنه .

باء ــ التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الثاني عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٧٢ ــ كان أمام المجلس لدى النظر في هذا البند تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الثانية عشر (١٩) ، الذى كان قد عمم مرفقا بالوثيقة TD/B/760 .

٢٧٣ ــ وقد أعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن اللجنة نظرت في دورتها الثانية عشرة في عدة مسائل ذات صلة على الخصوص بأنشطة الاونكتاد ، ولا سيما الآثار القانونية التي تترتب على النظام الاقتصادى الدولي الجديد • وقال ان هناك نظرتين مختلفتين الى المشكلة •

---

(١٩) للاطلاع على النص المطبوع ، أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/34/17) .

Digitized by UNOG Library

فالنظرة الأولى ، التي يشارك فيها بلده ، ترى انه ينبغي للجنة القانون التجارى الدولي أن تعطي الأولوية لمسائل العلاقات بين الدول ــ حيث ترتبط هذه العلاقات بالتجارة الدولية ــ مثل مبدأ عدم التمييز ومبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية ، والأساس الديمقراطي المنصف الذى تقوم عليه العلاقات المذكورة ، على نقيض سياسات الهيمنة والاستتباع التي تنتهجها دول أخرى . أما النظرة الثانية ، التي قال انها في رأيه شكلية محضة ، فهي أنه ينبغي أن لا تمس اللجنة مسألة العلاقات بين الدول . واقترح أن تضع اللجنة موضع الاعتبار ، في عملها ، أنشطة المنظمات الدولية الأخرى ، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة . وقال انه يعيد تأكيد موقف وفد بلاده في الدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي .

٢٧٤ ــ ثم شدد خصيصا على أهمية مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، معيدا الى الأذهان في هذا الصدد " المبادئ الناظمة للعلاقات التجارية الدولية وسياسة التبادل التجارى المفضية الى التنمية " التي اعتمدت في الدورة الأولى للأونكتاد ، ولا سيما المبدأ العام الثامن . وقال ان معظم المعاهدات والاتفاقات التجارية بين الدول تنص على منح احداها الأخرى معاملة الدولة الأكثر رعاية ، ومنها معاهدات واتفاقات بين دول ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة .

٢٧٥ ــ وقال ان هناك اعترافا عاما بمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية كمبدأ عالمي في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ورغم ذلك نجد في سياسة التجارة الخارجية لعدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انحرافات عن هذه القاعدة المعترف بها عموما ، مما يفضي الى عنصر تمييزى . فلا ينبغي للأونكتاد أن يغمض عينيه عن هذه الاتجاهات لأنها تمس مصالح جميع الدول المشتركة في التجارة الدولية .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٧٦ ــ في الجلسة ٥٢٣ ، المعقودة يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، أحاط المجلس علما بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الثانية عشرة وبالتعليقات التي تم الادلاء بها بشأنه .

جيم ــ الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح

(البند ٩ (ج) من جدول الأعمال)(٢٠)

٢٧٧ ــ قال ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في بيان استهلالي ، ان الأمانة عملت وفقا لمقرر المجلس ١٧٠ (د ــ ١٨) ، على اقامة اتصالات عمل وثيقة مع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . وكان فريق الخبراء قد أصدر في دورته السابقة تفويضا باجراء ٤٥ مشروع بحث ليعد الفريق على أساسها تقريره النهائي الى الأمين العام للأمم المتحدة قبل الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . وسوف تواصل أمانة الأونكتاد الاحتفاظ بصلات العمل الوثيقة بينها وبين الفريق وتقدم تقريرا عن التقدم المحرز الى المجلس .

٢٧٨ ــ وأبرز ممثلو الاتحاد السوفياتي وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وشغولها أهمية هذه القضية ، وأشاروا الى الترابط الوثيق بين مسائل نزع السلاح ومسائل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية

---

(٢٠) للاطلاع على بيان أكثر تفصيلا لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال ، أنظر المحضر الموجز للجلسة ٥٢٣ (TD/B/SR.523) .

Digitized by UNOG Library

الدولية ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة ، وفي ذلك أكدوا أن نزع السلاح يمثل شرطا مسبقا جوهريا للتقدم العالمي ، وخاصة تقدم البلدان النامية. ولهذا فان قضية نزع السلاح يجب أن تستمر مدرجة في جدول أعمال المجلس نظرا لوجود عناصر كثيرة مشتركة بينها وبين المواضيع الأخرى الواقعة في اختصاص الأونكتاد . ورحبوا باشتراك أمانة الأونكتاد في أعمال فريق الخبراء الحكوميين وطلبوا من أمانة الأونكتاد أن تواصل صلات العمل الوثيقة مع الفريق وأن تقدم تقريرا عن أعمال الفريق الى المجلس في دورته القادمة .

٢٧٩ — وأشاروا أيضا الى عدد من المبادرات من جانب حكومات البلدان الاشتراكية للاسراع في نزع السلاح ، ومن ثم ايجاد ظروف أكثر مواتاة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم ، وخاصة الاقتراح الهام الذى تقدم به الاتحاد السوفياتي في الجمعية العامة بتخفيض الميزانيات العسكرية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة ، واستخدام جزء من الموارد المفرج عنها بذلك في زيادة المعونة الى البلدان النامية . وأكدوا بوجه خاص على أهمية المقرر الأخير الذى اتخذته حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بعد مشاورات مع حكومات الجمهورية الديمقراطية الألمانية وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة حلف وارسو ، بالقيام من جانب واحد بسحب ٢٠٠٠٠ جندى و ١٠٠٠ دبابة وغير ذلك من الأسلحة من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، كخطوة ملموسة للخروج من المأزق الذى وصلت اليه جهود سنوات كثيرة لتحقيق الانفراج العسكرى في أوروبا .

٢٨٠ — وأشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى أن سباق التسلح مازال مستمرا ، بل ويمثل ظاهرة تزداد خطورة ، على الرغم من ابرام اتفاقات هامة جدا خلال السنوات الأخيرة تنص على الحد من الأسلحة . وأضاف قائلا ان سباق التسلح يمتص موارد مالية ومادية وفكرية لا مثيل لها في الضخامة ويمثل عبئا ثقيلا على شعوب كثير من البلدان ، بما فيها البلدان النامية . كما أنه يزيد من التضخم في الدول الرأسمالية ، ويؤدى الى زيادة الضرائب وسوء مستوى معيشة الجماهير العريضة من السكان . وتؤثر زيادة النفقات العسكرية تأثيرا سلبيا على جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول . ولا يتفق التسلح مع اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف ، اذ أنه يؤثر تأثيرا سلبيا على المبادلات التجارية في السلع الأساسية والتكنولوجيا ، ويساعد على اختلال التوازن في النظام النقدى الدولي . وكما أكدت الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح واعلان المؤتمر الأخير لبلدان عدم الانحياز في هافانا ، فان سباق التسلح يهدد بالحاق الفشل بكل الجهود الموجهة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويمكن أن يصبح عقبة تعترض اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وتؤخر حل مهام أخرى هامة تواجه الانسانية . ومما لا شك فيه أن وقف سباق التسلح ، واتخاذ تدابير تهدف الى نزع السلاح ونقل موارد كبيرة من الانتاج العسكرى الى أغراض مفيدة ، سيخلق ظروفا مواتية ، ليس فقط لتقوية السلم والأمن الدولي ، ولكن أيضا لزيادة معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول ، وخاصة البلدان النامية ، وحل المشاكل المرتبطة باعادة التشكيل الجذرى للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والتوسع في جميع تدفقات التجارة العالمية .

٢٨١ — ولاحظ مع الارتياح أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أعد عددا من التقارير القائمة على أساس متين والتي توضح أن تنفيذ تدابير وقف سباق التسلح والبدء في نزع السلاح سوف يترك أثرا حسنا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية . وأعرب عن اقتناعه بأن الأونكتاد يستطيع أن يقدم مساهمة قيّمة الى أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وخاصة عند النظر في الجوانب التجارية والانمائية لمشكلة نزع السلاح ، وأن

Digitized by UNOG Library

يقوم بنفسه باجراء ابحاث ودراسات عن أثر نزع السلاح على التجارة والتنمية في العالم • وفي الختام قال أن الاونكتاد ، بوصفه هيئة هامة جدا في منظومة الامم المتحدة ، ينبغي أن يولي الاهتمام الواجب الى الجوانب التجارية والانمائية لنزع السلاح ، للحفز على تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تهدف الى ايقاف سباق الاسلحة ، كما ينبغي أن يواصل المجلس ايلاء النظر الواجب الى هذه المشكلة القائمة والهامة •

٢٨٢ — وأعلن ممثل بولندا أن بلده يعلق أقصى قدر من الأهمية على مواصلة اشتراك الاونكتاد في الأعمال الجارية في الأمم المتحدة فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية لنزع السلاح • وقال ان هذا الموقف لا ينشأ فقط من الادراك بأن السياسة والاقتصاد يمثلان في الواقع عنصرين لا ينفصلان من عناصر التعاون الدولي ، ولكن أيضا من الاعتقاد القوى بأن نزع السلاح ينبغي أن يفرج عن موارد كبيرة يمكن الانتفاع بها في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في البلدان النامية • وقال ان فكرة قيام الامم المتحدة باجراء دراسة عن العواقب الاقتصادية لنزع السلاح قد ولدت في بلده • ومضى يقول ان ما يتصل بالأمر من دراسات الامم المتحدة وتقاريرها ذات الصلة والتي نظرت فيها الجمعية العامة ووافقت عليها ، قد أشارت جميعا الى المزايا الهائلة التي يمكن أن تتحقق عن وقف سباق الاسلحة وعن نزع السلاح لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول • ونظرا لأن نزع السلاح ، وليس سباق التسلح ، هو الذى ينبغي أن يمثل عنصرا جوهريا في أى نظام اقتصادى دولي ، وهذه نقطة أكدتها أيضا الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، فقد أعرب عن وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي الا يضيّع الاونكتاد الفرصة المتاحة له في هذا الميدان الهام من جهود الامم المتحدة ، وأن يساهم بفعالية في تعزيز الفهم بين جميع الدول لقيمة نزع السلاح في سياق الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة • وينبغي أن تضع هذه الاستراتيجية في الاعتبار الموارد الهائلة التي يمكن اطلاقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الكرة الأرضية ، وتعيين طرق الاستفادة منها • ومضى يقول ان الهدف المتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون بين البلدان ، الذى يمكن أن يوفر حياة كريمة لجميع الشعوب ، لا يمكن أن يتحقق دون سلام دائم • وأشار أيضا الى أهمية اعلان الامم المتحدة بشأن اعداد المجتمعات للعيش في سلام ، الذى اعتمدته الجمعية العامة بناء على مبادرة من بلده • وفي الختام أشار الى المهام التي قامت بها أمانة الاونكتاد والموصوفة في شروح البند ٩ (ج) من جدول الأعمال ، ولاحظ مع الارتياح التقدم المحرز حتى الآن ، وشجع الأمين العام للاونكتاد على مواصلة هذه الأعمال التي تتسم بالكفاءة •

٢٨٣ — وأبرز ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه لا يمكن احراز تقدم حقيقي في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وغيرها من البلدان دون اتخاذ خطوات جادة وفعالة نحو انهاء سباق الأسلحة وتحقيق نزع السلاح • اذ أن سباق الأسلحة يشكل تهديدا خطيرا لبقاء البشرية نفسه • وهو الآن يمثل بالفعل عبئا لا يحتمل بالنسبة لشعوب كثيرة ، وفي نفس الوقت ، يجرى تبديد معظم المواد الخام القيمة وقدر هام من الموارد البشرية والمادية في انتاج الأسلحة • وتفوق النفقات العسكرية الآن مرتين ونصف المرة النفقات المبذولة في الصحة وتفوق مرة ونصف المرة الانفاق على التعليم • ويعني ذلك أن النفقات العسكرية تنتزع من المجتمع قدرا كبيرا من الموارد التي تقوم اليها الحاجة الملحة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة • وقال أيضا انه مما يصيب الانسان بالذهول أن ٥٠٠ مليون شخص يعيشون الآن في حالة مجاعة دائمة ، وأن

Digitized by UNOG Library

١ ٥٠٠ مليون من البشر لا يجدون الرعاية الصحية الكافية وان ٨٠٠ مليون لا يعرفون القراءة والكتابة. ونتيجة لسباق التسلح فان الطاقة العاطلة لكثير من الشعوب ، بما فيها طاقة العلماء والمهندسين المؤهلين تأهيلا عاليا ، توظف لخدمة انتاج الأسلحة ، التي ليس لها أى قيمة اجتماعية . وفي الختام أشار الى البيان الذى أدلى به وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وجاء فيه قوله :

" اننا لن نستكين ، ولا يجب أن نستكين ، الى استخدام قدر هائل من الامكانيات الخلاقة والموارد المادية في اختراع وانتاج المزيد والمزيد من وسائل الحرب الوحشية . ان سباق التسلح ليس من قوانين الطبيعة . فالانسان نفسه هو المسؤول عن اتجاه الانتاج اما الى الأسلحة أو الى السلع الاستهلاكية للحياة اليومية . وان البلدان الاشتراكية لتكرس كل قوتها لنزع السلاح . . . (٢١)

٢٨٤ - وأبرز ممثل مغوليا أهمية اتخاذ تدابير تستهدف ايقاف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح بوصف ذلك مهمة ملحة تواجه البشرية . وقال ان الأونكتاد يستطيع ، بل وينبغي له ، أن يشارك بنشاط في صياغة وتنفيذ هذه التدابير ، التي تتصل اتصالا وثيقا بالميادين الأخرى من اختصاص الأونكتاد مثل خلق الظروف المواتية للتفاهم والتعاون بين الدول بما في ذلك التعاون الاقتصادى الدولي وتشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية .

٢٨٥ - وأكدت ممثلة الهند ان السلام الدائم لا يمكن ضمانه الا بنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، مع اعطاء أولوية عاجلة الى ازالة الأسلحة النووية . وقالت ان المهمة العاجلة المتمثلة في التنمية لا يمكن تحقيقها الا بعد تحقيق نزع السلاح العام وتوجيه الموارد المفرج عنها بذلك الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأشارت بأن هذا البند من جدول الأعمال يمكن صياغته على نحو ملائم بقدر أكبر بعبارة " الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح " أو بعبارة أوسع هي " نزع السلاح والتنمية " .

٢٨٦ - وقال ممثل الصين ان بلده يؤيد الانفراج ونزع السلاح الحقيقيين لضمان بيئة سليمة لتنمية البلدان النامية ، ولكن بلده يقف ضد الانفراج ونزع السلاح الزائفين . وذكر ان البلدان النامية تطالب بأن تستخدم الموارد الموظفة في سباق الأسلحة لصالح تنميتها ، ولكن الحقيقة القائمة الآن هي أن الدول العظمى تمتلك أضخم ترسانات الأسلحة النووية والتقليدية ، وخاصة تلك الدولة العظمى التي تعلن عن رغبتها في نزع السلاح لكي تخفي سباقها في الأسلحة ، وهو سباق موجه نحو السيطرة والتوسع . وأعلن أن ذلك يمثل عقبة تعترض اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وتهديدا للسلم والأمن .

٢٨٧ - وأعلن المراقب عن الاتحاد العالمي لنقابات العمل أن المناقشات بشأن جميع المواضيع المتصلة بالتنمية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تجرى بمعزل عن المشاكل الحيوية المتمثلة في نزع السلاح .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٨٨ - في الجلسة ٥٢٣ ، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، أحاط المجلس علما بالتقرير المرحلي عن اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذى مثل فيه الأونكتاد بصفة مراقب ، وطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يواصل تمثيله في الاجتماعات المقبلة للفريق واعلام المجلس عنها .

(٢١) أنظر A/34/PV.16 ، الفقرتان ٩٨ و ٩٩ .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(البند ١٠ من جدول الاعمال)

٢٨٩ - قال ممثل الامين العام للاونكتاد ، في بيان استهلالي ، ان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة (A/34/208/Add.2) يتضمن تقريرا شاملا عن الاجراءات التي اتخذها الأونكتاد تنفيذا للاعلان . فمن بين الأنشطة الأخرى ، كان الأونكتاد الوكالة المنفذة لمشروع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لاجراء مسح اقتصادي واجتماعي لزمبابوى ، يرمي الى تمهيد الطريق لانتقال زمبابوى انتقالا حاسما من الاستعمار الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة ذاتيا .

٢٩٠ - وفيما يتعلق بناميبيا ، أعد مستشار أقاليمي تابع للأونكتاد تقريرا مختصرا عن السياسة التجارية وتخطيط قطاعها الخارجي ، وقام خبير استشاري باعداد دراسة عن القطاع الخارجي ، مع الاهتمام خاصة بصناعة الماس ، وحاليا يجرى خبير استشاري دراسة لنمط وحجم حركة النقل البحرى . وفضلا عن هذا ، اشترك الأونكتاد في أول حلقة تدريبية تخطيطية لبرنامج الوصول بناميبيا الى مرحلة الدولة ، وساعد مفوض الأمم المتحدة لناميبيا في تقييم واعداد المشاريع في اطار هذا البرنامج .

٢٩١ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) ترسل الاخطارات باجتماعات الأونكتاد الى حركات التحرير الوطني عن طريق الأمين التنفيذى للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢٩٢ - وردا على الأسئلة التي أثارها ممثلو عدد من البلدان النامية ، قال وكيل الأمين العام للأونكتاد انه يجرى حاليا ، وفقا للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٤١ والفقرة ١٩ من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٥٠ ، عقد مشاورات بين أمانة الأونكتاد والمسؤولين بمنظمة الوحدة الافريقية بغية التعرف على المشاريع ذات الأهمية لحركات التحرير الوطني والتي تقع ضمن ولاية الأونكتاد ، وهذه بالضرورة عملية بطيئة . وعندما يتم وضع مقترحات محددة في صورتها النهائية ، فستعرض على المجلس . وحتى الآن اقتصرت ، بالضرورة ، مساعدة الأونكتاد في تنفيذ الاعلان على الدراسات والحلقات الدراسية ، نظرا لأن هذه هي الأنشطة التي تقع في اطار ولايته . واذا ما تم تحديد أنشطة أخرى تقع في اطار اختصاص الأونكتاد ، فمن المؤكد أن الأمين العام للأونكتاد سيلفت نظر المجلس اليها .

٢٩٣ - وأعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تمثل قضية تتطلب اهتماما مستمرا من جانب المجلس . ففي خلال ٢٠ سنة مرت منذ اعتماد الاعلان ، بمبادرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من البلدان الاشتراكية ، تحققت خطوات واسعة في القضاء على السيطرة الاستعمارية ، وظهرت قرابة مائة دولة جديدة الى الوجود . بيد أن آثار الاستعمار مازالت باقية وتمثل مصدرا خطيرا للتوتر . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الجنوب الافريقي حيث تلجأ الأنظمة الرجعية الى كافة الوسائل للاحتفاظ بسيطرتها على زمبابوى وناميبيا . ويجرى القيام

Digitized by UNOG Library

بغارات وحشية من زمبابوى على أراضي البلدان المجاورة ، في حين تواصل بعض الدول الغربية تأييدها للنظام العميل في زمبابوى ، متحدية بذلك مقرر مجلس الأمن المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل بشأن عدم شرعية الانتخابات هناك . وفي ناميبيا ، لا تقل الحالة خطورة ، اذ تسعى قوات جنوب افريقيا جاهدة ، على نحو سافر ، الى القضاء على حركة التحرير الوطني . وكما قال رئيس مجلس السوفيات الأعلى مؤخرا ، فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد باستمرار التطبيق السريع لحقوق شعوب الجنوب الافريقي في تقرير المصير والاستقلال ونقل السلطات الكاملة الى ممثلي شعبي زمبابوى وناميبيا ، أى الجبهة الوطنية والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، والقضاء على الفصل العنصرى ويطالب أيضا بتطبيق جزاءات دولية فعالة وشاملة على الأنظمة العنصرية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٢٩٤ — وذكر في صدد الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد تنفيذا للاعلان ، ان قلة المعلومات المتاحة حتى الآن تشير الى ان هذه الأنشطة كانت حقا أنشطة متواضعة ، وان التقدم في صياغة مشاريع ملموسة كان بطيئا جدا . وأعلن ان النتائج التي تحققت حتى الآن من المشاورات مع منظمة الوحدة الافريقية كانت هي الأخرى مخيّبة للآمال بنفس الدرجة ، مما يعطي الانطباع بأن أمانة الأونكتاد لا تولي الاهتمام الملائم الى هذه القضية . ولاحظ انه لم يتم تزويد المجلس بأى معلومات تتصل بمتابعة قرار المؤتمر ١٠٩ (د — ٥) بشأن مساعدة حركات التحرير الوطني ، وأعرب عن أمله في أن يقدم الأمين العام للأونكتاد مقترحات ملائمة في هذا الصدد الى المجلس في دورته العشرين .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

مسائل أخرى

(البند ١٢ من جدول الاعمال)

ألف - البرنامج الخاص لتيسير التجارة

٢٩٥ - لاحظ ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في بيان استهلالي ، أن هذه هي المرة الأولى التي تعرض فيها أعمال البرنامج الخاص لتيسير التجارة على أي جهاز دائم للأونكتاد . فأنشطة تيسير التجارة ملحقة بالأونكتاد منذ حوالي ١٠ أعوام ، وتطورت تدريجيا من منصب واحد لمستشار يمول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى البرنامج الحالي الذي يشتمل على خدمات استشارية وكذلك على عنصر أمانة فنية. ويعطي التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن البرنامج (TD/B/751) بيانا كاملا الى درجة معقولة عن أنشطة البرنامج ، بغية توفير وثيقة مرجعية وكذلك تقرير مرحلي . وللبرنامج كما يتبين من ذلك التقرير ، ثلاث مهام رئيسية: مهمة أمانة فنية تشمل عدة قطاعات ، في الأونكتاد ؛ ومهمة تعاونية مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وسائر اللجان الاقليمية ؛ ومهمة الاشراف على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومساندته . وفي المرحلة الحالية من المستحسن بصفة خاصة تأكيد السلطة التشريعية للبرنامج بطريقة صريحة ، واعطاء فرصة لجميع البلدان الأعضاء للاشتراك بهمة في أنشطته ، التي ينبغي مضاعفتها ، في حدود الموارد المتاحة للأونكتاد .

٢٩٦ - ورحب ممثلو عدد من البلدان النامية بالتقرير الشامل (TD/B/751) الذي أعدته الأمانة تحت هذا البند ، وأعربوا عن مساندتهم للمساعدة القيّمة التي يقدمها البرنامج للبلدان النامية . فأعمال البرنامج ، في رأيهم ، ذات قيمة خاصة لهذه البلدان ، وتنبغي مواصلتها .

٢٩٧ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان أعضاء مجموعته قد قرأوا التقرير (TD/B/751) الذي أعدته الأمانة باهتمام كبير ، نظرا لأنهم يشتركون في أنشطة مماثلة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٢٩٨ - وردا على سؤال أثاره ممثل أحد البلدان النامية ، قال ممثل الأمين العام أن موظفي البرنامج يتألفون من اثنين من الموظفين الفنيين وسكرتيرة واحدة ، بالاضافة الى عدد من المستشارين الميدانيين يبلغ ٣ في المتوسط ، يدفع تكاليفهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو الصناديق الاستئمانية التي يتم توفيرها من خلال مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩٩ - قرر مجلس التجارة والتنمية ، في جلسته ٥٢٤ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، أن الأعمال بشأن تيسير اجراءات ووثائق التجارة ، التي تجرى من خلال البرنامج الخاص لتيسير التجارة ، ينبغي مواصلتها وتكثيفها في اطار الموارد المتاحة للأونكتاد ، مع ضمان الاشتراك الكامل من جانب البلدان النامية في هذا الجهد (أنظر المرفق الأول ، المقرر ١٨٧ (د - ١٩)) .

باء - تحقيق لامركزية أنشطة بنقلها الى اللجان الاقليمية

٣٠٠ - قال نائب الأمين العام للأونكتاد ، في بيان استهلالي ، أن الغرض من المذكرة التي أعدتها الأمانة (TD/B/L.534) هو اطلاع المجلس على مختلف الخطوات التي اتخذها الأمين العام للأونكتاد عملا بقرارين اتخذتهما الجمعية العامة وهما القرار ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر

Digitized by UNOG Library

١٩٧٧ ، والقرار ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٣٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فيما يتعلق بتحقيق لا مركزية أنشطة بنقلها الى اللجان الاقليمية ، ومعرفة رأى المجلس حول القضايا المتصلة بذلك ، وعلى وجه الخصوص القضايا المشار اليها في الفقرة ٥ من المذكرة . وكما أوضح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي فقد أبدى الأونكتاد استعداده للقيام مع اللجان الاقليمية بمزيد من دراسة امكانيات اللامركزية في اطار الخلفية التشريعية ومع مراعاة قرارات الحكومات في الأونكتاد . وأشار الى ان واحدة من القضايا الرئيسية المشار اليها في تقرير الأمين العام للأونكتاد تتعلق بأن يكون نقل الأنشطة ، تحقيقا للامركزيتها، عملية متواصلة تقوم على المشاورات ، وانها ليست عملية آلية بسيطة . واسترعى أيضا الانتباه الى مشكلة اختلاف القرارات الحكومية الدولية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ، والتي قد تحد من نطاق تطبيق اللامركزية .

٣٠١ ــ وأضاف قائلا ان اجتماعا على المستوى التقني قد عقد بين اللجان الاقليمية والأونكتاد في جنيف من ١ الى ٣ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ بغرض بحث القضايا العريضة المتصلة بالأمر وبحث الميادين أو العناصر البرنامجية المحددة بغية تعيين امكانيات تقوية التعاون والتنسيق ، بما في ذلك اللامركزية ، ويجرى وضع سجل نتائج المشاورات في قالبه النهائي ، وسيتم عرض التقرير على الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية والأمين العام للأونكتاد للنظر فيه .

٣٠٢ ــ وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة اللامركزية موضع مناقشة في محافل مختلفة . وقد اتسعت أنشطة اللجان مؤخرا ، وزادت خبرتها في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية . وينبغي التوصل في أقرب وقت ممكن الى التنفيذ الكامل لدورها كمراكز رئيسية ، كل في منطقتها ، للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الوارد فيما يتصل بالأمر من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . وينبغي أن تقوم اللجان الاقليمية بتنفيذ المشاريع التي لا تدخل في مجال اختصاص الوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة وهيئات الأمم المتحدة . ومضى يقول ان دور الأونكتاد دور عالمي في حين ان دور اللجان اقليمي . وينبغي أن يتعاون الأونكتاد واللجان معا ، كما ينبغي نقل الموارد والموظفين من أجهزة الأمم المتحدة المركزية الى اللجان دون زيادة العبء على ميزانية الأمم المتحدة .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٠٣ ــ في الجلسة ٥٢٣ ، المعقودة في ١٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ ، أحاط المجلس علما بمذكرة الأمين العام للأونكتاد (TD/B/L.534) وبالتعليقات عليها .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بهـــا

(البنود ١ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الأعمـــال)

ألف - افتتاح الـــدورة

٣٠٤- قام السيد د.ل. كاستيلانيوس ، رئيس المجلس الذى انتهت مدة رئاسته ، بافتتاح الدورة العادية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ .

باء - انتخاب أعضاء المكتـــب
(البند ١١ (أ) من جدول الأعمـــال)

٣٠٥- في الجلسة ٥١٨، المعقودة في ٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩، انتخب المجلس السيـــد أ . فارنون (نيوزيلندا) رئيسا له والسيد يوسف المقدم (تونس) مقررا .

٣٠٦- وفي الجلسات ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢٢ ، المعقودة في ٩ و ١٠ و ١٥ تشرين الاول /أكتوبـــر ١٩٧٩، انتخب المجلس الممثلين الآتية أسماؤهم نوابا للرئيس :

السيدة أ . أوغست (ترينيداد وتوباغو) ، والسيد م . بانكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـــة السوفياتية ، والسيد ب . جاني (ايطاليا) ، والسيد ر. راءولينا (مدغشقر) ، والسيد ج . سيـــو (سنغافورة)، والسيد عبد الرحمن العطية (قطر) ، والسيد س . غاينور (ايرلندا) ، والسيد ج . مارتينيز (الأرجنتين) ، والسيد ج . نيبرجس (هنغاريا) ، والسيد م . هوسليد (النرويج) .

جيم - الاعلان عن التغييرات في عضوية المجلس
(البند ١١ (ب) من جدول الأعمـــال)

٣٠٧- في الجلسة ٥١٨، المعقودة في ٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩، أعلن رئيس المجلس أن بوروندى قد قامت ، وفقا للفقرتين ٥ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بصيغته المعدلة ، بابلاغ الأمين العام للأونكتاد عزمها على أن تصبح عضوا في المجلس ، وبناء عليه أصبحت بوروندى الآن عضوا في مجلس التجارة والتنمية (٢٢) .

دال - معاملة الدول الجديدة الأعضاء في الاونكتاد على صعيد الانتخابات
(البند ١١ (أ) من جدول الأعمـــال)

٣٠٨- في الجلسة ٥١٨، المعقودة في ٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ ، قـــرر المجلـــس ريثمـــا يتخذ المؤتمر اجراء في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)

---

(٢٢) للاطلاع على عضوية المجلس ، أنظر المرفق السادس أدناه .

Digitized by UNOG Library

بصيغته المعدلة ، معاملة سانت لوسيا ، التي أصبحت عضوا في الأونكتاد في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، كما لو كانت في مجموعة البلدان المدرجة في الجزء جيم من مرفق ذلك القرار ، بصيغته المعدلة ، وذلك فيما يتصل بالانتخابات (أنظر المرفق الأول ـ " مقررات أخرى "(أ)) .

هاء ـ اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٣٠٩ـ في الجلسة ٥١٨، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، أقر المجلس جدولا لأعماله في دورته هذه جدول الأعمال المؤقت الذي وافق عليه المجلس في دورته الثامنة عشرة[٢٣] بصيغته التي نقحها بها رئيس المجلس بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد(TD/B/746 و Add.1) مع عدد من التعديلات . وفيما يلي جدول الأعمال بالصيغة المعتمدة(TD/B/765) .

١ ـ المسائل الاجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية العشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة ؛

(هـ) انشاء الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل وبالميزانية البرنامجية .

٢ ـ مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته التاسعة عشرة

٣ ـ تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الأونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

٤ ـ تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٨)

---

(٢٣) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الثاني ، الفقرات ٥٨٥ـ٥٩١ والمرفق السابع .

Digitized by UNOG Library

٥ ــ مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٣) .

٦ ــ ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي .

٧ ــ المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :

(أ) تجارة السلع الأساسية ؛

(ب) التمويل المتصل بالتجارة ؛

(ج) النقل البحرى .

٨ ــ العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها .

٩ ــ مسائل مفردة أخرى في مجال التجارة والتنمية :

(أ) تعزيز الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات عن دورته الثانية عشرة ؛

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الثاني عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ؛

(ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح .

١٠ ــ تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١١ ــ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الجديدة الأعضاء في الأونكتاد على صعيد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تنقيح النظامين الداخليين للمجلس ولجانه الرئيسية ؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي؛

(و) المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد ؛

(ز) استعراض الاحتياج الى محاضر موجزة لاجتماعات المجلس ؛

(ح) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ط) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس .

١٢ ــ مسائل أخرى .

١٣ ــ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

٣١٠- وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس، بوجه عام، مقترحات الأمانة (TD/B/746/Add.2) بشأن تنظيم أعمال الدورة، بما فيها جدول زمني مؤقت للاجتماعات، وقرر انشاء لجنتي دورة جامعتين. فاللجنة الأولى للدورة تنظر في البندين التاليين وتقدم تقريرا عنهما :

البند ٢ : مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته التاسعة عشرة.

البند ٧ : المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :

(أ) تجارة السلع الأساسية

(ب) التمويل المتصل بالتجارة

(ج) النقل البحري

وتنظر اللجنة الثانية للدورة فيما يلي وتقدم تقريرا عنه :

البند ٨ : العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها.

٣١١- وفي نفس الجلسة وافق المجلس على انشاء فريق اتصال تابع للرئيس، مفتوح العضوية لجميع الوفود، للنظر في أي بنود رئيسية أو فرعية يحيلها المجلس اليه.

اللجنة الأولى للدورة

٣١٢- في الجلسة ٥١٨، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، عهد المجلس الى اللجنة الأولى للدورة بالنظر في البندين التاليين وتقديم تقرير عنهما :

البند ٢ : مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته التاسعة عشرة.

البند ٧ : المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة.

٣١٣- وفي الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ انتخبت اللجنة السيد ل. سيكوليتش (يوغوسلافيا) رئيسا لها؛ وفي جلستها الثانية المعقودة أيضا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ انتخبت السيد و. ادغار (الولايات المتحدة الامريكية) نائبا للرئيس ومقررا.

٣١٤- وعقدت اللجنة الأولى للدورة ما مجموعه ثماني جلسات في المدة من ٩ الى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.

٣١٥- وفي الجلسة ٨ (الختامية)، المعقودة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩، نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XIX)/SC.1/L.5 و Add.1-2)، واعتمدته بعد ادخال عدد من التعديلات عليه.

Digitized by UNOG Library

٣١٦- وفي الجلسة ٥٢٥ التي عقدها المجلس في ٢٠ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ ، عرض رئيس اللجنة الأولى للدورة تقرير اللجنة (TD/B(XIX)/SC.1/L.5 و Add.1-2) بصيغته المعدلة والمستكملة في الوثيقة TD/B/L.545) . وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس تقرير اللجنة الأولى للدورة وقرر إدماجه على النحو المناسب في تقريره هو (٢٤) .

اللجنة الثانية للدورة

٣١٧- عقدت اللجنة الثانية للدورة ست جلسات في الفترة من ٩ الى ١٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ .

٣١٨- وفي الجلسة ١ للجنة ، المعقودة في ٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ ، انتخب السيد بلاغوى غانيف (بلغاريا) رئيسا ؛ وفي الجلسة ٢ المعقودة في ١٠ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ انتخب السيد ف . كريستيانز (فنزويلا) نائبا للرئيس ومقررا .

٣١٩- والى جانب المداولات التي جرت في اللجنة الثانية للدورة عقدت مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف أثناء دورة المجلس بين البلدان المهتمة بالأمر ، وذلك وفقا للتوصيات التي تضمنها في هذا الشأن قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) . وفي الجلسة الختامية للجنة قدم الرئيس ، بناء على المعلومات المقدمة من أمانة الأونكتاد ، تقريرا عن " النتائج الموضوعية التي تم احرازها "(٢٥) أثناء تلك المشاورات .

٣٢٠- وفي الجلسة الختامية المعقودة في ١٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ اعتمدت اللجنة الثانية للدورة مشروع تقريرها (TD/B(XIX)/SC.II/L.1) ، مع عدد من التعديلات .

٣٢١- وفي الجلسة ٥٢٣ المعقودة في ١٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ قام رئيس اللجنة الثانية للدورة بعرض تقرير اللجنة (TD/B(XIX)/SC.II/L.1) بصيغته المعدلة والمستكملة في الوثيقة (TD/B/L.537). وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس تقرير اللجنة الثانية للدورة وقرر إدماجه على النحو المناسب في تقريره هو (٢٦) .

واو- اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٣٢٢- في الجلسة ٥٢٤ المعقودة في ١٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ ، اعتمد المجلس تقرير مكتبه بشأن وثائق التفويض (TD/B/768) .

زاى- العضوية والحضور (٢٧)

٣٢٣- كانت الدول التالية الأعضاء في المجلس ممثلة في الجزء الأول من الدورة التاسعة عشرة :

---

(٢٤) يرد مضمون تقرير اللجنة الأولى للدورة في الفصلين الثالث والرابع أعلاه .
(٢٥) يراجع قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ، الفقرة ١٠ (ب) .
(٢٦) يرد مضمون تقرير اللجنة الثانية للدورة في الفصل الخامس أعلاه .
(٢٧) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، أنظر TD/B/INF.93 .

Digitized by UNOG Library

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن ، أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمن ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٣٢٤— ومثل في الدورة البلدان التاليان العضوان في الأونكتاد : الكرسي الرسولي ، ورواندا .

٣٢٥— ومثل في الدورة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

٣٢٦— ومثلت في الدورة المنظمات المتخصصة التالية : البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . كما كان الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ممثلا في الدورة .

٣٢٧— ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية : الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، وأمانة الكومنولث ، وجامعة الدول العربية ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والمصرف الدولي للتعاون الاقتصادي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومنظمة الدول الامريكية .

٣٢٨— ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية :

الفئة العامة : الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، والاتحاد العالمي للعمال ، والاتحاد العالمي لنقابات العمال ، والاتحاد المسيحي الديمقراطي العالمي ، ورابطة الحقوقيين الدولية ، ورابطة المحامين الدولية ، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ، وغرفة التجارة الدولية .

٣٢٩— ومثل في الدورة حزب المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (٢٨) .

---

(٢٨) دعيا للمشاركة بناء على قرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د — ٢٩) .

Digitized by UNOG Library

حاء - انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (٢٩)
(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٣٣٠- في الجلسة ٥٢٢، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، أقر المجلس عضوية لجانه الرئيسية كما وردت في تقريره عن الدورة الثامنة عشرة (٣٠)، وأعلن انتخاب السودان عضوا في لجنة المصنوعات ولجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، مما يجعل عدد الأعضاء في هاتين اللجنتين ٩٠ و ٩٥ على التوالي؛ وانتخبت البرتغال عضوا في لجنة النقل البحري، مما يجعل عدد الأعضاء في هذه اللجنة ٩١ عضوا؛ وانتخبت فييت نام عضوا في لجنة نقل التكنولوجيا ولجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مما يصل بعدد الأعضاء في هاتين اللجنتين الى ٨٧ و ٩٦ على التوالي.

طاء - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي
(البند ١١ (د) من جدول الأعمال)

٣٣١- في الجلسة ٥٢٣، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، قرر المجلس تسمية كل من الشركة الافريقية لاعادة التأمين والمركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية، لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر (٣١) وذلك بناء على طلبهما (أنظر المرفق الأول، "مقررات أخرى"، (ب)).

ياء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي
(البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)

٣٣٢- في الجلسة ٥٢٤، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، أقر المجلس الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الثماني التالية (٣٢) لتسميتها بمقتضى المادة ٧٩ من النظام الداخلي لأغراض المادة وكذلك المادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر، وقرر المجلس، وفقا لتوصية الأمين العام للأونكتاد (TD/B/767) أن يكون تصنيفها على النحو التالي (أنظر المرفق الأول، "مقررات أخرى" (ج)).

---

(٢٩) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأعضاء في اللجان الرئيسية أنظر المرفق السابع أدناه.

(٣٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الثاني، المرفق الحادي عشر.

(٣١) ورد طلبا هاتين الهيئتين الحكوميتين الدوليتين مع معلومات عن تاريخهما وأهدافهما وهيكلهما في الوثيقة TD/B/R.18 و Add.1 و 2 (ألغي تقييد توزيعهما).

(٣٢) وردت طلبات هذه المنظمات غير الحكومية مع معلومات عن تاريخها وهيكلها وأعمالها في الوثائق TD/B/R.19 و Add.1-8 (ألغي تقييد توزيعها).

Digitized by UNOG Library

الفئة العامة

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

الرابطة الدولية للاقتصاد بين الزراعيين

الفئة الخاصة من أجل أجهزة الأونكتاد (غير المجلس) المبينة قرين كل منها

جهاز الأونكتاد	
رابطة مالكي السفن بأمريكا الوسطى	لجنة النقل البحرى
مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة
	لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية
اتحاد رابطات السلع الأساسية	لجنة السلع الأساسية
الرابطة الدولية لمالكي ناقلات النفط المستقلين	لجنة النقل البحرى
المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين	لجنة المصنوعات
	لجنة نقل التكنولوجيا
الرابطة الدولية الدائمة للمؤتمرات الملاحية	لجنة النقل البحرى

٣٣٣- كما قرر المجلس، في الجلسة ذاتها وبناء على توصية الأمين العام للأونكتاد، إعادة تصنيف الاتحاد الدولي للتأمين البحرى ونقله من الفئة الخاصة الى الفئة العامة (أنظر المرفق الأول، "مقررات أخرى" (ج)).

كاف- انشاء الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد

(البند ١ (هـ) من جدول الأعمال)

١ - عضوية الفرقة العاملة

٣٣٤- كان ضمن ما قرره مجلس التجارة والتنمية في مقرره ١٦٨ (د - ١٨) أن يحدد في دورته التاسعة عشرة عضوية الفرقة العاملة التي ستنظر في عام ١٩٨٠ في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٢-١٩٨٥ وفي عام ١٩٨١ في الميزانية البرنامجية للأونكتاد ١٩٨٢-١٩٨٣.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٣٥- في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، قرر المجلس أن تتكون عضوية الفرقة العاملة التي ستنظر في عام ١٩٨٠ في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٢-١٩٨٥ وفي عام ١٩٨١ في الميزانية البرنامجية للأونكتاد ١٩٨٢-١٩٨٣، من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

Digitized by UNOG Library

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، بولندا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السويد ، الصين ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، مدغشقر ، المكسيك ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان (٣٣) .

٣٣٦ ـ وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية انه يفهم ان في امكان مجموعته ، اذا اقتضت الضرورة ، اعادة النظر في تكوين ممثليها في الفرقة العاملة وابلاغ الأمين العام للأونكتاد بما يستقر عليه الرأى .

٣٣٧ ـ وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن قلق مجموعته لعدم امكان اجتماع الفرقة العاملة التابعة للدورة التاسعة عشرة حتى الآن ، التي كان من المقرر أن تنظر في الميزانية البرنامجية للأونكتاد للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ . وقال ان على الفرقة العاملة أن تركز في اجتماعها في تشرين الثاني /نوفمبر على اخراج تقرير يساعد اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة في دراستهما للميزانية البرنامجية . وفي هذا الصدد لابد أن تقوم الأمانة بتوفير الوثائق ذات الصلة في وقت مبكر يتيح للعواصم دراستها . وأشار أيضا الى البيان الذى ألقي باسم المجموعة باء في الدورة الخامسة للأونكتاد (٣٤) والذى مؤداه أن موافقة المجموعة باء على قرار ما لا تشكل موافقة على تقديرات الأمانة للآثار المالية المترتبة عليه . وفي الختام طلب الى الأمانة أن تقدم الى الفرقة العاملة في دورتها التي يتقرر أن تعقد في آذار/مارس ١٩٨٠ التقرير السنوى الذى يلخص جميع أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد وتمويلها من جميع المصادر ، وهو التقرير المطلوب بموجب الفقرة ١١ (أ) من قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) .

٢ ـ اجتماعات الفرقة العاملة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٣٨ ـ في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، قرر المجلس أن يدعو الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد الى الاجتماع ـ من الآن فصاعدا ـ مرتين في السنة وفقا للفقرة ٧ من قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) (٣٥) .

٣ ـ مسائل أخرى

٣٣٩ ـ في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، اقترح ممثل الأمين العام للأونكتاد أن يطلب المجلس الى رئيسه توجيه رسالة الى رئيس اللجنة الخامسة للجمعية العامة يطلب فيها الى اللجنة أن ترجئ نظرها في الجزء الخاص بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية الى أن يعرض عليها تقرير الفرقة العاملة وملاحظات المجلس عليه .

---

(٣٣) أنظر المرفق الأول ، مقررات أخرى (هـ) .

(٣٤) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفقرة ١٠٣ .

(٣٥) أنظر الفقرة ١١٩ أعلاه والمرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (و) .

Digitized by UNOG Library

٣٤٠ — وأيد المتحدث باسم المجموعة باء هذا الاقتراح .

٣٤١ — وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن من المهم ، من أجل تحديد الأولويات ، معرفة آراء الدول الأعضاء في الأونكتاد والمجموعات الاقليمية قبل تحديد مخصصات الأنشطة المختلفة من الموارد ، ولذلك فمن الضروري أن تعرض آراء المجلس والفرقة العاملة على اللجنة الخامسة قبل نظرها في الميزانية . وأضاف ان أعمال الأونكتاد تزداد كثافة ويجب توفير الموارد اللازمة لها . وأعرب عن الأمل في أن يعد الأمين العام للأونكتاد ، لدى تقديمه تقريره المرحلي عن متابعة القرار ١١٤ (د — ٥) ، الى أن يبيّن مدى ما أمكن الحصول عليه من الموارد المالية التي يحتاجها الأونكتاد .

٣٤٢ — وقال ممثل زامبيا انه لابد من توفير موارد كافية للأمانة كي تقوم بعملها بكفاءة ، وان على الحكومات ، باعتبارها أصحاب العمل ، ضمان توفير هذه الموارد .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤٣ — في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، طلب المجلس الى رئيسه توجيه رسالة الى رئيس اللجنة الخامسة للجمعية العامة يطلب الى اللجنة فيها ارجاء النظر في الجزء الذي يخص الأونكتاد من الميزانية البرنامجية الى أن تتلقى ملاحظات المجلس عليه .

لام — جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية العشرين للمجلس ولدورته الاستثنائية الحادية عشرة وتنظيم أعمال الدورتين

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١ — جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية العشرين

٣٤٤ — في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، نظر المجلس في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية العشرين (TD/B/L.352) الذي عرضته أمانة الأونكتاد .

٣٤٥ — وذكر الرئيس انه بناء على الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الدورة الحالية للمجلس (أنظر الفصل الثاني) ، يجب أن يتضمن جدول أعمال الدورة العشرين بنودا عن " تقييم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية " ، و " تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد " ، و " ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي " .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤٦ — وفيما يتعلق بمناقشة المسائل المحالة الى الجهاز الدائم للأونكتاد — البندان ١٢ (د) و ١٢ (هـ) من جدول أعمال المؤتمر ، قرر المجلس في جلسته ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، (أنظر الفقرة ١٨٤ أعلاه والمرفق الأول ، المقرر ٢٠٤ (د — ١٩) أن يكون البند ١٢ (د) من جدول أعمال المؤتمر بندا مستقلا في جدول أعمال الدورة العادية العشرين للمجلس .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٤٧ ــ في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت لدورته الحادية العشرين (انظر المرفق الثالث أدناه) وخول الرئيس، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد، تنقيحه في ضوء التطورات التي تجد • وطلب المجلس أيضا الى الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود بصدد تنظيم أعمال الدورة وأن يعمم مقترحاته بهذا الشأن •

٢ ــ جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الحادية عشرة

٣٤٨ ــ في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، نظر المجلس في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية الحادية عشرة (TD/B/L.533) الذى عرضته أمانة الأونكتاد •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٤٩ ــ في نفس الجلسة وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية الحادية عشرة (انظر المرفق الرابع أدناه) ، وخوّل الرئيس، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد، تنقيحه في ضوء التطورات التي تجد ، وطلب كذلك الى الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود بصدد تنظيم أعمال الدورة وأن يعمم مقترحاته بهذا الشأن •

ميم ــ تنقيح النظامين الداخليين للمجلس ولجانه الرئيسية
(البند ١١(ج) من جدول الأعمال)

٣٥٠ ــ تبعا للتعديل الذى أدخلته الجمعية العامة، بقرارها ٣/٣٤ المؤرخ في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، على الفقرة ١٣ من الفرع الثاني من قرارها ١٩٩٥ (د ــ ١٩)، أذن المجلس للأمانة، في جلسته ٥٢٤ المعقودة في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، بأن تصدر تعديلا لنظامه الداخلي، ليصبح بمقتضاه نص المادة ١ كما يلي :

" يعقد مجلس التجارة والتنمية عادة دورتين عاديتين كل سنة" (٣٦) .

٣٥١ ــ ولاحظ الرئيس أن اقتراحا قدّم لتعديل المادة ١٨ من النظام الداخلي المتعلقة بانتخاب أعضاء المكتب • وطلب من الأمانة أن تعد تعديلا ملائما، وكذلك كل ما يقتضيه هذا التعديل من تعديلات أخرى، لينظر المجلس فيها •

٣٥٢ ــ وقال ممثل الظبين انه بمقتضى ذلك التعديل لا بد من أن يكون المفهوم هو (أ) أن أعضاء المكتب سيظلون في مناصبهم الى حين انتخاب من يخلفهم ؛ (ب) ان مكتب الدورات الاستثنائية للمجلس سيكون هو نفس المكتب المنتخب لآخر دورة عادية عقدت ؛ (ج) وأن مبدأ التناوب نفسه لن يتأثر وان كان مدى تكرار دورة هذا التناوب بين المجموعات لمنصبي الرئيس والمقرر سوف يتغير •

---

(٣٦) انظر المرفق الأول ، مقررات أخرى (د) •

Digitized by UNOG Library

٣٥٣ ــ وبعد ذلك عممت أمانة الأونكتاد في الوثيقة TD/B/L.542 التعديلات المقترحة على النظام الداخلي (المادة ١٨ والمادة ١٩ والمرفق الأول الذى يضم دورة تناوب منصبي الرئيس والمقرر) .

٣٥٤ ــ وفي الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، اعتبر المجلس أن التعديلات التي اقترحتها الأمانة على نظامه الداخلي مفيدة وقرر، وفقا للمادة ٨١ من نظامه الداخلي، انشاء فرقة عاملة محدودة العضوية (٣٧)، وطلب الى الفرقة العاملة تقديم تقرير الى المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة . وقرر المجلس أيضا أن يتخذ قرارا في تلك الدورة بشأن نظامه الداخلي بعد تلقيه تقرير الفرقة العاملة .

نون ــ المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد

(البند ١١ (و) من جدول الأعمال)

٣٥٥ ــ كان أمام المجلس، بصدد هذه المسألة، مشروع اقتراح (TD/B/L.520) مقدم باسم مجموعة الـ ٧٧ كان المؤتمر قد أحاله الى المجلس للنظر فيه (٣٨) .

٣٥٦ ــ وفي الجلسة ٥٢٥ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، عرض الرئيس مشروع قرار بشأن المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد (TD/B/B.546) قدمه نتيجة لمشاورات غير رسمية، وذلك عوضا عن مشروع المقترح TD/B/B.520 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٥٧ ــ في نفس الجلسة اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B/L.546 (للاطلاع على النص أنظر المرفق الأول، القرار ١٨٨ (د ــ ١٩)) .

٣٥٨ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال، متحدثا أيضا باسم منغوليا، انه لا يجب أن يفهم من القرار الذى اعتمد الآن أن المشاكل المتعلقة بالوثائق في الأونكتاد تتصل أساسا في المقام الأول بمستوى توفر مرافق خدمة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، ولا أن يعتبر هذا القرار مستقى من روح ونص القرار ١١٤ (د ــ ٥)، فاتخاذ المجلس لهذا القرار لا يعدو أن يكون تأكيدا للحاجة الى النظر بتعمق في مشاكل الوثائق بهدف اعداد توصيات محددة من أجل تحسين هيكل الجهاز الحالي للأونكتاد في سياق أعمال المؤتمر المقبلة . كما لا يجب أن يفسر هذا القرار الذى اتخذ الآن على أنه مقارنة بين أنشطة الأونكتاد والأنشطة التي تقوم بها الهيئات الدولية الأخرى في جنيف بشكل ينقص من أهمية أنشطة هذه الهيئات في نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وأخيرا يجب ألا يعوق هذا القرار ما ورد في القرار ١١٤ (د ــ ٥) من أحكام تدعو الى اتخاذ تدابير للإقلال من تواتر اجتماعات مختلف أجهزة الأونكتاد ومدة هذه الاجتماعات .

---

(٣٧) ستة أعضاء من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، وثلاثة من المجموعة باء، واثنان من المجموعة دال، والصين . وطلب الرئيس الى المتحدثين باسم المجموعات الاقليمية ابلاغ الأمانة بأسماء الدول الأعضاء التي ستشترك في عضوية الفرقة العاملة .

(٣٨) أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الأول، الجزء الثاني، الفقرة ٢٥٧ .

Digitized by UNOG Library

وثائق الدورة

٣٥٩ - في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، أعرب عدد من الممثلين عن عدم رضاهم ازاء اتاحة نصوص بعض المقررات التي عرضت على المجلس في تلك الجلسة لاعتمادها بلغة واحدة فقط من لغات العمل في الأونكتاد وطلبوا ألا يتكرر ذلك في المستقبل .

سين - استعراض الاحتياج الى محاضر موجزة لاجتماعات المجلس

(البند ١١ (ز) من جدول الأعمال)

٣٦٠ - استرعي انتباه المجلس، بصدد هذه المسألة، الى الفقرتين ٢ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٦ .

٣٦١ - وذكر ممثل الظبين انه في الوقت الذى تم فيه الاستغناء عن المحاضر الموجزة لاجتماعات اللجان الرئيسية، يتعين الابقاء للمجلس ذاته على المحاضر الموجزة لجلساته العامة .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٦٢ - في الجلسة ٥٢٣، المعقودة في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، استعرض المجلس مسألة اصدار محاضر لجلساته العامة وقرر الابقاء على المحاضر الموجزة للجلسات العامة في دوراته المقبلة .

٣٦٣ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان أعضاء مجموعته كانوا يشعرون بأن المجلس قد يرغب تحقيقا للاقتصاد في النفقات، في الاستغناء عن المحاضر الموجزة أو طلب اعداد ملخصات لوقائع الجلسات، وذلك لفترة تجريبية . بيد أنهم وافقوا على الانضمام الى توافق الآراء حول ضرورة الابقاء على المحاضر الموجزة .

عين - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١١(ح) من جدول الأعمال)

٣٦٤ - نظر المجلس في هذا البند في الجلستين ٥١٩ و ٥٢٥ المعقودتين في ٩ و ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ .

٣٦٥ - وفي الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد مذكرات أمانة الأونكتاد (TD/B/L.551 و Add.1 و TD/B(XIX)/CRP.3) التي تشتمل على مشروع الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٧٩ ولعام ١٩٨٠ ومشروع جدول زمني أولي لعام ١٩٨١ . وقال ان الأمانة راعت أحكام الفقرتين ٧ و ٩ من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) الا انها ووجهت بهذا العدد من الاجتماعات الاضافية التي دعت اليها مقررات أخرى اتخذ هما المؤتمر أو اتخذت في الدورة الحالية للمجلس . وبتوقع الآن عقد اجتماعات في عام ١٩٨٠ تزيد مدتها عن ٩٠ أسبوعا ومادام عدد الاجتماعات أكبر من طاقة الأمانة على الاعداد لها، لا يمكن توقع تحسن ملحوظ في اعداد الوثائق واصدارها .

Digitized by UNOG Library

٣٦٦ ــ وفي المناقشة التي تلت ذلك(٣٩) أكد عدد من الوفود على الحاجة الى أن يتخذ المجلس نهجا أكثر واقعية ازاء جدول الاجتماعات وضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في القرار ١١٤ (د ــ ٥)، واقترح أن تولي اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد جهاز الأونكتاد اهتماما خاصا لهذا الأمر.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٦٧ ــ في الجلسة ٥١٩ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، قرر المجلس، بعد الاطلاع على الآثار المالية(٤٠)الدعوة الى عقد الجزء الثالث من مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو ، ١٩٧٩ ، في الفترة من ١٩ الى ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

٣٦٨ ــ وفي الجلسة ٥٢٥ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، وافق المجلس، بعد الاطلاع على الآثار المالية(٤١)، على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٧٩ ولعام ١٩٨٠ ، وعلى الجدول الزمني الأولي لاجتماعات ١٩٨١ (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٣٠٣ (د ــ ١٩)) .

٣٦٩ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان معظم بلدان المجموعة باء تأسف لأن اجتماعات معينة مدرجة في الجدول الزمني للاجتماعات تقررت بغالبية الأصوات وليس بتوافق الرأى . وان مجاراة المجموعة باء لهذا الجدول الزمني لا تعني أن البلدان الأعضاء فيها قد غيروا مواقفهم التي اتخذوها في الدورة الخامسة للأونكتاد ازاء محتوى هذه القرارات المتخذة بغالبية الأصوات . وعلى أى حال فان اقرار الجدول الزمني للاجتماعات يترك لكل بلد الحرية في تقرير الاجتماعات التي سيشترك فيها من بين الاجتماعات الواردة في الجدول الزمني .

٣٧٠ ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ انه يعترض على ما يلمح اليه بيان المتحدث باسم المجموعة باء من أنه لم يكن ينبغي تضمين جدول الاجتماعات تلك الاجتماعات التي دعت اليها بعض قرارات المؤتمر التي اتخذت بالتصويت . فمجموعة الـ ٧٧ لا تقبل بهذا الاستنتاج . وأضاف ان القرارات حين تتخذ على نحو صحيح وقانوني وفق أحكام النظام الداخلي ، فان ادراج أى اجتماعات تدعو اليها هذه القرارات في جدول الاجتماعات أمر سليم تماما .

٣٧١ ــ وأيد ممثل الظبين الرأى الذى أعرب عنه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وقال ان التصويت طريقة ملزمة في التوصل الى قرار ، وانه من غير المقبول ابدا أن يظن أن القرارات التي تتخذ بتوافق الرأى هي وحدها التي يجب تنفيذها .

---

(٣٩) للاطلاع على سرد للمناقشة انظر المحضر الموجز للجلسة ٥٢٥ (TD/B/SR.525) .

(٤٠) للاطلاع على بيان الآثار المالية الذى عمم بهذا الصدد ، انظر المرفق الخامس، الفرع ألف .

(٤١) للاطلاع على بيان الآثار المالية الذى عمم بهذا الصدد ، انظر المرفق الخامس، الفرعان باء وجيم .

Digitized by UNOG Library

٣٧٢ ــ وأيد ممثل غانا أيضا بيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وقال انه اذا كان القصد من وراء بيان المجموعة باء هو الانتقاص من صحة التصويت في الأونكتاد أو في غيره من المحافل فانه يعترض بكل ما أوتي من قوة ويبين بوضوح انه يؤمن بالاجراء الديمقراطي ويؤمن كذلك بأن عملية اتخاذ القرار في الأونكتاد يجب أن تكون وفق هذا الاجراء ٠

٣٧٣ ــ وأيد ممثل كوبا كذلك بيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وقال انه يرفض الموقف الذى تتخذه المجموعة باء وما يستفاد منه من أن المجموعة باء لا تلتزم بقرارات اتخذت وفق قواعد الأونكتاد ٠

فاء ــ الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس

(البند ١١ (ط) من جدول الأعمال)

٣٧٤ ــ قدمت أمانة الأونكتاد ، وفقا للمادة ٣١ من النظام الداخلي ، بيانات بالآثار المالية التي تترتب على التدابير المقترحة بصدد مناقشة مختلف بنود جدول الأعمال والواردة في مشاريع القرارات والمقررات (٤٢) .

صاد ــ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٣٧٥ ــ في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، اعتمد المجلس مشروع تقريره عن الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة (TD/B/L.539 و Add.1-5) ، وأذن للمقرر باستكمال التقرير حسب الأصول وادخال ما يلزم من تغييرات تحريرية ٠

قاف ــ فض الدورة

٣٧٦ ــ في الجلسة ٥٢٥ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، أعلن الرئيس اختتام الجزء الأول من الدورة التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية ٠

---

(٤٢) ترد بيانات الآثار المالية المترتبة على التدابير التي اتخذها المجلس في المرفق الخامس .

Digitized by UNOG Library

المرفـق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة

القـــــرارات

		الصفحـــة
١٨٨ (د ــ ١٩)	المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامـج عمل الأونكتـاد (البند ١١(و) من جدول الأعمال قرار مؤرخ في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠	٨٩
١٨٩ (د ــ ١٩)	مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (البند ٥ من جدول الأعمال) قرار مؤرخ في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠	٨٩
١٩٨ (د ــ ١٩)	التنغستن (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال) قرار مؤرخ في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠	٩٢

المقـــررات

١٨٦ (د ــ ١٩)	العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها (البند ٨ من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠	٩٣
١٨٧ (د ــ ١٩)	البرنامج الخاص لتيسير التجارة(البند ١٢ مـن جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠	٩٣
١٩٠ (د ــ ١٩)	الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى :التأمين البحـرى (البند ٧ (ج) من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠	٩٤
١٩١ (د ــ ١٩)	البنود ١١ (أ) و ١١ (ج) و ١١ (د) من جدول أعمـــال الدورة الخامسة للمؤتمر (البند ٢ من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠٠	٩٤
١٩٢ (د ــ ١٩)	تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي (قرار المؤتمر ١١٢ (د ــ ٥)) (البند ٢ من جدول الأعمـــال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ٠٠٠٠٠	٩٥

Digitized by UNOG Library

المقـررات (تابـــع)

الصفحة

١٩٣ (د ــ ١٩)	الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا (قرار المؤتمر ١٠٢ (د ــ ٥)) (البند ٢ من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩	٩٥
١٩٤ (د ــ ١٩)	اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آليـة الأونكتـاد (قرار المؤتمر ١١٤ (د ــ ٥)) (البند ٢ من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	٩٥
١٩٥ (د ــ ١٩)	نقل الموارد الى البلدان النامية : مرفق متعـدد الأطـراف للضمان (البند ٢ من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	٩٦
١٩٦ (د ــ ١٩)	البند ١٢ (هـ) من جدول أعمال الدورة الخامسـة للمؤتمـر (البند ٢ من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	٩٧
١٩٧ (د ــ ١٩)	وظائف فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم أهداف المعونة الحالية وتدفقاتها (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	٩٧
١٩٩ (د ــ ١٩)	النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي (قـرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥)) (البند ٢ من جدول الأعمـال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	٩٨
٢٠٠ (د ــ ١٩)	البرنامج المتكامل للسلع الأساسية(البند ٧(أ) من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩	٩٨
٢٠١ (د ــ ١٩)	تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطـراف (البند ٢ مـن جدول الأعمـال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	٩٩
٢٠٢ (د ــ ١٩)	اجتماعات الخبراء الحكوميين المنصوص عليها في الفقرة ١٥ مـن قرار المؤتمر ١٢٧ (د ــ ٥) (البند ٢ من جدول الأعمـال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	٩٩
٢٠٣ (د ــ ١٩)	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ح) مـن جدول الأعمـال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	١٠٠
٢٠٤ (د ــ ١٩)	البند ١٢ (د) من جدول أعمال الدورة الخامسـة للمؤتمـر (البند ٢ من جدول الأعمال) اتخذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩	١٠٦

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى اتخذها المجلس في دورته التاسعة عشرة

		الصفحة
(أ)	معاملة سانت لوسيا على صعيد الانتخابات	١٠٧
(ب)	تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية	١٠٧
(ج)	تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية	١٠٧
(د)	تعديل المادة ١ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية	١٠٨
(هـ)	عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	١٠٨
(و)	اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	١٠٨

Digitized by UNOG Library

القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة

القـــرارات

١٨٨ (د ـ ١٩) ـ المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد

اذ يدرك ما يسفر عنه عقد اجتماعات اضافية في جنيف، لهيئات لا توجد مقارها الرئيسية بها، من إجهاد وإرهاق لمرافق خدمات مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وبوجه خاص فيما يتعلق بترجمة الوثائق واستنساخها،

واذ لا يغرب عنه أن المهمة التي تواجه الأونكتاد تتطلب جدول اجتماعات مكثفا للغاية ينطوي على سلسلة كاملة من الأنشطة الحكومية الدولية وعمليات تفاوض معقدة، وتقتضي بالتالي توفر مرافق أساسية لخدمة المؤتمرات يمكن الاعتماد عليها كليا في جميع الأوقات،

١ ـ يسترعي انتباه الجمعية العامة الى المشاكل التي تعترض سير أعمال الأونكتاد بشكل سليم، وتنجم عن ثقل العبء الملقى على مرافق خدمة مؤتمرات الأمم المتحدة بجنيف بسبب عقد اجتماعات في جنيف لهيئات تقع مقارها الرئيسية في أماكن أخرى؛

٢ ـ يناشد الجمعية العامة أن تتخذ، عند عقد اجتماعات في جنيف لهيئات لا تقع مقارها الرئيسية في جنيف، جميع الخطوات الممكنة لتجنب تأثير هذه الاجتماعات على أعمال الاجتماعات التي تعقدها الهيئات الكائنة في جنيف.

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

١٨٩ (د ـ ١٩) ـ مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

ان مجلس التجارة والتنمية،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، الذي طلبت فيه الى الأونكتاد أن يسهم بشكل فعّال في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث،

واذ لا يغيب عن باله القرر الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية واعتمادها في عام ١٩٨٠، والدعوة التي وجهتها اللجنة التحضيرية

Digitized by UNOG Library

للاستراتيجية الانمائية الدولية الى المجلس لصياغة مساهمة الأونكتاد في اعداد الاستراتيجية الجديدة واتاحتها للجنة التحضيرية في دورتها الرابعة (أ) ،

١ — يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يدعو الى الانعقاد فريقا حكوميا دوليا عاملا رفيع المستوى تكون عضويته مفتوحة أمام جميع الدول الاعضاء في الأونكتاد لاعداد مسودة لمساهمة الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث؛

٢ — يقرر ان ينظر ، وأن يعتمد ، حسب الاقتضاء ، في دورته الاستثنائية الحادية عشرة المساهمة التي ينبغي أن يقدمها الأونكتاد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٣ — يقرر كذلك أن تصاغ مساهمة الاونكتاد في نطاق ولايته وفي حدود الاطار المفاهيمي والخطوط التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ ، وخاصة الفرع الاول منه ؛

٤ — يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يزود الفريق الحكومي الدولي العامل الرفيع المستوى بكافة الوثائق ذات الصلة لمساعدته في القيام بعمله ، وخاصة الدراسات عن التوقعات الاقتصادية العالمية ، مع اشارة خاصة الى البلدان النامية ؛

٥ — يوافق على أن للفريق الحكومي العامل الرفيع المستوى أن يكون مما يضعه في اعتباره أن يأخذ في الاعتبار ، في جملة أمور ، الاهداف والمبادئ التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ والمرفقة بهذا القرار .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

المرفق

أهداف ومبادئ يسترشد بها في صياغة مساهمة الأونكتاد

' ١ ' ينبغي ان توفر الاستراتيجية ، بالاضافة الى الغايات والاهداف الكمية والنوعية ، ما يلزم لاعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي الدولي والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في جميع ميادين التجارة وميادين التنمية المتصلة بها لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

' ٢ ' ينبغي أن تحدد الاستراتيجية متوسط لمعدل نمو البلدان كمجموعة ، ومتوسطا لمعدلات النمو التي يتعين أن تحققها البلدان النامية في قطاعات عديدة من النشاط الاقتصادي يكونان على مستوى ضرورة التضييق الى حد ملموس من الفجوة الحالية في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وينبغي أن

(أ) أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٤ (A/34/44) ، المجلد الثالث ، الفقرة ٢٠ .

Digitized by UNOG Library

يكون معدل النمو المستهدف للبلدان النامية أعلى مما كان عليه في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وأن يراعي ضرورة تضييق الفروق بين مستويات تنميتها الاقتصادية ؛

'٣' ينبغي التركيز بوجه خاص على ضرورة مساهمة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في تعزيز هدف الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية وخاصة عن طريق تشجيع ودعم برامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها ؛

'٤' ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية برنامج العمل الجديد الزاخر للشائعيات لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية المبيّنة خطوطه العريضة في قرار المؤتمر ١٢٢ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، لضمان تنميتها السريعة في اطار هدف النمو الشامل للبلدان النامية ؛

'٥' ينبغي أن توفر الاستراتيجية تدابير واجراءات خاصة لمواجهة المشاكل الخاصة والملحة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان تأثرا ؛

'٦' ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية تدابير توجيهية تفصيلية بشأن اعادة تشكيل الهيكل الصناعي تكون متصلة باضطراد التقدم نحو تحقيق نسبة الـ ٢٥ في المائة على الأقل ، المستهدفة كنصيب للبلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي ، ونسبة الـ ٣٠ في المائة على الأقل ، كنصيب لها من التجارة العالمية في المصنوعات ، مع حلول عام ٢٠٠٠ ؛

'٧' اعادة تشكيل هيكل أسواق السلع الأساسية والتجارة فيها ، مع تعزيز اشتراك البلدان النامية في تحضير وتسويق وتوزيع صادراتها من السلع الأساسية وكذلك زيادة القدرة الشرائية الحقيقية لعوائدها من التصدير ؛

'٨' ينبغي أن تشتمل الاستراتيجية على تدابير لاصلاح النظام النقدي العالمي وتدابير للنهوض بالتعاون المالي الدولي ؛ ويشمل ذلك ، في جملة أمور ، تدابير تتصل بزيادة سرعة تدفق موارد حقيقية الى البلدان النامية وبديونها ؛

'٩' ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية تغييرات في المؤسسات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك انشاء اطار مؤسسي جديد لتعزيز اشتراك البلدان النامية اشتراكا فعالا في عملية صنع القرارات الدولية ؛

'١٠' ينبغي أن تشتمل الاستراتيجية على تدابير لزيادة اشتراك البلدان النامية على نحو فعّال ومنصف في النقل البحري العالمي وحمولة البضائع المتولدة عن تجارتها ، وكذلك في قطاعات أخرى من التجارة غير المنظورة ؛

'١١' ينبغي أن توفر الاستراتيجية اطارا لمشاورات دورية منتظمة من أجل استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية من كافة جوانبها والبت في التدابير والاجراءات اللازمة لتقويم نواحي القصور وضمان احراز تقدم منتظم ومفيد نحو تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها .

Digitized by UNOG Library

١٩٨ (د - ١٩) - التنغستن

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى مقرريه ١٦٦ (د - ١٧) و ١٧٥ (د - ١٨) ، المتخذين في ٤ نيسان/ابريل و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ على التوالي ،

واذ يشدد على ضرورة تحقيق أهداف قرار المؤتمر ١٠٤ (د - ٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ،

واذ يلاحظ تقرير الفريق العامل التحضيرى المعني بالتنغستن والنتيجة التي خلص اليها (ب) ، وكذلك العمل المستفيض الذى تم بصدد التنغستن في محافل متنوعة على مدى عدد من السنوات ،

١ - يرجو من لجنة التنغستن أن تقوم باستعراض شامل ومتعمق للمناقشات والمقترحات والأعمال التي جرت حتى الآن بصدد مسألة تثبيت سوق التنغستن ؛ وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذا الاستعراض هو تحديد أسلوب العمل المناسب الذى يتيح لحكومات البلدان المنتجة والمستهلكة أن تصبح في وضع يسمح لها بالتوصل الى اتفاق على تدابير تؤدى الى تثبيت سوق التنغستن والانتهاء في وقت مبكر الى مقرر بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر تفاوضي ؛

٢ - ويرجو أيضا من الأمين العام للأونكتاد أن يدعو الى عقد اجتماع للجنة التنغستن في أقرب وقت ممكن ، على ألا يتعدى ذلك شهر آذار/مارس ١٩٨٠ .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

(ب) TD/B/764 .

Digitized by UNOG Library

المقـــــررات

١٨٦ (د ــ ١٩) ــ العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقـــرر :

١ ــ أن يعقد لجنة دورة ، في دورته العادية الثانية من كل عام ، للنظر في المشاكل المتصلة بالعلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناشئة عنها ؛

٢ ــ أن يرجئ الى دورته الحادية والعشرين النظر في مشروعي القرارين اللذين أحالهما اليه المؤتمر في مقرره ١١٦ (د ــ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (ج) .

الجلسة ٥٢٣
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

١٨٧ (د ــ ١٩) ــ البرنامج الخاص لتيسير التجارة

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر أن الأعمال التي تتناول تيسير اجراءات ووثائق التجارة ، والمضطلع بها من خلال البرنامج الخاص لتيسير التجارة ، ينبغي مواصلتها وتكثيفها ، في اطار الموارد المتاحة للأونكتاد ، مع ضمان الاشتراك الكامل من جانب البلدان النامية في هذا الجهد .

الجلسة ٥٢٤
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

(ج) TD/L.189 و TD/L.90 ، وللاطلاع على النص ، أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79/II.D.14) ، المرفق الأول ، ألف .

Digitized by UNOG Library

١٩٠ (د - ١٩) - الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى : التأمين البحرى

ان مجلس التجارة والتنمية ،

وقد نظر في تقرير الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى عن دورته السادسة (د) وفي قرار الفريق العامل ٣ (د - ٦) (هـ) بشأن التأمين البحرى وفي الآثار المالية لهذا القرار (و) ،

يقرر أن يوصي لجنة النقل البحرى أن تكون مدة الدورة القادمة للفريق العامل حول موضوع التأمين البحرى ثلاثة أسابيع ؛ يخصص الأسبوعان الأولان منها للعمل على مستوى الخبراء وفقا للاختصاصات المبيّنة في الفقرة ٣ من قرار الفريق العامل ٣ (د - ٦) .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

١٩١ (د - ١٩) - البنود ١١ (أ) و ١١ (ج) و ١١ (د) من جدول أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر أن يحال الى لجنة المصنوعات ، للنظر في دورتها التاسعة ، البندان ١١ (أ) و ١١ (د) من جدول أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر ، المعنون : " التدابير الشاملة اللازمة لتوسيع وتنويع تجارة صادرات البلدان النامية من المصنوعات وأنصاف المصنوعات " ، و " استعراض تنفيذ قرارى المؤتمر ٩٦ (د - ٤) و ٩٧ (د - ٤) " ؛

٢ - يقرر ، مع تأكيده الفقرة (ج) من العنوان الفرعي (ألف) من الفرع ' أولا ' من قرار المؤتمر ٩٦ (د - ٤) ، أن يحال الى اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، للنظر في دورتها التاسعة ، البند ١١ (ج) من جدول أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر ، المعنون " استعراض نظام الأفضليات المعمم وتقييمه " .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

(د) TD/B/C.4/184 .

(هـ) المرجع نفسه ، المرفق الأول .

(و) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library

١٩٢ (د ـ ١٩) ـ تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي (قرار المؤتمر ١١٢ (د ـ ٥))

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ ـ يرجو لجنة نقل التكنولوجيا أن يكون مما تقوم به في دورتها الثالثة الدعوة الى اجتماعات خبراء ، طبقا لأحكام الفقرة ٨ من قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، تعنى بنقل وتطوير التكنولوجيا في قطاع تحضير الأغذية وقطاع الطاقة وقطاع السلع الانتاجية والآلات الصناعية وفقا لقرار المؤتمر ١١٢ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، وأن تقترح مواعيد اجتماعات الخبراء هذه ؛

٢ ـ يرجو الأمين العام للأونكتاد ، علاوة على ذلك ، أن يقدم أيضا الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الثالثة ، اذا أمكن ، الدراسات المتعلقة بالقطاعات الأخرى المذكورة في الفقرة ٢٣ من القرار ١١٢ (د ـ ٥) .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩

١٩٣ (د ـ ١٩) ـ الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا (قرار المؤتمر ١٠٢ (د ـ ٥))

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يخول الأمين العام للأونكتاد أن يوفر ، بناء على طلب البلدان المعنية ، وفي حدود الموارد المتاحة ، تسهيلات لتبادل آراء متعددة الأطراف فيما بين البلدان النامية حول الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ، مع الاستفادة من الترتيبات المؤسسية القائمة المناسبة .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩

١٩٤ (د ـ ١٩) ـ اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد (قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥))

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ ـ يقرر ان تكون العضوية في اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد ، المنشأة بموجب قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ للقيام بالمهام الموكولة اليها بموجب ذلك القرار ، مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأونكتاد ، وأن تقدم اللجنة تقريرها النهائي الى مجلس التجارة والتنمية في دورته العشرين ؛

Digitized by UNOG Library

٢ - يقرر كذلك أن تسترشد اللجنة المخصصة بالنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ، حسب الاقتضاء ، وأن تكون أحكام هذا النظام المتصلة بالمنظمات غير الحكومية والواردة في المادة ٧٩ غير منطبقة على مداولات اللجنة المخصصة ، في حين لا تنطبق المادة ٧٨ في دورتها الأولى ؛

٣ - يرجو من اللجنة المخصصة أن تبت ، في دورتها الاولى ، في طريقة استبانة آراء وخبرات الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة في صدد الفقرة ١٤ من القرار ١١٤ (د - ٥) ؛

٤ - يقرر ، دون الاخلال بتنفيذ الفقرة ٧ من القرار ١١٤ (د - ٥) ، أن يعهد بالنظر في تلك الفقرة أيضا الى اللجنة المخصصة كجزء من اختصاصاتها ؛

٥ - يرجو من الأمين العام للاونكتاد أن يزود اللجنة المخصصة بكافة الوثائق اللازمة ، بما في ذلك جميع المعلومات المتوفرة عن مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة ، وفقا لما توخته الفقرة ٣ من القرار ١١٤ (د - ٥) .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩

١٩٥ (د - ١٩) - نقل الموارد الى البلدان النامية :
مرفق متعدد الأطراف للضمان

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر أن يحيل الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، للنظر في دورتها التاسعة ، الاقتراح المقدم باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، والمتعلق بانشاء مرفق متعدد الأطراف للضمان (ز) ؛

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يستكمل ، حيثما يلزم ، الوثائق الحالية ، بما في ذلك موجز المعالم الرئيسية للاقتراحات الواردة في هذه الوثائق ، لتيسير نظر اللجنة في الاقتراح .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩

(ز) TD/L.186 . وللاطلاع على النص ، أنظر أعمال ... ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، المرفق الأول ، دال .

Digitized by UNOG Library

١٩٦ (د - ١٩) - البند ١٢ (هـ) من جدول أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر أن يحيل البند ١٢ (هـ) من جدول أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر ، وعنوانه " استعراض النظام الحالي للتعاون المالي الدولي في سياق التجارة العالمية والتنمية والنظر في الطرق والوسائل اللازمة في هذا السياق لجعل النظام المذكور أكثر فعالية في الاسهام في تنمية البلدان النامية " ، مشفوعا بمشروع القرار بشأن وضع نظام فعال للتعاون المالي الدولي ، المقدم من كوبا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (ح) ، الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها التاسعة لاجراء مزيد من النظر فيه بوصفه بندا مستقلا في جدول أعمال اللجنة .

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يستكمل ، حيثما يلزم ، الوثائق الحالية ، مراعيا التطورات الأخيرة ذات الصلة .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

١٩٧ (د - ١٩) - وظائف فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم أهداف المعونة الحالية وتدفقاتها

ان مجلس التجارة والتنمية ،

وقد نظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم أهداف المعونة الحالية وتدفقاتها عن دورته الثالثة (ط) ،

يقرر أنه يمكن لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم أهداف المعونة الحالية وتدفقاتها أن يجتمع حسب الاقتضاء ، لأداء الوظائف التالية :

(أ) تلقي التقارير المرحلية من أمانة الأونكتاد بشأن أعمال مراكز تجميع البيانات المختلفة ؛

(ب) النظر في كيفية وضع هذه البيانات في اطار شامل على أفضل وجه ؛

(ج) مناقشة التطورات المستصوبة الأخرى في هذا الاطار ؛

(د) النظر في التحليلات الملائمة لهذه المعلومات وابداء الرأى حول ما قد يكون

(ح) TD/L.197 . وللاطلاع على النص ، أنظر أعمال ... ، الدورة الخامسة ، المرفق الأول ، جيم .

(ط) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة عشرة (الجزء الأول) ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/646 .

Digitized by UNOG Library

لهذه البيانات والتحليلات من آثار بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، بما في ذلك مفهوم الأهداف ومؤشرات قياس تدفقات التعاون المالي .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

١٩٩ (د — ١٩) — النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي (قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥))

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ — يقرر ، عملا بقرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) ، المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ :

(أ) أن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يعد تقريرا موجزا يتضمن اقتراحات محددة بشأن تنظيم استعراض سنوى لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ، وفقا للفقرة ٢ من قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) ، ليتخذ فيه المجلس في دورته العشرين ؛

(ب) أن يتناول هذا الموضوع لاتخاذ قرار نهائي فيه في دورته العشرين لكي يبدأ مباشرة بعدها في الأعمال التحضيرية للاستعراض السنوى ؛

٢ — يقرر أيضا ، في صدد الفقرة ٥ من القرار ، أن يقوم المجلس ، في دورته العشرين وهيئاته الفرعية ، حسب الاقتضاء ، في دوراتها القادمة ، بمواصلة استعراض التطورات التي تنطوى على تقييدات تجارية ، وذلك بغية دراسة وصياغة التوصيات المناسبة المتعلقة بالمشكلة العامة للنزعة الحمائية .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

٢٠٠ (د — ١٩) — البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى مقرره ١٤٠ (د — ١٦) المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ والذى أنشأ بمقتضاه اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وقرار المؤتمر ١٢٤ (د — ٥) ، المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ،

واذ يرى أن الأمر يتطلب مواصلة عمل البرنامج المتكامل خلال ١٩٨٠/١٩٨١ كما نص على ذلك قرار المؤتمر ١٢٤ (د — ٥) ،

واذ لا يغيب عن باله ما قرره المؤتمر من أنه ينبغي ، عند نهاية الأطار الزمني المحدد للبرنامج المتكامل ، أن تكون أية اجتماعات ومفاوضات تحضيرية أخرى لاحقة تنفيذا لقرار المؤتمر ٩٣ (د — ٤) جزءا من برنامج العمل العادى للأونكتاد في ميدان السلع الأساسية الى جانب الجوانب الأخرى للأعمال المتصلة بالسلع الأساسية ،

Digitized by UNOG Library

١ — يقرر أن تستمر اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية حتى نهاية عام ١٩٨٠ ، وأن يعهد الى لجنة السلع الأساسية بالمسؤولية عن الأعمال التي تلي ذلك بموجب البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بعد هذا التاريخ ؛

٢ — يقرر كذلك أن يدعو الحكومات المشتركة الى أن تنفذ تنفيذا كاملا ، في اطار البرنامج المتكامل ، العمل بشأن السلع الأساسية المنفردة المتفق عليه في الفقرات ذات الصلة من الفرع الثاني من قرار المؤتمر ١٢٤ (د — ٥) ، وخاصة التوصية المتصلة بالبت في أقرب وقت ممكن في مسألة عقد مؤتمرات للتفاوض حول السلع الأساسية التي لا تزال حتى الآن في مرحلتها التحضيرية والتي حدث بشأنها تقدم كاف ، بغية التوصل الى ترتيبات دولية تنفيذا لأهداف قرار المؤتمر ٩٣ (د — ٤) .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

٢٠١ (د — ١٩) — تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يلاحظ أن تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سوف يتاح له في دورته العشرين ،

يقرر أن يجرى في دورته العشرين تقييما شاملا لنتائج المفاوضات المتعددة الأطراف على أساس تقرير الأمين العام للأونكتاد الى جانب الوثائق الأخرى ذات الصلة .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

٢٠٢ (د — ١٩) — اجتماعات الخبراء الحكوميين المنصوص عليها في الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥)

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر أن يحيل الى دورته العشرين مسألة القيام ، وفقا لما تتوخاه الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، بعقد وتنظيم اجتماعات مقبلة للخبراء الحكوميين للبلدان النامية ، ولغيرها من البلدان ان شاءت .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

٢٠٣ (د-١٩) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية

يقر الجدول الزمني للاجتماعات للجزء المتبقي من عام ١٩٧٩ ولعام ١٩٨٠ والجدول الأولي للاجتماعات لعام ١٩٨١ ، المرفقين بهذا المقرر .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩

مرفق

الجدول الزمني للاجتماعات للجزء المتبقي من عام ١٩٧٩ ولعام ١٩٨٠ والجدول الأولي للاجتماعات لعام ١٩٨٠ *

١٩٧٩

	التاريخ	المدة
الاجتماع التحضيري الخامس المعني بالأخشاب الاستوائية	٢٢-٢٦ تشرين الاول /اكتوبر	أسبوع واحد
فريق الخبراء المشترك بين الاونكتاد واليونيدو المخصص لجوانب التجارة والتعاون الصناعي ذات الصلة بالتجارة وما يتعلق بذا (مقرر المجلس ١٧٢ (د- ١٨)	٢٢-٢٦ تشرين الاول /اكتوبر	أسبوع واحد
اللجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، الدورة الثانية	٢٢ تشرين الاول /اكتوبر - ٢ تشرين الثاني /نوفمبر	أسبوعان
مؤتمر الامم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الثانية	٢٩ تشرين الاول /اكتوبر - ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر	٣ أسابيع
اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الاونكتاد ، الدورة الأولى	٥-٩ تشرين الثاني /نوفمبر	أسبوع واحد
الاجتماع بعد التحضيري المعني بالجوت ومنتجات الجوت	٥-٩ تشرين الثاني /نوفمبر	أسبوع واحد

* من المقرر أن تعقد جميع الاجتماعات في جنيف ، الا اذا أشير الى خلاف ذلك .

Digitized by UNOG Library

	التاريخ	المدة
مؤتمر الأمم المتحدة لوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط	١٢-٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر	٣ أسابيع
مؤتمر الامم المتحدة المعني بالكاكاو ، ١٩٧٩ ، الجزء الثالث	١٩-٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر	أسبوعان
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية	١٩ تشرين الثاني / نوفمبر - ٧ كانون الاول / يناير	٣ أسابيع
الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل	١٩-٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر	٤ أيام
مجلس التجارة والتنمية ، الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة (أ)	٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر	يوم واحد
فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بالنظر في تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا خلال الثمانينات (قرار المجلس ١٧١ (د-١٨))	٢٦-٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر	أسبوع واحد
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاى ، الدورة الثانية	٣-٧ كانون الاول / ديسمبر	أسبوع واحد
اللجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة الثالثة	٣-١٤ كانون الاول / ديسمبر	أسبوعان
الاجتماع التحضيرى الثاني المعني باللحوم	١٠-١٤ كانون الاول / ديسمبر	أسبوع واحد
الاجتماع التحضيرى الثاني المعني بالشاى	١٠-١٤ كانون الاول / ديسمبر	أسبوع واحد
مؤتمر الامم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة الرابعة	١٧-١٢ كانون الاول / ديسمبر	أسبوع واحد
اللجنة الحكومي الدولي المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة التاسعة	١٧-١٨ كانون الاول / ديسمبر	يومان

١٩٨٠

	التاريخ	المدة
اللجنة التقنية للفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات ، الدورة التاسعة	١٤-١٨ كانون الثاني / يناير	أسبوع واحد

(أ) للنظر في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل .

Digitized by UNOG Library

	التاريخ	المدة
اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الاونكتاد ، الدورة الثانية	٤-١٥ شباط/فبراير	أسبوعان
الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا ، الدورة الثالثة	٤-١٥ شباط/فبراير	أسبوعان
لجنة التنغستن ، الدورة الثانية عشرة	٥ ٢-٩ ٢ شباط/فبراير	أسبوع واحد
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات ، الدورة الثالثة عشرة	٣-٧ آذار/مارس	أسبوع واحد
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الاولى	٣-٧ آذار/مارس	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون	١٠-١٤ آذار/مارس	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة	١٧-١ ٢ آذار/مارس	أسبوع واحد
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة الدورة التاسعة (الجزء الاول)	٨-١٨ نيسان/أبريل	أسبوعان
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقصدير ، ١٩٨٠	١٤ نيسان/أبريل - ١٦ أيار/مايو	٥ أسابيع
لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الدورة الاستثنائية الأولى (ب)	١ ٢-٩ ٢ نيسان/أبريل	أسبوع ونصف
لجنة النقل البحرى ، الدورة التاسعة	٥-١٦ أيار/مايو	أسبوعان
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة التاسعة	٢٧ أيار/مايو - ٦ حزيران/يونيه	أسبوعان
اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة العاشرة	٩-١١ حزيران/يونيه	٣ أيام

(ب) للاعداد لهذه الدورة ستعقد الاجتماعات التالية بناء على طلب المجموعات الاقليمية المعنية :

ثلاثة اجتماعات تحضيرية لخبراء حكوميين من البلدان النامية	١ ٢ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير
اجتماع تحضيرى لخبراء حكوميين من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .	١٧-١٨ نيسان/أبريل

Digitized by UNOG Library

	التاريخ	المدة
لجنة السلع الأساسية ، الدورة التاسعة	٩-١٣ حزيران/يونيه (ربما الى ١٧ حزيران/يونيه)	أسبوع الى أسبوع ونصف
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة الدورة التاسعة (الجزء الثاني)	٣٠ حزيران/يونيه - ٤ تموز/يوليه	أسبوع واحد
لجنة المصنوعات ، الدورة التاسعة	١٤-٢٥ تموز/يوليه	أسبوعان
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثانية	٨-١٢ أيلول/سبتمبر	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والعشرون	١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر	أسبوعان
لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة	١٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر	
الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحري الدولي ، الدورة السابعة	١-١٩ كانون الاول/ديسمبر	٣ أسابيع
مؤتمر الامم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الترتيب الدولي للقمح لعام ١٩٧١، بالصيغة التي مدد بها ، (اذا اقتضى الأمر)	يحدد فيما بعد	٤ أسابيع
مؤتمرات واجتماعات أخرى للسلع الأساسية (ج)	حسب الاقتضاء	حتى ٣٦ أسبوعا

(ج) تشمل اجتماعات السلع الأساسية المتوقعة حاليا ما يلي :

الاجتماع التحضيري الرابع المعني بالألياف الصلبة (٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس) ؛

الاجتماع التحضيري المعني بالموز ؛

الاجتماع التحضيري المعني بالبوكسيت ؛

الاجتماع التحضيري الثاني المعني بالمنغنيز ؛

الاجتماع التحضيري الثالث المعني بركاز الحديد ؛

الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالفوسفات (اذا اقتضى الأمر) ؛

فريق خبراء والاجتماع التحضيري الرابع بشأن الزيوت النباتية والبذور الزيتية ؛

الاجتماع التحضيري الخامس المعني بالقطن وخيوط القطن ؛

الاجتماع التحضيري السابع المعني بالنحاس ، الجزء الثاني .

Digitized by UNOG Library

	التاريخ	المدة
فرق عاملة ، وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء (د)	حسب الاقتضاء	حتى ١٦ أسبوعا

١٩٨١

اللجنة التقنية للفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات ، الدورة العاشرة	كانون الثاني /يناير	أسبوع واحد
الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات ، الدورة الرابعة عشرة	شباط/فبراير – آذار/مارس	أسبوع واحد
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثالثة	٢–٦ آذار/مارس	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون	٩–٢٠ آذار/مارس	أسبوعان
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة العاشرة	أيار/مايو – حزيران/يونيه	١–٢ أسبوع

(د) فيما يلي الاجتماعات المتوقعة حاليا تحت هذا العنوان وتوقيتها المحتمل :

الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لموضوع الآثار الاقتصادية لوجود أو عدم وجود صلة حقيقية بين السفينة وعلم التسجيل ، الدورة الثانية (قرار المؤتمر ١٢٠ (د – ٥) ، الفقرة ١١) (١٤ – ٢٢ كانون الثاني /يناير) ؛

الفريق الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باعداد مشروع مساهمة الاونكتاد في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (قرار المجلس ١٨٩ (د–١٩)) ، (٢٨ كانون الثاني / يناير – ٥ شباط/فبراير) ؛

الفريق الحكومي الدولي من الخبراء الرفيعي المستوى المعني بتطور النظام النقدى الدولي (قرار المؤتمر ١٢٨ (د–٥) ، الفقرة ١١) (٢٤ آذار/مارس – ١ نيسان/أبريل) ؛

فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد ، الدورة الرابعة (قرار المجلس ١٩٧ (د–١٩)) (١٢–٢٠ أيار/مايو) ؛

الاجتماع الثاني للمؤسسات التي تقدم المساعدات المالية والتقنية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا (قرار المجلس ١٧١ (د–١٨) ، الفقرة ٢) (٧–١٥ تموز/ يوليه) ؛

اجتماعات خبراء حول ترابط مشاكل التجارة وتمويل التنمية والنظام النقدى الدولي (قرار المجلس ١٤٤ (د–١٦)) (أنظر أدناه ، الجزء الثاني ، المرفق الأول ، المقرر ٢٠٥ (د – ١٩)) .

Digitized by UNOG Library

	التاريخ	المدة
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الرابعة	٧-١١ أيلول/سبتمبر	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون	١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر	أسبوعان
دورات لجنتين أو ثلاث من اللجان الرئيسية	طوال السنة ، ١-٢ أسبوع لكل دورة	٢-٦ أسبوع
الفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية والبدائل ، الدورة السابعة	يحدد فيما بعد	أسبوع واحد
مؤتمرات واجتماعات أخرى للسلع الأساسية	حسب الاقتضاء	حتى ٤٦ أسبوعا
فرق عاملة ، وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء (هـ)	حسب الاقتضاء	حتى ١٦ أسبوعا

(هـ) الاجتماعات المتوقعة حاليا تحت هذا العنوان هي :

اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة المعني بشحنات البضائع السائبة (قرار المؤتمر ١٢٠ (د-٥)، الفقرة ٥) ؛

اجتماع خبراء حكوميين حول دور نظام الملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية (لجنة نقل التكنولوجيا ، المقرر ٤ (د-٢)) .

Digitized by UNOG Library

٢٠٤ (د - ١٩) - البند ١٢ (د) من جدول أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر

لين مجلس التجارة والتنمية ،

وقد نظر في هذا البند دون أن ينتهي من ذلك الى نتيجة .

يقرر أن يحيل البند ١٢ (د) من جدول أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر ، المعنون " ' ١ ' استعراض التنفيذ والاجراءات الأخرى التي قد تلزم عملا بالفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) ؛ و ' ٢ ' تفاصيل العناصر اللازمة للعمليات المقبلة المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر (قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) الفرع باء) " ، مشفوعا بمشروع القرار المتعلق بمشاكل ديون البلدان النامية (و) الذى أحاله اليه المؤتمر (ز) الى دورته العشرين لاجراء مزيد من النظر فيه ، واتخاذ الاجراء المناسب بشأنه بوصفه بندا مستقلا في جدول أعمال المجلس .

الجلسة ٥٢٥
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

(و) TD/L.196 ، وللاطلاع على النص ، أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، المرفق الأول ، جيم .

(ز) أنظر المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الفرع ألف - ٢ ، " مقررات أخرى " (ح) .

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى اتخذ ها المجلس في د ورته التاسعة عشرة

(أ) معاملة سانت لوسيا على صعيد الانتخابات(ح)

في الجلسة ٥١٨ ، المعقودة في ٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، قرر المجلس ، ريثما يتخذ المؤتمر في د ورته السادسة الاجراء اللازم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د—١٩) بصيغته المعدلة ، معاملة سانت لوسيا كما لو كانت في مجموعة البلدان المعدد ة في الجزء 'جيم' من مرفق القرار المذكور .

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (ط)

في الجلسة ٥٢٣ ، المعقودة في ١٧ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، قرر المجلس أن يسمي ، بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، الهيئتين الحكوميتين الدوليتين التاليتين اللتين كانتا قد تقدمتا بطلب لتسميتهما على هذا النحو :

الشركة الأفريقية لاعادة التأمين

المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية

(ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (ى)

في الجلسة ٥٢٤ ، المعقودة في ١٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، أقر المجلس الطلبات التي تقدمت بها المنظمات غير الحكومية الثماني الآتية لتسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي لأغراض تلك المادة وأغراض المادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر تصنيفها على الوجه التالي :

في الفئة العامة

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

الرابطة الدولية للاقتصاديين الزراعيين

في الفئة الخاصة بغير المجلس من أجهزة الأونكتاد ، وفقا لما يلي :

الجواز

رابطة مالكي السفن بأمريكا الوسطى — لجنة النقل البحري

(ح) أنظر الفقرة ٣٠٨ أعلاه .

(ط) أنظر الفقرة ٣٣١ أعلاه .

(ى) أنظر الفقرة ٣٣٢ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

الجهاز	
مركز الدراسات النقدية لأمريكا اللاتينية	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ؛ لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
اتحاد رابطات السلع الأساسية	لجنة السلع الأساسية
الرابطة الدولية لمالكي ناقلات النفط المستقلين	لجنة النقل البحري
الرابطة الدولية لاتحادات المستهلكين	لجنة المصنوعات ؛ لجنة نقل التكنولوجيا
الرابطة الدولية الدائمة للمؤتمرات الملاحية	لجنة النقل

وقرر المجلس في الجلسة نفسها نقل تصنيف " الاتحاد الدولي للتأمين البحري " من الفئة الخاصة الى الفئة العامة .

(د) تعديل المادة ١ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (ك)

قام المجلس، في جلسته ٥٢٤ المعقودة في ١٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩، بتخويل أمانة الاونكتاد اصدار تعديل للنظام الداخلي ، يصبح نص المادة ١ منه بموجبه :

" يعقد مجلس التجارة والتنمية ، عادة ، دورتين عاديتين في السنة . "

(هـ) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (ل)

في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، قرر المجلس أن تكون عضوية الفرقة العاملة التي ستنظر عام ١٩٨٠ في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٢—١٩٨٥ ، وعام ١٩٨١ في ميزانية الاونكتاد البرنامجية ١٩٨٢—١٩٨٣ ، مشكلة من الدول التالية الأعضاء في الاونكتاد : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)، بولندا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السويد ، الصين ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، مدغشقر ، المكسيك ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

(و) اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (م)

في الجلسة ٥٢٥، المعقودة في ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ ، قرر المجلس أن تنعقد الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورات نصف سنوية وفقا للفقرة ٧ من قرار المؤتمر ١١٤ (د—٥) .

(ك) أنظر الفقرة ٣٥٠ أعلاه .
(ل) أنظر الفقرة ٣٣٥ أعلاه .
(م) أنظر الفقرتين ١١٩ و ٣٣٨ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

نصوص أحيلت لمزيد من الدراسة من قبل المجلس أو هيئاته الفرعية

ألف - مشاريع قرارات أحيلت الى الدورة العشرين للمجلس

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (أ)

مشروع قرار قدمته الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية
[TD/L.195]

مشاكل ديون البلدان النامية (ب)

مشروع قرار قدمته كوبا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
[TD/L.196]

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (ج)

مشروع قرار مقدم من أثيوبيا وأوغندا والجمهورية العربية الليبية * ورواندا وزائير والسنغال والسودان وغابون وفولتا العليا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ونيجيريا
[TD/B/L.360]

---

* الآن : الجماهيرية العربية الليبية .

(أ) انظر الفقرة ١٩٥ أعلاه . ويرد نص مشروع القرار هذا في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق الأول ، 'دال' .

(ب) أنظر المرفق الأول ، أعلاه ، المقرر ٢٠٤ (د-١٩) . ويرد نص مشروع القرار هذا في : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق الأول ، 'جيم' .

(ج) أنظر الفقرة ٨٨ أعلاه . ويرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library

باء — مشروعا قرارين أحيلا الى الدورة الحادية والعشرين للمجلس (د)

العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناجمة عن تلك العلاقات

مشروع قرار قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة دال
[TD/L.189]

العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناجمة عن تلك العلاقات

مشروع قرار قدمته كوبا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
[TD/L.190]

جيم — مشروعا قرارين أحيلا الى الدورة التاسعة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

نقل موارد حقيقية الى البلدان النامية (هـ)

مشروع قرار قدمته كوبا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
[TD/L.186]

وضع نظام فعال للتعاون المالي الدولي (و)

مشروع قرار قدمته كوبا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
[TD/L.197]

(د) أنظر المرفق الأول أعلاه، المقرر ١٨٦ (د — ١٩). ويرد نصا مشروعي القرارين هذين في: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.II.D.14، المرفق الأول، ألف.

(هـ) أنظر المرفق الأول أعلاه، المقرر ١٩٥ (د — ١٩). ويرد نص مشروع القرار هذا في الوثيقة TD/268/Add.1، المرفق الأول، دال.

(و) انظر المرفق الاول أعلاه، المقرر ١٩٦ (د — ١٩). ويرد نص مشروع القرار هذا في: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الاول، التقرير والمرفقات (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.II.D.14، المرفق الأول، جيم.

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للمجلس (أ)

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الحادية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته العشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الأونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٤ - تقييم التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٥ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .

٦ - (أ) استعراض التنفيذ والاجراءات الأخرى التي قد تلزم عملا بقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ- ٩) ، الجزء ألف .

(ب) تفاصيل العناصر اللازمة للعمليات المقبلة المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر (قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ- ٩)، الجزء باء) .

(أ) كما أقره المجلس في جلسته ٥٢٥ ، يوم ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ (انظر الفقرات ٣٤٤ - ٣٤٧ ، أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

٧ ـ المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :

[يكمله الأمين العام للأونكتـــــاد]

٨ ـ مسائل مفردة أخرى في مجال التجارة والتنمية :

[يكمله الأمين العام للأونكتـــــاد]

٩ ـ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس

[يكملها الأمين العام للأونكتـــــاد]

١٠ـ تقرير الفرقة العاملة المعنية بخطة الأونكتاد المتوسطة الأجل وميزانيته البرنامجية

١١ـ مسائل أخرى

١٢ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع

جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية الحادية عشرة(أ)

١ - المسائل الاجرائية

(أ) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ب) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات

(ج) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس

(د) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض

٢ - مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

٣ - مسائل أخرى

٤ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(أ) كما أقره المجلس في جلسته ٥٢٥ (انظر الفقرتين ٣٤٨ و ٣٤٩ أعلاه).

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس

الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس

وفقا للمادة ٣١ من النظام الداخلي للمجلس، قامت أمانة الأونكتاد بابلاغ المجلس، خلال مناقشاته، بالآثار الادارية والمالية لأية مقترحات يترتب عليها انفاق ما. ويرد أدناه ملخص لفحوى بيانات الآثار المالية التي عممتها الأمانة في هذا الصدد.

ألف - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات: دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو لعام ١٩٧٩ الى الاجتماع مجددا (أ)

١ - طلب مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو لعام ١٩٧٩ من المجلس الدولي للكاكاو أن يقوم، متى اقتنع بأن الظروف الضرورية لاختتام المفاوضات بنجاح قد أصبحت متوفرة، برجاء الأمين العام للأونكتاد أن يحدد تاريخا لعودة المؤتمر الى الانعقاد (ب). وكان يفترض، حين اتخذ هذا القرار، أن المؤتمر سيجتمع في هذه الحال لمدة اسبوع واحد، وقد قدرت الآثار المالية لهذا الاجتماع بمبلغ ٠٠٠ ٩٨ دولار (ج). الا أن المجلس الدولي للكاكاو قد طلب الآن أن ينعقد المؤتمر من جديد لمدة اسبوعين.

٢ - وعلى ذلك، وعلى افتراض أن المؤتمر سيتطلب نفس الخدمات التي وفرت له في الدورة السابقة، أي فريقين من المترجمين الشفويين بأربع لغات وفريقا تحت الطلب، وثلاث قاعات للاجتماعات، و ٧٥ صفحة من وثائق ما بعد الدورة، و ١٠ صفحات من الوثائق يوميا خلال الدورة، فان تكاليف انعقاد دورة للمؤتمر لمدة اسبوعين تقدر بمبلغ ٠٠٠ ١٦٦ دولار.

باء - المقرر ١٩٠ (د - ١٩): الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري: التأمين البحري (د)

١ - يفترض مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B(XIX)/SC.I/L.I أن يوصي بأن تكون الدورة القادمة للفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري، حول موضوع التأمين البحري، لمدة ثلاثة اسابيع، يخصص الأسبوعان الأولان منها للعمل على مستوى الخبراء وفقا للفقرة ٣ من القرار ٣ (د-٦) الذي اتخذه الفريق العامل.

(أ) فحوى الوثيقة TD/B/L.551/Add.2.

(ب) TD/COCOA.5/8.

(ج) TD/COCOA.5/L.2/Add.1.

(د) فحوى الوثيقة TD/B/C.4/ISL/L.52/Add.1.

Digitized by UNOG Library

٢ - فاذا افترضنا أن الاجتماع أسبوعين على مستوى الخبراء سيتطلب ترجمة شفوية بست لغات، وسيحتاج الى ما مجموعه ٤٠ صفحة من الوثائق، فان كلفة خدمة مثل هذا المؤتمر تقدر بـ ٠٠٠ ٨٠ دولار ٠

٣ - ويعني مشروع المقرر المذكور، ضمنا، أن مدة الدورة السابعة للفريق العامل المعني بتشريع النقل البحرى ستصبح تبعا لذلك أقصر أسبوعا ٠ ويقدر مايتم اقتصاده من كلفة خدمات الاجتماعات بسبب هذا التقليص بمبلغ ٠٠٠ ٦٧ دولار، على أساس الترجمة الفورية بست لغات و ٤٠ صفحة من وثائق الدورة ٠

٤ - وعلى ذلك فان الكلفة الصافية لخدمات الاجتماعات الناشئة عن التغييرات المذكورة أعلاه في جدولة الاجتماعات تقدر بمبلغ ٠٠٠ ١٣ دولار ٠

جيم - القرار ١٨٩ (د - ١٩) : مساهمة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (هـ)

١ - تقترح الفقرة ١ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/L.547 أن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يدعو الى انعقاد فريقا حكوميا دوليا رفيع المستوى ليعد مسودة لمساهمة الأونكتاد في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية ٠

٢ - فاذا افترضنا أن الفريق سيجتمع في جنيف في ربيع ١٩٨٠، لمدة أسبوع ونصف الأسبوع، وسيوفر له فريق للترجمة الفورية بست لغات ومعه فريق تحت الطلب، وسيحتاج الى قاعتي اجتماعات و ٣٠ صفحة من الوثائق، فان التكاليف المباشرة لخدمة اجتماعات هذا الفريق تقدر بـ ٠٠٠ ٨٠ دولار ٠

(هـ) فحوى الوثيقة TD/B/L.547/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس

الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية(أ)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
أستراليا
اسرائيل
أفغانستان
اكوادور
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بورما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فيبت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليختنشتاين
لكسمبرغ
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
يوغوسلافيا
اليونان

(١٢١)

(أ) انظر الفقرة ٣٠٧ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع

الدول الأعضاء في لجان المجلس الرئيسية[1]

لجنة السلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
أستراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية — الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواي
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان (٩٥)

---

(١) انظر الفقرة ٣٣٠ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

لجنة المصنوعات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية — الاتحادية)
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٥)

Digitized by UNOG Library

لجنة النقـــل البحـــري

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواي
اوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر

الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام

قطـــر
كنـــدا
كوبـــا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصـــر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنـــدا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٩١)

Digitized by UNOG Library

لجنة نقـل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية — الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر

الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام

قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٨٧)

Digitized by UNOG Library

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية — الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواي
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس

جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين

فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٦)

Digitized by UNOG Library

الجزء الثانـــي

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من
دورته التاسعة عشـــــرة

المعقود في قصر الأمم بجنيف ، في ٢٣ تشرين
الثاني / نوفمبـــــر ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

PAGE BLANCHE

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ عملا بمقرر المجلس ٢٠٣ (د ــ ١٩) بشأن الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد لعام ١٩٧٩، انعقد الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة للمجلس في قصر الأمم بجنيف، في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩[1].

---

(١) للاطلاع على عرض كامل للمداولات أثناء الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة، انظر المحضر الموجز للجلسة ٥٢٦ (TD/B/SR.526).

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

مسائـــل أخـــــرى

(البند ١٢ مـن جدول الأعمال)

ألف ــ الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد لفترة السنتين ١٩٨٠ــ١٩٨١ : تقرير الفرقة العاملة

٢ ــ في الجلسة ٥٢٦ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، قام رئيس الفرقة العاملة للدورة التاسعة عشرة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد بعرض تقـــرير الفرقة العاملة الذى يرد نصه في المرفق الثاني لهذا التقرير •

٣ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان اعضاء مجموعته يتحفظون في موقفهم ازاء الزيـادات في الميزانية البرنامجية المقترحة ويحتفظون بالحق في ابداء موقفهم النهائي من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ في نيويورك خلال مناقشتها في الجمعية العامة •

٤ ــ وقال ممثل مدغشقر ان هناك تفاوتا بين الزيادة في برنامج العمل الذى وضعته الـــدول الأعضاء لأمانة الأونكتاد وبين الميزانية البرنامجية المقترحة ، التي اقتصر الطلب فيها على عـــدد محدود جدا من الوظائف الجديدة من الفئة الفنية • ولو جرى التشاور مع المجلس في وقت مسبق كاف لكان في امكانه أن يضع مقترحات للوفاء بالاحتياجات الحقيقية للامانة •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥ ــ في الجلسة ذاتها أحاط المجلس علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية المقترحة للأونكتاد لفترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ (انظر المرفق الثاني أدناه) وطلب الى الأمين العـام للأونكتاد أن يحيل التقرير ، مصحوبا بالملاحظات التي أبديت عليه ، الى الأجهزة المختصة فـــي الأمم المتحدة للنظر فيه •

باء ــ القرار الذى اعتمدته اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

٦ ــ في الجلسة ٥٢٦ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ استرعى الرئيس الانتباه الى قرار اعتمدته اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك (TD/IPC/CF/CONF/IC/3) ، طلبت فيه اللجنة الى المجلس أن يعمد ، في الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة ، الى توصية الجمعية العامة باتخاذ الترتيبات الملائمة لتسليف الاموال اللازمة للتمكين من تمويل الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق المشترك ، في حدود مجمـــوع لا يتجاوز ١ر٨ مليون دولار •

٧ ــ وأضاف أن اللجنة المؤقتة لم تتخذ أى قرار بشأن طابع ونطاق الأعمال التحضيرية التـــي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق • فمثل هذه القرارات سيتخذها مؤتمر التفاوض نفسه وقت اعتمـــاد

Digitized by UNOG Library

النظام الأساسي • والسبب الذى يدعو الى تقديم توصية الى الجمعية العامة في المرحلة الراهنة هو ضمان أنه سيكون في الامكان توفيرها بمجرد التوقيع على النظام الاساسي واتخاذ المؤتمر للقرارات المتصلة بالموضوع • فلو لم تقدم هذه التوصية الى الجمعية العامة في دورتها الحالية لما أمكن بدء العمل الا بعد نظر الجمعية العامة في المسألة في دورتها الخامسة والثلاثين ، في نهاية ١٩٨٠•

٨ ــ وفي هذا الصدد استرعى الرئيس الانتباه ايضا الى نص عمم بصورة غير رسمية على أعضاء المجلس يتضمن مشروع قرار بشأن الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق المشترك •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٩ ــ في الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع القرار الذى عرضه الرئيس (للاطلاع على النص، انظر المرفق الأول ، القرار ٢٠٦ (د ــ ١٩)) (٢).

١٠ــ صرح المتحدث باسم المجموعة دال بأن أعضاء مجموعته يتمسكون بالتحفظ الذى أبدوه في الجلسة الختامية للدورة الثانية للجنة المؤقتة ، بمعنى أنهم لا يرون أنه أصبح من الضرورى اتخاذ قرار بشأن تمويل الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء عمليات الصندوق المشترك ، ما دام الاتفاق الفعلي على انشاء الصندوق المشترك لم يوضع بعد في صيغته النهائية • وأضاف أن مجموعته ترى أن البت في هذه المسألة ينبغي أن يتم في مؤتمر التفاوض نفسه • وقال ان بلدان المجموعة دال ، وان كانت لا تعارض اعتماد القرار على أساس ألا يتم تقديم السلفة الواجبة السداد الا بعد أن يكون مؤتمر التفاوض بشأن الصندوق المشترك قد وضع الصيغة النهائية لنص الاتفاق ، فانها تتحفظ في موقفها من الآثار المالية المترتبة على ذلك •

جيم ــ خدمة اجتماعات الأونكتاد

١١ ــ في الجلسة ٥٢٦ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ عرض ممثل فرنسا مشروع قرار بشأن خدمة اجتماعات الأونكتاد (TD/B/L.553) مقدما من كل من اسبانيا وفرنسا ، وأدلى بتعديل شفوى عليه • ولاحظ أن الغرض من مشروع القرار هو استرعاء انتباه الجمعية العامة الى الصعوبات التي تواجهها بصفة خاصة الوفود التي ليست الانكليزية لغة عملها ، فيما يتعلق بتوزيع الوثائق وتوفير الترجمة الشفوية لاجتماعات الأونكتاد • وقال ان تلك الصعوبات ترجع الى تسارع خطى النشاط في الأونكتاد ؛ وعلى ذلك فلا ينبغي النظر الى مشروع القرار على أنه ينطوى على أى نقد

---

(٢) للاطلاع على بيان بالآثار المالية ، انظر المرفق الرابع ، الفرع جيم أدناه •

Digitized by UNOG Library

لأى قسم من أقسام الأمانة بل انه بالاحرى يدعم الجهود المبذولة لتمكين الأمانة من كفالة توزيع مناسب للوثائق وتوفير خدمات الترجمة الشفوية في ظل أفضل الظروف .

١٢ــ وقال ممثل اسبانيا ان وفده شارك في تقديم مشروع القرار لأنه يرى من الضرورى الاهتداء الى حلول اساسية للمشاكل الخطيرة التي اشتمل عليها • ولا يعني هذا أنه ينبغي نبذ حلول عملية أخرى ، ربما تكون اكثر قابلية للتحقيق الفورى • وأضاف أن هذه القضية هي بلا ريب مما سوف تكرس له اللجنة المخصصة للترشيد اهتمامها ، ولكن مشروع القرار لا يستبعد جهودا تبذل في مجالات مكملة بغية البحث عن حلول للمشكلة الأساسية •

١٣ــ وأعرب ممثل كوبا ، الذى تحدث نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ، وممثل غانا ، الذى تحدث نيابة عن المجموعة الافريقية ، وممثل ايرلندا ، الذى تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، وممثل فنلندا ، الذى تحدث أيضا نيابة عن السويد والنرويج ، وممثل سويسرا ، عن تأييدهم لمشروع القرار •

١٤ــ وقال ممثل قطر ، يسانده في ذلك ممثل المملكة العربية السعودية ، ان الصعوبات التي تواجهها الوفود الناطقة بالعربية ، والناشئة عن عدم اتاحة الوثائق والترجمة الشفوية باللغة العربية تعوق مشاركة تلك الوفود مشاركة فعالة في المفاوضات التي تجرى في الأونكتاد ، وبالتالي في الجهد المبذول لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • ولاحظ في هذا الصدد أن الكثير من الوثائق المتصلة بميدان السلع الأساسية لا يصدر باللغة العربية • وقال ان هذه الحالة تؤثر في مدى فهم المشاكل التي ينطوى عليها هذا الميدان وتضعف من استجابتهم لها • وعلى ذلك أعرب عن تأييده لمشروع القرار •

١٥ــ وأعرب ممثل مدغشقر عن تأييده لمشروع القرار ، قائلا ان الصعوبات التي تواجه الوفود التي ليست الانكليزية لغة عملها تؤثر تأثيرا ضارا على مبدأ عالمية الأونكتاد • ولقد احجمت الوفود ، في بعض المناسبات ، حتى عن الاشتراك في دورات تفاوضية غير رسمية لأن تلك الدورات كانت تدار بالانكليزية فقط ، وكانت الوثائق المعروضة عليها بالانكليزية وحدها • وهذا يعوق وفودا عديدة من البلدان النامية • وأنه لأمر أساسي أن يتمكن الجميع من المشاركة في عمل الأونكتاد ، وينبغي بالتالي اتاحة التسهيلات الملائمة لهذه الغاية • وأضاف يقول ان أحكام قرار المؤتمر ١١٤ (د ــ ٥) ستظل حبرا على ورق اذا لم تنتهز الفرصة ، لدى عرض الميزانية البرنامجية المقترحة على اللجنة الخامسة للجمعية العامة ، لاحاطة هذه اللجنة علما بخطورة المصاعب التي تجرى مواجهتها ، وبالرغبة في أن يمنح الأونكتاد الاستقلال الذاتي الادارى اللازم ، بوجه خاص ، لتقوية الخدمات اللغوية •

١٦ــ وأعرب ممثل الصين عن تأييده لمشروع القرار ، قائلا ان الوقت قد حان للبحث عن حل للمشاكل المثارة في مشروع القرار والتي نوقشت مرارا في الماضي • ومن الملائم ، ونحن على أعتاب الثمانينات ، مطالبة الجمعية العامة بتحسين الوضع القائم ، بغية جعل عمل الأونكتاد أكثر فعالية • وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لهذه الغاية في أقرب وقت ممكن ، دون انتظار محصلة عمل اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

١٧ــ وقال ممثل كندا ان موضوع ادخال تحسين على الوثائق وعلى الترجمة الشفوية هو موضوع تنبغي دراسته لا في نيويورك فحسب ، بل وفي جنيف أيضا • وكندا ، اذ تؤيد مشروع القرار ، تفترض أن مناقشات سوف تنعقد في الشهور القادمة ، تشترك فيها الدول الأعضاء في الأونكتاد ، وأمانة الأونكتاد ، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف . والاطار المنطقي لتلك المناقشات هو اللجنة المخصصة للترشيد، وفرقتها العاملة بين الدورات ؛ وسيكون عليهما ، على سبيل الأولوية العالية ، دراسة القضايا المتعلقة بالوثائق ، بما في ذلك ترجمتها ، وقضايا الترجمة الشفوية ، ومحاولة تحديد حلول بديلة ، وتكاليفها النسبية ، مستهدفة ، كلما أمكن ذلك ، اللجوء الى اعادة توزيع الموارد الراهنة بغية تحسين الخدمات • وتعتقد كندا أنه من المرجح أن يسفر الحل عن كونه مسألة ادارية بقدر ما هو مسألة مالية • وسوف تتمكن اللجنة المخصصة عندئذ ، في دورتها الثانية ، من التقدم بتوصيات محددة الى المجلس في دورته العشرين ، كيما يحيلها الى الأمين العام للأمم المتحدة •

١٨ــ وقال ممثل مالطة ، معربا كذلك عن تأييده لمشروع القرار ، انه اذا كانت قضية خدمات المؤتمرات قضية يمكن أن تناقشها اللجنة المخصصة للترشيد ، فهي قضية تؤثر ايضا على خدمات الترجمة ، اذ أن هذه الخدمات ليست على سبيل الحصر تحت تصرف الأونكتاد • وقد يفيد مشروع القرار في استرعاء انتباه الوفود في نيويورك الى ضرورة ضمان تناسب حجم خدمات الترجمة في جنيف وفي نيويورك مع عدد الاجتماعات التي تعقد في البلدين •

١٩ــ وقال ممثل اليابان انه يشعر ، رغم تعاطف وفده مع المشاغل التي بحثت على تقديم مشروع القرار ، ببعض الهواجس المتصلة بالصياغة ، وخاصة الايحاء الظاهري بأن سبب الحالة غير المرضية السائدة حاليا هو عدم توفير موارد مالية كافية • ومثل هذا التفكير يبدو متعارضا مع الجهود المبذولة لترشيد عمل المجلس • واستدرك يقول ان وفده لن يعارض مع ذلك اعتماد مشروع القرار ، على اساس أن المجلس يقبله دون المساس بالعمل الجاري في اللجنة المخصصة للترشيد •

٢٠ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان المجموعة دال ، اذ تنضم الى توافق الرأى ، فهي ترغب في القول بأن المشروع لا يتصل بميزانية الأونكتاد وبتقرير الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية المقترحة ، وعلى هذا ينبغي حذف عبارة "لدى تقديمه مشروع ميزانية أمانة الاونكتاد" ، من الفقرة ٢ • ثم ان اعتماد مشروع القرار لا يجب النظر اليه باعتباره يعني ان المشاكل الموجودة في الأونكتاد فيما يتعلق بتوزيع الوثائق وتوفير الترجمة الشفوية تتصل اساسا بمسائل تتعلق بخدمات المؤتمرات في مكتب الامم المتحدة بجنيف . ولا ينبغي كذلك اعتبار أن مشروع القرار يحل محل أحكام قرار المؤتمر ١١٤ (د ــ ٥) التي تفرض تدابير ترمي الى اختصار تواتر اجتماعات مختلف أجهزة الأونكتاد وطولها • ومن رأى المجموعة دال أن مشكلة توزيع الوثائق والترجمة الشفوية سوف تجرى دراستها بعناية تحت بند منفصل في اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد ، المدعوة للانعقاد عملا بقرار المؤتمر ١١٤ (د ــ ٥) ، وان اعتماد مشروع القرار لا ينبغي ان يستبق الحكم على نتيجة دراسة اللجنة لتلك المسألة .

Digitized by UNOG Library

٢١- وقال ممثل نيوزيلندا انه في حين أن وفده يتعاطف تعاطفا كاملا مع مشاكل الوفود التي تختلف لغة عملها في اجتماعات الامم المتحدة عن لغتها الاصلية ، فان مشروع القرار لم يعرض الا في وقت متأخر لم يتح له تلقي تعليمات بشأنه • وعلى أية حال فهو يأمل أن تجرى دراسة التدابير المطالب بها في مشروع القرار ، في اطار اللجنة المخصصة للترشيد •

٢٢- وقال ممثل استراليا ان وفده شديد الوعي بمشاكل تلك الوفود التي تجد نفسها مضطرة الى العمل بلغات ليست هي لغتها الاصلية • وأضاف ان مشروع القرار يغطي مجالات ذات أهمية طويلة المدى لكافة الذين تعنيهم مؤتمرات الامم المتحدة • وان وفده لا يعارض مراميه وأغراضه العامة • واستطرد قائلا انه نظرا لأن مشروع القرار ، الذى تترتب عليه آثار مالية في نهاية الأمر ، لم يعمم الا مؤخرا ، فان وفده لم يستطع أن يوليه الدراسة المتعمقة التي يتطلبها ، قبل أن ينضم الى توافق في الرأى بشأنه •

٢٣- وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه لا يسعه الا انضمام الى توافق في الرأى حول مشروع القرار نظرا لان الجهات المسؤولة في بلده ، وخاصة تلك التي تتناول القضايا الصعبة الخاصة باللغات والميزانية في نيويورك ، لم تتح لها بعد فرصة ابداء ملاحظاتها عليه • بيد ان هذا التحفظ الاجرائي لا ينتقص في شيء من الاهمية ، العظمى التي يعلقها وفده على حل المشاكل المثارة في المشروع ، اذ أن الولايات المتحدة تتعاطف تماما مع الوفود التي لا تستعمل الانكليزية كلغة عمل وخاصة في أفرقة الاتصال في المراحل المتأخرة من الاجتماعات • هذا فضلا عن أن وفده يعتقد أن تجهيز الوثائق وطرق العمل هي من المشاكل التي يجب أن تنظر فيها الفرقة العاملة بين الدورات المتفرعة عن اللجنة المخصصة للترشيد ، وكان بوده أن يرى انعكاسا لذلك في مشروع القرار. وأضاف أن التعميم المتأخر لمشروع القرار جعل من المتعذر عليه أن يتخذ موقفا ، وخاصة فيما يتعلق بالاشارات التي وردت في مشروع القرار الى اتخاذ "مايلزم من اجراءات " و " مشروع ميزانية أمانة الأونكتاد " •

٢٤- ولاحظ الرئيس أنه على الرغم من بعض المخاوف التي أعرب عنها بصدد مشروع القرار فليس منها ما يبلغ حد الوقوف في طريق توافق الآراء • واقترح أن يعتمد المجلس مشروع القرار على أساس أن التعليقات التي أبديت بشأنه سوف تنعكس بالكامل في المحضر •

٢٥- وتلبية لطلب ممثل فرنسا ، وافق ممثلا استراليا والولايات المتحدة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء بشرط أن تنعكس التحفظات التي ابديت بالكامل في محضر الجلسة •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٦- في الجلسة ٥٢٦ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B/L.553 على أساس أن التعليقات التي ابديت بشأنه سوف تنعكس بالكامل في المحضر الموجز للجلسة (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول ، القرار ٢٠٧ (د - ١٩)) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها
(البند ١١ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة

٢٧ - افتتح رئيس المجلس، السيد ا • فرنون (نيوزيلندا) الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ •

باء - العضوية والحضور (٣)

٢٨ - كانت الدول التالية الأعضاء في المجلس ممثلة في الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواى ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلندا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، العراق ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، مالطه ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان •

٢٩ - ومثل في الدورة كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣٠ - ومثلت في الدورة الوكالتان المتخصصتان التاليتان : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية .

٣١ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة : أمانة الكومنولث ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والاتحاد الاقتصادى الاوروبي •

---

(٣) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، أنظر TD/B/INF.94 .

Digitized by UNOG Library

جيم - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد

٣٣ - وفي الجلسة ٥٢٦ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ جرى ابلاغ المجلس بتغيير اتفق عليه في عضوية الفرقة العاملة حلت بمقتضاه الجماهيرية العربية الليبية محل نيجيريا وصادق المجلس على هذا التغيير في العضوية [٤].

دال - تنقيح النظامين الداخليين للمجلس ولجانه الرئيسية

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٣ - قرر المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة [٥] أن يشكل ، تطبيقا للماده ٨١ من نظامه الداخلي ، فرقة عاملة محدودة العضوية [٦] للنظر في التعديلات المقترحة للمادة ١٨ والمادة ١٩ والمرفق الأول من نظامه الداخلي ، وتقديم تقرير الى المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة .

٣٤ - ونظر المجلس في جلسته ٥٢٦، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩، في تقرير الفرقة العاملة (TD/B/L.550) .

٣٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان أعضاء مجموعته كانوا يعقدون الأمل على أن يكون في الامكان التوصل الى اتفاق بشأن مبدأ الاحتفاظ بمكتب المجلس خلال دورتين عاديتين متعاقبتين ، وهو أمر يشعرون بأنه يحقق الكفاءة في أعمال المجلس ، الا أنهم يأسفون لأن هذا الرأى لم تشاطرهم فيه المجموعات الأخرى ، بيد أنهم ينضمون مع ذلك الى توافق الرأى بشأن التوصيات المقدمة من الفرقة العاملة .

---

(٤) للاطلاع على عضوية الفرقة العاملة بعد اجراء هذا التغيير أنظر المرفق الثاني ، الحاشية (ب) .

(٥) أنظر TD/B/770 ، الفقرة ٣٥٤ .

(٦) كانت العضوية في الفرقة العاملة كما يلي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، ايطاليا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ساحل العاج ، الصين ، الفلبين ، قطر ، كوبا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٦ - في الجلسة ذاتها قرر المجلس اعتماد التعديلات التي أوصت بها الفرقة العاملة (TD/B/L.550) في نظامه الداخلي والتصريح للأمانة بادراجها في النظام الداخلي للمجلس والمرفق الأول لهذا النظام [٧] (للاطلاع على نصوص التعديلات ، أنظر المرفق الثالث أدناه) .

هاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١١ (ح) من جدول الأعمال)

٣٧ - في الجلسة ٥٢٦، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، عرض ممثل الأمين العام للأونكتاد مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.551) تشتمل على التغييرات التي يقترح ادخالها على الجدول الزمني للاجتماعات في الجزء المتبقي من عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٠ كما أقره المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة (المقرر ٢٠٣ (د - ١٩)) . وقال فيما يتعلق بمسألة ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي التي طلب المجلس ، في مقرره ١٤٤ (د - ١٦)، من الأمين العام للأونكتاد ابقاءها قيد الاستعراض المستمر بمساعدة خبراء رفيعي المستوى تعينهم الحكومات حسب الاقتضاء ان الأمين العام للأونكتاد على وشك التشاور مع منسقي المجموعات الاقليمية بغية عقد فريق للخبراء كهذا من ١١ الى ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٠ .

٣٨ - وقدم ممثل الأمين العام للأونكتاد بيانا بالآثار المالية [٨] .

٣٩ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان الجدول الزمني للاجتماعات الذى اعتمده المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة كان مكتظا بالفعل الى حد ما . ويتضح من التجربة انه عندما يكون الجدول الزمني مكتظا لا تستطيع الأمانة اعداد الوثائق في الوقت المناسب ؛ ولا تجرى أعمال الاجتماعات بصورة فعالة ، ولا تتمكن الوفود من الاستعداد ؛ وفي السعي الى الكمية تهدر النوعية . والآن يتعين على المجلس أن يضيف عددا آخر من الاجتماعات الى تلك التي سبق أن وضعت فيما يتعلق بعام ١٩٨٠ . ومن شأن زيادة عدد الاجتماعات أن يؤدى الى اجهاد وأيضا الى مخاطر حقيقية من ناحية فعالية الاجتماعات المدرجة في الجدول الزمني . وتولي المجموعة دال أهمية كبيرة الى زيادة فعالية أعمال الأونكتاد بصفة عامة ، وترى مايلي : (أ) لا ينبغي ادراج اجتماعات جديدة الا اذا أمكن للامانة أن تضمن اعداد الوثائق في الوقت المناسب ، حسبما هو

---

(٧) انظر المرفق الأول ، " مقررات أخرى " . وستصدر نصوص هذه التعديلات ، ونص تعديل للمادة ١ إعتمد في الجزء الأول من الدورة التاسعة عشرة، بوصفها TD/B/16/Rev.2/Amend.3 .

(٨) يرد نص البيان (TD/B/L.551/Add.1) في المرفق الرابع .

Digitized by UNOG Library

وارد في الفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) ؛ (ب) أن تقدم الأمانة الى المجلس في دورته العشرين بيانا عن مركز الوثائق فيما يتعلق بكافة الاجتماعات الواردة في الجدول الزمني ، وفقا للفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) . وقال ان المجموعة دال على استعداد للاضطلاع ، استنادا الى مثل هذا البيان ، ببحث امكانية تأجيل بعض الاجتماعات اذا لم يكن في الامكان تقديم الخدمات لها بصورة مناسبة . ولا ينبغي أن يكون الهدف هو زيادة عدد الاجتماعات ، بل تأمين أن يكون العمل منظما بطريقة تضمن استخدام الموارد ، بما في ذلك الترجمة الشفوية ووقت الوفود ، بأقصى فعالية . وأضاف انه بوسع المجموعة دال أن توافق على تغيير موعد الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الى ٩ ـ ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، على أساس أن يقوم المجلس ، في دورته العشرين ، باعادة النظر في مسألة مدة انعقاد هذا المؤتمر في ضوء نتائج الدورة الرابعة للجنة المؤقتة .

٤٠ ـ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان بوسع مجموعته أن تقبل وضع مواعيد لاجتماع لخبراء رفيعي المستوى بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي ، استنادا الى مقرر المجلس ١٤٤ (د ـ ١٦) ، بيد أنها تتوقع أن يعهد الأمين العام للأونكتاد ، قبل ارسال الدعوات الى عقد الاجتماع ، الى اجراء مشاورات كاملة بشأن الشكليات ، المتوخاة فيما يتعلق بالاجتماع بما في ذلك تكوين التمثيل ، وفقا للاجراءات المبينة في الفقرة ٨ من قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤١ ـ قرر المجلس ، في جلسته ٥٢٦ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية ، اقرار التغييرات المقترح ادخالها على الجدول الزمني للاجتماعات في الجزء المتبقي من عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٠ (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٠٥ (د ـ ١٩) .

٤٢ ـ وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان بلده على استعداد للاشتراك في اجتماع الخبراء رفيعي المستوى بشأن الترابط ، نظرا لأن ثمة توافقا في الرأي بين أعضاء المجلس على عقد مثل هذا الاجتماع . وصرح أيضا بأن وفده اشترك بصورة ايجابية في المفاوضات في الجزء الأول من الدورة التاسعة عشرة للمجلس ، التي لم تصل للأسف الى اتفاق بشأن عقد اجتماع كهذا ، وعلى ضوء هذه النتائج فان وفده يؤمن بأنه من غير المناسب في الوقت الحالي عقد اجتماع للخبراء بشأن الترابط . وبينما انضم وفده الى توافق الرأي بشأن مقرر المجلس ١٤٤ (د ـ ١٦) ، فان هذا المقرر ينص على تعيين هؤلاء الخبراء " حسب الاقتضاء " . وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي جرت منذ ذلك الوقت وعدم الاتفاق بين الدول الأعضاء على تكوين وولاية فريق بشأن الترابط ، سواء في الدورة الخامسة للاونكتاد أو في الجزء الأول من دورة المجلس التاسعة عشرة ، فان وفده لا يؤمن مع ذلك بأن من شأنه اجراء كهذا أن يخدم مصالح الدول الأعضاء .

Digitized by UNOG Library

واو — الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

(البند ١١ (ط) من جدول الأعمال)

٤٣ — قامت أمانة الأونكتاد ، فيما يتعلق بمناقشات المجلس ، وبالاشارة الى الاقتراحات المتضمنة في بعض مشاريع القرارات والمقررات ، بتقديم بيانات تتعلق بالآثار المالية المترتبة على الاجراءات المقترحة(٩) ، وذلك عملا بالمادة ٣١ من النظام الداخلي .

زاى — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٤٤ — في الجلسة ٥٢٦ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، لاحظ المجلس أن تقريره عن الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة سيشكل جزءا من تقريره السنوى الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، فأذن للمقرر باعداد التقرير عن الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة حسب الاقتضاء بعد اختتام الدورة .

حاء — اختتام الدورة

٤٥ — في الجلسة ذاتها أعلن الرئيس اختتام الجزء الثاني من الدورة التاسعة عشرة .

---

(٩) ترد البيانات المتعلقة بالآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس في المرفق الرابع .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس
في الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة

القرارات

الصفحة

٢٠٦ (د ـ ١٩) الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء عمليات الصندوق المشترك (البند ١٢ من جدول الأعمال)
قرار مؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ... ١٣٦

٢٠٧ (د ـ ١٩) خدمة اجتماعات الأونكتاد (البند ١٢ من جدول الأعمال)
قرار مؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ... ١٣٧

مقرر

٢٠٥ (د ـ ١٩) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ح) من جدول الأعمال)
مقرر اتخذ في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ ... ١٣٧

مقررات أخرى

تنقيح النظام الداخلي للمجلس

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة
والتنمية في الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة

القرارات

٢٠٦ (د ـ ١٩) ـ الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق المشترك

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يحيط علما بالقرار الذى اعتمدته اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في دورتها الثانية (أ)

(أ) TD/IPC/CF/CONF/IC/3.

Digitized by UNOG Library

يوصي الجمعية العامة باتخاذ الترتيبات الملائمة لتسليف الأموال اللازمة للتمكين من تمويل الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق المشترك ، وذلك في حدود مبلغ لا يتجاوز في مجموعه ٨ر١ مليون دولار .

الجلسة ٥٢٦
٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩

٢٠٧ (د - ١٩) - خدمة اجتماعات الأونكتاد

ان مجلس التجارة والتنمية،

اذ يأخذ في الاعتبار ما تواجهه ، بصورة خاصة، الوفود التي ليست اللغة الانكليزية لغة عملها من صعوبات فيما يتعلق بتوزيع الوثائق وتوفر خدمات الترجمة الشفوية في الجلسات ،

١ - يوصي الجمعية العامة بأن تتفضل باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز الوسائل الموضوعة تحت تصرف مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، وأمانة الأونكتاد ، حتى تتمكن أمانة الأونكتاد من الوفاء بما يقع على عاتقها من التزامات بخصوص توفير الترجمة التحريرية للوثائق والترجمة الشفوية للجلسات وتوزيع الوثائق وفقا لأحكام المادتين ٦٥ و ٧٢ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ؛

٢ - يرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتفضل ، لدى تقديمه مشروع ميزانية أمانة الأونكتاد ، باسترعاء نظر الهيئات المختصة التابعة للجمعية العامة الى هذا القرار عسى أن ينظر فيه بعين القبول .

الجلسة ٥٢٦
٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩

المقرر

٢٠٥ (د - ١٩) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقر ادخال التغييرات المرفقة على الجدول الزمني الذى أقره في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة للاجتماعات خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٧٩ وخلال عام ١٩٨٠ (المقرر ٢٠٣ (د - ١٩)) .

الجلسة ٥٢٦
٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

مرفـــــق

تغييرات في الجدول الزمني للاجتماعات خلال الفترة المتبقيـــــة من عام ١٩٧٩ وخلال عام ١٩٨٠

	التاريخ الجديـــد	التاريخ المقرر ســـابقا
الاجتماع التحضيرى الثاني المعني باللحوم	يحدد فيمـا بعـــد	١٠ ــ ١٤ كانون الأول / ديســـمبر ١٩٧٩
اجتماع الخبراء المعني بترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي ونظام النقد الدولـــي (مقرر المجلس ١٤٤ (د ــ ١٦))	١١ ــ ١٣ شـباط/ فبراير ١٩٨٠ (ب)	
اللجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامـــل للســـلع الأساسية ، الدورة الرابعة	١٨ ــ ٢٩ شباط/ فبرايـــر ١٩٨٠	ـــ ـــ
مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشـاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة الرابعة	٩ ــ ١١ نيســـان / ابريـــل ١٩٨٠	١٧ ــ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونـــة دولية لقواعد الســـلوك فـي نقـــل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة (ج)	٢١ نيسان /ابريل ــ ٦ أيار/مايو ١٩٨٠	ـــ ـــ
مؤتمر الأمم المتحدة لوضع اتفاقية بشـــأن النقل الدولي المتعـــدد الوسائط ، الدورة الثانيـــة	٨ ــ ٢٣ أيـــار/ مايـــو ١٩٨٠	ـــ ـــ
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية، الدورة الاستثنائية الأولى (د)	١٩ ــ ١٧ حزيران / يونيـــه ١٩٨٠	٢١ ــ ٢٩ نيســـان / ابريـــل ١٩٨٠

(ب) رهنا بتأكيد هذا التاريخ .

(ج) رهنا بموافقة الجمعية العامـة .

(د) تحضيرا لهذه الدورة، ستعقد الاجتماعات التالية بناء على طلب المجموعات الاقليمية :

ثلاثة اجتماعات تحضيرية للخبراء الحكوميين من البلدان الناميـــة	١٧ آذار/ مـارس ــ ٣ نيسان / ابريل ١٩٨٠
اجتماع تحضيرى للخبراء الحكوميين من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٧ ــ ١٨ حزيـــران / يونيـــه ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

مرفق (تابع)

	التاريخ الجديد	التاريخ المقرر سابقا
لجنة النقل البحرى ، الدورة التاسعة	١ - ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠	٥ - ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٠

مقررات أخرى

تنقيح النظام الداخلي للمجلس

قرر المجلس ، في جلسته ٥٢٦ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، تعديل المادة ١٨ والمادة ١٩ والمرفق الأول من نظامه الداخلي على النحو التالي :

يستعاض عن المادة ١٨ بما يلي :

المادة ١٨

ينتخب المجلس من بين أعضائه ، في بداية أول جلسة لكل دورة عادية ، رئيسا وعشرة نواب للرئيس ومقررا ، فيتكون منهم مكتب المجلس . وتراعى المراعاة الواجبة ، في انتخاب أعضاء المكتب ، الحاجة الى كفالة التوزيع الجغرافي العادل .

يستعاض عن الفقرة ٢ من المادة ١٩ بما يلي :

٢ - يخضع منصبا رئيس المجلس ومقرره للتعاقب فيما بين المجموعات ، وفقا للترتيب الدولي الوارد في المرفق الأول لهذا النظام الداخلي . ولا يجوز لأية مجموعة (عدا المجموعة ألف) أن تتولى منصبي الرئيس والمقرر معا في أية دورة عادية .

يستعاض عن المرفق الأول بما يلي :

المرفق الأول

تعاقب المجموعات في انتخاب رئيس المجلس ومقرره

اعتبارا من أول دورة عادية في عام ١٩٨٠ تتبع الصيغة التالية لتعاقب المجموعات في انتخاب رئيس المجلس في كل دورة من الدورات العادية :

Digitized by UNOG Library

الدول الاعضاء في المجموعة دال ؛
الدول الافريقية الأعضاء في المجموعة ألف ؛
الدول الأعضاء في المجموعة باء ؛
الدول الآسيوية ويوغوسلافيا ، الأعضاء في المجموعة ألف ؛
الدول الأعضاء في المجموعة جيم ؛
الدول الأعضاء في المجموعة باء .

واعتبارا من أول دورة عادية في عام ١٩٨٠ ، تتبع الصيغة التالية لتعاقب المجموعات في انتخاب مقرر المجلس في كل دورة من الدورات العادية :

الدول الأفريقية الأعضاء في المجموعة ألف * ؛
الدول الأعضاء في المجموعة دال ؛
الدول الأعضاء في المجموعة جيم ؛
الدول الآسيوية ويوغوسلافيا ، الأعضاء في المجموعة ألف ؛
الدول الأعضاء في المجموعة باء .

ولا يجوز في أي دورة عادية، انتخاب ممثلي دول أعضاء في أي فئة من الفئات الخمس المذكورة أعلاه لمنصبي الرئيس والمقرر معا . وفي الدورات العادية التي ينتمي فيها الرئيس والمقرر كلاهما ، وفقا لنظام التعاقب القائم ، الى نفس المجموعة ، تؤجل تلك المجموعة تقديم مرشحها لمنصب المقرر ، وتشغل المجموعة التي تليها في الترتيب منصب المقرر .

---

* وذلك باستثناء الدورة العادية الأولى في عام ١٩٨٠ ، للسبب التالي : انتخب المجلس في دورته العادية التاسعة عشرة المعقودة في عام ١٩٧٩ ، وفقا للمرحلة التي بلغها التعاقب الدوري ، ممثلا لدولة من الدول الأعضاء في المجموعة باء لمنصب الرئيس ، وقد اقتضى ذلك أن أجلت هذه المجموعة تقديم مرشحها لمنصب المقرر ، وهو ما كان يحق لها وفقا للمرحلة التي بلغها التعاقب الدوري ، وشغل منصب المقرر في الدورة المذكورة ممثل للمجموعة التي تليها في الترتيب ، وهي الدول الافريقية الأعضاء في المجموعة ألف . وتبعا لذلك ، سوف تشغل المجموعة باء منصب المقرر في الدورة العادية الأولى في عام ١٩٨٠ ، وتشغله المجموعة دال في الدورة العادية الثانية في عام ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل

(الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١)

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ١٠
ألف - استعراض عام	١١ - ٣٢
باء - التوجيه التنفيذي والادارة	٣٣ - ٤٢
جيم - المسائل المتعلقة ببرامج معينة	٤٣ - ١٣٨
١ - النقد والتمويل والتنمية	٤٣ - ٦٥
٢ - السلع الأساسية	٦٦ - ٧٦
٣ - المصنوعات وأنصاف المصنوعات	٧٧ - ٨٢
٤ - النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط	٨٣ - ٨٧
٥ - نقل التكنولوجيا	٨٨ - ١٠٠
٦ - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٠١ - ١٠٨
٧ - التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	١٠٩ - ١١٤
٨ - أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية	١١٥ - ١٢٧
٩ - التأمين	١٢٨ - ١٢٩
١٠ - تيسير التجارة	١٣٠ - ١٣٨
دال - دعم البرنامج	١٣٩ - ١٤٣
هاء - بيانات ختامية	١٤٤ - ١٦٦
واو - اعتماد تقرير الفرقة العاملة	١٦٧

Digitized by UNOG Library

مقـــدمة

١ ــ عملا بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٠٣ (د ــ ١٩) ، اجتمعت الفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد في الفترة من ١٩ الى ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ للنظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ــ١٩٨١ . وكان معروضا عليها ، في هذا الصدد ، المقترحات المنقحة للبرنامج والميزانية تحت الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ (A/C.5/34/27) (أ) . وتكملة لهذه الوثيقة أتاحت أمانة الأونكتاد للفرقة العاملة (بالانكليزية فقط) ورقة عمل داخلية أعدتها الأمانة تتضمن تفاصيل عناصر البرنامج للباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة . وعبرت وفود عديدة عن تقديرها للمعلومات التي توفرت على هذا النحو .

٢ ــ وافتتح الدورة رئيس مجلس التجارة والتنمية الذى أعلن انه أبلغ بالتغيير المتفق عليه الذى طرأ على عضوية الفرقة العاملة والذى يستعاض بمقتضاه عن نيجيريا بالجماهيرية العربية الليبية . وقال انه يفهم ان هذا الاحلال يستدعي التصديق عليه من قبل المجلس في دورته التاسعة عشرة المستأنفة عندما يتلقى تقرير الفرقة العاملة (ب) .

٣ ــ وعقدت الفرقة العاملة ما مجموعه سبع جلسات . وانتخبت في جلستها الافتتاحية المعقودة في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ السيد ى . عريبي (الجماهيرية العربية الليبية) رئيسا لها ، والآنسة ايديث بروس (الولايات المتحدة الأمريكية) نائبة للرئيس ومقررة .

(أ) عممت في الأونكتاد تحت الرمز (TD/B/761) . وصدر تصويب للوثيقة (A/C.5/34/27/Corr.1) بعد اختتام الدورة ، في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . وأتيح ، على أساس غير رسمي ، نص غير مهيأ للنشر من الوثيقة ، بالانكليزية فقط ، لأعضاء الفرقة العاملة ، وذلك في موعد سابق للدورة . وأسف عدد من الوفود لتأخر توزيع الوثيقة الرسمية ، ولكونها لم تتوفر ، حتى موعد افتتاح الدورة ، بلغات ثلاث من اللغات الرسمية .

(ب) تبعا لذلك ، أضحت عضوية الفرقة العاملة على النحو التالي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، بولندا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السنغال ، السودان ، السويد ، الصين ، فرنسا ، الفلبين ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، المكسيك ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

Digitized by UNOG Library

٤ - ووافقت الفرقة العاملة اجمالا على الجدول الزمني الموضوع للنظر في برامج النشاط ، والمقترح من الأمانة في مرفق برنامج العمل المشروح الوارد في الوثيقة TD/B(XIX)/WP/L.1 ، مع العلم بأن البرنامج باء (التوجيه التنفيذي والادارة) والبرنامج دال (دعم البرنامج) سيتم أيضا النظر فيهما .

٥ - ومثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة (ج) : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بولندا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السنغال ، السودان ، السويد ، الصين ، فرنسا ، الفلبين ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، المكسيك ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

٦ - ومثلت أيضا الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد غير الأعضاء في الفرقة العاملة : اثيوبيا ، اسبانيا ، استراليا ، بنما ، تركيا ، تونس ، الجزائر ، غابون ، غانا ، مالطة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هايتي .

٧ - ومثلت في الدورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٨ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٩ - ومثلت في الدورة المنظمة الحكومية الدولية التالية : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

١٠ - ومثلت في الدورة المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان من الفئة العامة : الاتحاد المسيحي الديمقراطي العالمي ، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

ألف - استعراض عام

١١ - لاحظ نائب الأمين العام للأونكتاد ان الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس المقررات التي اتخذت في الدورة الخامسة للمؤتمر وتسير في الاتجاهات الرئيسية الثلاثة لعمل المنظمة . فقد كان هناك ، أولا ، اعتراف واضح بالدور التفاوضي الرئيسي الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتفويض محدد بالمضي بأسرع ما يمكن في المفاوضات التي انطلقت في الدورة الرابعة للمؤتمر وعززت في الدورة الخامسة للاونكتاد ، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وجوانبه الانمائية ، والمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، والممارسات التجارية التقييدية .

١٢ - ثانيا ، اتخذ المؤتمر عددا من المقررات الرامية الى تقوية الأنشطة في المجالات الجديدة نسبيا ، حيث ثبت أن الأعمال التي أنجزت منذ الدورة الرابعة للاونكتاد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة

(ج) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر TD/B(XIX)/WP/INF.1 .

Digitized by UNOG Library

للبلدان النامية • وقد قرر المؤتمر الشروع في برنامج عمل جديد شامل لفائدة أقل البلدان نموا ، وذلك بوصفه احدى أولوياته الرئيسية ، وركز ، في ميدان التكنولوجيا ، بوجه أخص على مشكلة القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، بما في ذلك قضايا السياسة الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المشكلة وتوسيع نطاق أنشطة التعاون التقني • وكان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مجالا متشعبا آخر من المجالات التي توصل فيها المؤتمر الى اتفاق هام بشأن نطاق البرنامج وطرائق تنفيذه على حد سواء • وفي مجال المصنوعات ، كان لابد من انجاز أعمال بشأن الموضوع الهام المتمثل في الحمائية والتكييف الهيكلي • وقد تم الاتفاق على برنامج عمل يقتضي من الأونكتاد القيام باستعراض سنوي للأنماط العالمية للانتاج والتجارة وذلك بهدف تحديد أكثر العناصر علاقة بالتوصل الى تقسيم دولي فعال للعمل • واتخذت كذلك مقررات هامة في ميدان النقل البحري ، مع الاشارة بوجه خاص الى تمويل السفن والمساعدة التقنية ، واقتسام شحنات البضائع السائبة وانهاء العمل تدريجيا بنظام التسجيل المفتوح •

١٣ــ ثالثا ، هناك عدد من القضايا ذات الأهمية الحاسمة التي لم يتسن التوصل الى اتفاق بشأنها في الدورة الخامسة للمؤتمر والتي أحيلت الى الجهاز الدائم لاتخاذ اجراء آخر •

١٤ــ وأبرزت الميزانية البرنامجية تغييرات هامة في برنامج عمل الأونكتاد ، تجلت في تعريف بعض البرامج وفي محتواها ، بل وفي التغييرات التي تمس العناصر البرنامجية على مدى كامل فترة السنتين الحالية والفترات المقبلة . وفي اطار تلك الخلفية ، أبرزت مقترحات الميزانية البرنامجية الحاجة الى التوفيق بين النزعة السائدة المتمثلة في التقشف المالي وبين متطلبات البرنامج والاحتياجات من الموارد لمجموع أنشطة الأونكتاد • بل ان ما طلب من الموارد يقل عما قدر انه لازم لتنفيذ برنامج العمل بأسرع وأنجع وجه مستصوب على ضوء قرارات الأونكتاد • وفي الجملة ، طلب فقط احداث ١١ وظيفة اضافية من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة ، في حين ان من المزمع كذلك اعادة تصنيف ثلاث وظائف (احداها من فئة الخدمات العامة الى الفئة الفنية) • وتمثل التقديرات نموا حقيقيا بنسبة ٣ر٧ في المائة في تكلفة مواصلة برنامج العمل الموضوع في الفترة ١٩٧٨ــ١٩٧٩ ، ولم يقترح أي نمو فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين ، وأفرقة الخبراء المخصصة أو السفر ، أو الطباعة والتجليد الخارجيين • ولئن كانت الاحتياجات من الموارد للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، نظرا لأنها غير متكررة ومحددة بفترة زمنية ، قد حذفت من الأساس ولم تحسب في النمو الحقيقي ، فان بعض أوجه الانفاق كالمساعدة المؤقتة العامة ، والعمل الاضافي ، تدار على أساس مركزي ووزعت على البرامج وفقا لحجمها • والأثر الفعلي لهذه النفقات خلال فترة السنتين قد يختلف الى حد بعيد عن نمط توزيعها الحسابي •

١٥ــ واعتبارا لما تميزت به الزيادة في الموارد من تواضع كبير بالقياس الى برنامج العمل الآخذ في التوسع السريع ، وبوجه خاص عملية التفاوض الدائبة ، فان تنفيذ برنامج العمل ، وخاصة

Digitized by UNOG Library

الأولويات النسبية بين عناصر البرنامج ، سيتطلب اعادة النظر على ضوء القرارات التي يتخذها الجهاز الدائم • ويحتمل أن تتأثر هذه القرارات بشكل ملحوظ بتقدم المفاوضات الجارية الآن في الأونكتاد وبتطورات الحالة الاقتصادية العالمية ، وبوجه أخص بمقررات الجمعية العامة بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات والمفاوضات العالمية المقترحة •

١٦ — وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه في الوقت الذى يجب فيه أن تتاح للأونكتاد موارد كافية لتنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الخامسة للمؤتمر ، ووفقا لتشديد لجنة البرنامج والتنسيق على الأنشطة التجارية والانمائية ، فقد وضع الأمين العام للأمم المتحدة حدا شاملا للنمو الحقيقي لميزانية الأمم المتحدة بنسبة ٨ر٠ في المائة • وفي حين أن النمو بالنسبة الى الأونكتاد يمكن أن يتجاوز قليلا ذلك الحد فهو يتساءل عما اذا كان معدل ٣ر٧ في المائة المقترح ينسجم معه • ونظرا للتأخر في تلقي الوثائق بجميع اللغات ، فهو يحتفظ لمجموعته بامكانية مواصلة دراسة البرامج في الدورة القادمة للفرقة العاملة على ضوء القرارات والتوصيات النهائية للجمعية العامة . وكما ذكرت المجموعة باء في الدورة الخامسة للاونكتاد ، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة الجديدة الى أقصى حد ممكن عن طريق اعادة توزيع الموارد والتحويلات من الأنشطة التي تم انجازها او ايقافها أو تخفيض حجمها • وللفرقة العاملة أن تقرر ما اذا كانت الموارد المعتزم تكريسها لكل برنامج وبرنامج فرعي تنسجم مع القرارات المستند اليها •

١٧ — وذكر أن كثيرا من النقاط التي أثارها أعضاء المجموعة باء في الاجتماع السابق للفرقة العاملة المعنية بالميزانية البرنامجية في عام ١٩٧٧ مازالت صحيحة ، وخاصة تلك المتعلقة بالحاجة الى تحديد السند التشريعي ، وعلاقة البرامج بالعمل الجارى في هيئات حكومية دولية أخرى ، واستخدام الخبراء الاستشاريين • وكما في الماضي ، لا يوجد غالبا تبيان واضح للسند التشريعي المحدد الذى يقوم عليه البرنامج المقترح ، كما لا يوجد تمييز واضح بين البرامج المستندة الى سند تشريعي قائم وتلك المقدمة من الأمانة ترقبا لقرارات سوف تتخذها هيئات الأونكتاد المختصة • وفي عام ١٩٧٧ ، لاحظت مجموعته انه لا يرد في بعض الأبواب تبيان للعلاقة بين عمل الأونكتاد وعمل الهيئات الدولية الاخرى • وتعاني الميزانية البرنامجية الحالية من قصور مماثل • وقد طلبت مجموعته في مناسبتين سابقتين قائمة مفصلة بالخبراء الاستشاريين ، مع بيان وظائفهم والنسبة التي يمثلونها من مجموع شهور العمل لموظف فني واحد • ولم تتوفر هذه المعلومات وهو يطلب توفيرها في الدورة الحالية (د) . وأعرب عن الأمل في أن تستطيع في المستقبل الفرق العاملة والدول الأعضاء الشتركة والأمانة استقصاء امكانية تضمين البرامج والبرامج الفرعية مؤشرات للأداء وحدودا زمنية • وسأل أيضا عن تقيد الأونكتاد بقرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د — ٣٠) الذى يطلب تضمين تقارير اداء الميزانيات البرنامجية معلومات ذات صلة عن الموظفين والموارد المفرج عنها نتيجة لانجاز أو تخفيض أو اعادة تنظيم أو ادماج أو الغاء البرامج أو المشاريع أو الأنشطة • كما أن من المفيد توفير جدول موجز

(د) عممت المعلومات المطلوبة في وقت لاحق بصفة غير رسمية على الفرقة العاملة •

Digitized by UNOG Library

يبيّن المبالغ المطلوبة لكل فئة رئيسية من فئات نفقات كل من برامج الأونكتاد ، وهو يدعو الأمانة الى مراجعة وتعميم الأرقام التي جمعتها مجموعته (د) .

١٨ــ ولاحظ ان مبلغ الـ ٤٧٫٨ مليون دولار المطلوب للتكاليف الموزعة يمثل زيادة تتجاوز ١٥٠ في المائة على المبلغ المقترح لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ • وحيث ان التكاليف الموزعة تشمل نصيب الأونكتاد من نفقات الادارة وخدمة المؤتمرات ، فان ذلك يؤكد ان التكاليف المتزايدة لاجتماعات الأونكتاد تفوق بكثير التكاليف المتزايدة للمنظمة ككل ، ويعود ذلك خاصة الى الاجراء الذي تتخذه الحكومات بالدعوة الى عقد عدد متزايد بدرجة كبيرة من الاجتماعات • ولذلك فان من الأهمية بمكان استخدام تسهيلات المؤتمرات على أفضل وجه وترشيد جدول الاجتماعات المزدحم •

١٩ ــ ولدى فحص البرامج المحددة ، ستحتاج المجموعة باء الى ابداء ملاحظات وطرح اسئلة حول الزيادات المقترحة في الموارد • فهي تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بالموارد المطلوبة لبرنامج نقل التكنولوجيا ، تلك الموارد التي يبدو أنها غير متناسبة بشكل خطير مع برنامج العمل المتفق عليه في الدورة الخامسة للاونكتاد .

٢٠ ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تعلق أهمية كبيرة على أعمال الفرقة العاملة باعتبارها أداة تضمن للمهام المتزايدة التي يعهد بها المؤتمر والمجلس والهيئات الفرعية الى الأونكتاد أن تتحول الى برامج وميزانيات ذات موارد مناسبة مع مراعاة اعتبارات الكفاءة والاقتصاد • وأضاف أن مؤتمر مانيلا كان في الواقع مناسبة أخرى اتفقت فيها الدول الأعضاء اتفاقا محددا على تقوية الأونكتاد في أدواره التداولية والتفاوضية والتنفيذية في مجالات هامة من مجالات النظام الاقتصادي الدولي الجديد • وقد برز الدور التفاوضي بشكل خاص لما حدث بعد مانيلا من تسارع في عملية المفاوضات التي انطلقت من نيروبي بشأن الصندوق المشترك ، والاتفاقات السلعية ، ومدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، والممارسات التجارية التقييدية ، والنقل المتعدد الوسائط• كذلك عهد الى الأونكتاد بمهام تداولية وتفاوضية في مجالات الحمائية ، وأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، والنقد والمال ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ثم ، أخيرا وليس آخرا ، وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة • وهذه كلها عناصر حيوية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتيح للمجتمع الدولي برمته أن يشعر بالرضا عن التقدم الذي تحقق في الأونكتاد على محدوديته • وأردف قائلا ان عددا من القرارات التي يجري التفاوض عليها حاليا في الجمعية العامة يحتمل أن يزيد من المهام المعهود بها الى الأونكتاد • وفي فترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ سيكون الأونكتاد مشتركا عن كثب في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لاعطائها الدافع الصحيح ولضمان تحقيقها في وقت مبكر •

Digitized by UNOG Library

٢١ـ أضاف انه استنادا الى بيانات الآثار المالية المقدمة في مانيلا يبدو انه يلزم نحو ٢٦ من الوظائف الاضافية من الفئة الفنية لبرامج النشاط الموضوعية العشرة • أما الميزانية البرنامجية المقترحة فلا توفر سوى ٩ وظائف اضافية من هذا القبيل • ومن الواضح ان أمانة الأونكتاد والأمانة العامة للأمم المتحدة برمتها بذلتا جهودا لضمان النهوض بالمهام الجديدة بزيادة متواضعة نسبيا في الاحتياجات ، مما يضمن قدرا معينا من الاقتصاد واعادة توزيع الموارد القائمة • وفي الواقع ان معظم أعضاء مجموعته يخشون ان تكون الأمانة متواضعة في طلباتها ، نظرا للمهام المسندة الى الأونكتاد في مانيلا • وقد عملت الأمانة ، في تنفيذ هذه المهام ، على اتباع الأولويات التي أشارت اليها الدول الأعضاء في مختلف القرارات والمقررات والمداولات في الأونكتاد • وينبغي ان لا يغرب عن البال ان توزيع الأولويات هو بمثابة قرار سياسي وهو مسؤولية الحكومات وحدها • وبديهي انه سيكون من غير الانصاف ان يؤدي اهتمام الدول الأعضاء بالكفاءة في تحويل تلك المهمة الى الأمانة • وفي هذا الصدد ، فان مجموعته تشعر بالارتياح لأن التركيز النسبي الذي توليه الميزانية البرنامجية في مجالات أقل البلدان نموا ، والتكنولوجيا ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، يتمشى مع المفهوم الشامل للأولوية السائد في مجموعة الـ ٧٧ ، بل وفي الواقع ، حسب اعتقاده ، في عضوية الأونكتاد بوجه عام •

٢٢ـ وتطرق الى السند التشريعي الذي أشار اليه البعض فيما يتعلق بمختلف عناصر البرنامج ، فقال ان هذه العناصر تنبثق عموما عن الولايات المسندة من جانب الدول الأعضاء ، ويجب أن تتمتع الأمانة بشيء من المرونة في صياغة هذه البرامج • وأشار بوجه خاص الى قرار المؤتمر ١٢٧ (د ـ ٥) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وقال انه يتوقع بالتحديد عقد اجتماعات اضافية ، وعليه ، فقد رصدت الميزانية البرنامجية اعتمادات لهذه الاجتماعات المحتملة في المستقبل وللدراسات المتعلقة بها • وقال ان هذا يعتبر وفاء لمقررات الدول الأعضاء ولولاية الأونكتاد ذاته ، لاسيما فيما يتعلق بدوره التفاوضي • وأضاف ان من طبيعة الميزانية البرنامجية ان تشتمل على عنصر توقعي •

٢٣ـ وسأل ممثل اثيوبيا عن فائدة بحث الميزانية البرنامجية بعد اكمالها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة • واقترح أن تتاح للدول الأعضاء في المستقبل امكانية ابداء ملاحظاتها على مشروع الميزانية المقترحة من قبل أمانة الأونكتاد قبل احالتها الى نيويورك • واقترح أيضا أن تقدم الفرقة العاملة توصية الى مجلس التجارة والتنمية لهذه الغاية • وقال رئيس الفرقة العاملة انه ينبغي احالة هذه المسألة الى اللجنة المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد • وأقر ممثل اثيوبيا هذا الحكم ، على أساس الفهم بأن بحث مسألة استخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء الرفيعي المستوى الذين يعملون بصفتهم الشخصية ، التي طلب عدد من الوفود تفاصيل عنها ، سيتم في هذه اللجنة ، وأن الامانة ستوفر معلومات مفصلة عنها تغطي الفترة من مؤتمر نيروبي حتى مؤتمر مانيلا •

Digitized by UNOG Library

٤ كـ وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال عن أسفه للتأخير في توزيع الميزانية البرنامجية المقترحة ولأنه لا يتبقى للمجلس سوى أسبوع واحد لاعداد ملاحظاته التي سيقدمها الى الجمعية العامة • أما سبب هذا التأخير في توزيع الوثيقة فليس واضحا في نظر مجموعته ، ولا ينبغي السماح بتكرار هذه الحالة • ومن رأى مجموعته ان الاقتراحات المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة الى الجمعية العامة بشأن الميزانية البرنامجية لا ينبغي إحالتها قبل ملاحظات الفرقة العاملة عليها بل في نفس الوقت الذى تحال فيه هذه الملاحظات •

٥ كـ وأشار الى النمو الحقيقي للميزانية العادية البالغ ٣ر٧ في المائة بالنسبة للأونكتاد ، فسأل عن كيفية تطابق ذلك مع معدل النمو الشامل لميزانية الأمم المتحدة الذى حدده الأمين العام • كما سأل عما اذا كان الرقم ١١ من الوظائف الجديدة من الفئة الفنية المطلوبة لفترة السنتين هو رقم نهائي ، لأنه ذكرت أرقام أخرى في مشاورات سابقة غير رسمية في الأونكتاد • كذلك سأل عما اذا كانت الوظائف المدرجة تحت البرنامج المتكامل للسلع الأساسية مشمولة في الأرقام الواردة في الجدول ١٥—٤ في الوثيقة A/C.5/34/27 • وأشار في هذا الصدد الى نمو الميزانية من فترة سنتين الى أخرى في الجدول ١٥—٥ ، وهو نمو لا يبدو أن ثمة مبررا له لأن العمل المضطلع به في اطار البرنامج المتكامل اما اكتمل الى حد كبير او سيكون على أية حال أقل كثافة في الفترة ١٩٨٠—١٩٨١ •

٦ كـ وفيما يتعلق بمسألة زيادة عدد الاجتماعات ، وهي المسألة التي تشكل فيما يبدو سببا رئيسيا من أسباب نمو الميزانية في الأونكتاد ، فان مجموعته تعتقد انه ينبغي توخي مزيد من التحوط في جدولة الاجتماعات وانه لا ينبغي مبدئيا اضافة اجتماعات جديدة الى جدول الاجتماعات ما لم يمكن تأجيل اجتماعات أخرى مجدولة بالفعل • ولفت النظر الى التحفظات التي أبدتها المجموعة ' دال ' ازاء الآثار المالية للقرارات المعتمدة في الدورة الخامسة للاونكتاد ، وكرر رأى مجموعته القائل بأن تمويل الأنشطة الجديدة لا ينبغي مبدئيا ان ينطوى على موارد مالية جديدة ، بل ينبغي ان يتم عن طريق استخدام أموال خارجة عن الميزانية واعادة توزيع الموارد القائمة • وفي هذا الصدد لفت النظر الى الزيادة الكبيرة في الموارد المتوخاة لبرامج نقل التكنولوجيا ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، وتيسير التجارة •

٧ كـ وأشار ممثل الصين الى تزايد المسؤوليات المسندة الى الأونكتاد فيما يتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد والمهام الجديدة التي تقررت في مانيلا . وقال ان هذه المسؤوليات تتطلب توفير موارد كافية ، ولكن ينبغي في الوقت ذاته ادارة الموارد بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد • وفي هذا الصدد ، يبدو ان هناك مجالا لتعزيز تنسيق العمل فيما بين شعب الأونكتاد المختلفة ، بغية تفادى الازدواج غير الضرورى •

Digitized by UNOG Library

٢٨ ــ وأبدى وكيل الأمين العام للأونكتاد التعليقات التالية بشأن الملاحظات السالفة :

(أ) وفقا للمبادئ التوجيهية القائمة والصادرة عن المقر ، يتعين توضيح السند التشريعي لكل برنامج وكل برنامج فرعي في الخطة المتوسطة الأجل وليس في الميزانية البرنامجية ، وقد بين هذا السند في الخطة المتوسطة الأجل التي نظرت فيها الفرقة العاملة في الجزء الثاني من الدورة السابعة عشرة للمجلس • ومن ثم ، وباستثناء الحالات التي تقتضي الاحالة ، لا تعطي الميزانية البرنامجية المقترحة السند التشريعي الا للأنشطة التي لم تذكر في الخطة المتوسطة الأجل ، لكونها ، مثلا ، نشأت عن مقررات اتخذها الأونكتاد في دورته الخامسة .

(ب) وبشأن مسألة تقارير الأداء المقدمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د ــ ٣٠) يجرى النظر الآن في مبادئ توجيهية لوضع التقرير الذى يتناول فترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩.

(ج) وفيما يتعلق بتأخر توزيع الميزانية البرنامجية المقترحة ، أكد أنه لم يكن في الامكان ، كما وضح في مشاورات غير رسمية سابقة ، تفادى التأخير • وأشار الى أنه قد أجريت مشاورات واسعة ، منذ اعتماد المقررات في مانيلا بين أمانة الأونكتاد والسلطات المختصة في الأمانة العامة في نيويورك ولم يتم وضع مقترحات الميزانية المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة في صورتها النهائية الا مؤخرا .

(د) وبشأن المسائل المتصلة باكتظاظ الجدول الزمني للاجتماعات وصعوبة توفير الوثائق في الوقت المناسب ، اقترح ألا تكون هذه المسائل محل الانشغال الأول للفرقة العاملة في دورتها الحالية • فمهمتها الرئيسية هي النظر في الميزانية البرنامجية ، وينبغي ألا يغيب عن البال أيضا أن مسألة ترشيد أجهزة الأونكتاد ، وهي مسألة أعم ، قيد النظر الآن في محافل أخرى ، ولا سيما اللجنة المخصصة التي أنشأها المجلس مؤخرا .

(هـ) وبالرغم من أن النمو الحقيقي المقترح للأونكتاد ، وقدره ٣ر٧ في المائة ، أعلى بالتأكيد من النمو الحقيقي المقترح للأمم المتحدة في مجموعها ، وقدره ٠ر٨ في المائة ، فلن يكون له مع ذلك أثر ذو بال على الهدف العام الشامل • وفضلا عن هذا ، فان النمو متواضع بما فيه الكفاية بالنسبة للآثار المالية المعطاة للمؤتمر في مانيلا .

(و) ان الزيادة المقترحة في الوظائف الفنية تبلغ ١١ وظيفة ، لا ١٢ ، نظرا لان هذا الرقم الأخير يتضمن وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة سيتم ترفيعها الى الفئة الفنية .

(ز) وأكد أن الموارد المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية قد عولجت بوصفها غير متكررة ، وأنها لم تدرج في معدل النمو الحقيقي ، وقدره ٣ر٧ في المائة •

Digitized by UNOG Library

٢٩ — ولاحظ ممثل قطر أنه قد اتخذ في الدورة الخامسة للاونكتاد عدد من القرارات التي لها طابع أكثر عمومية ، وانه لا يوجد فيما يبدو ، أي رصد محدد للموارد من أجل تنفيذها • وأشار خاصة الى القرارات ١٠٩ (د — ٥) بشأن مساعدة حركات التحرير الوطني ، و ١١٠ (د — ٥) بشأن المشاكل الخاصة التي تواجه زائير ، و ١١٥ (د — ٥) بشأن استعمال اللغة العربية ، و ١١٩ (د — ٥) ، بشأن النزعة الحمائية في قطاع الخدمات •

٣٠ — وردا على هذا ، قال وكيل الأمين العام للأونكتاد انه بالرغم من ان الأموال اللازمة لتنفيذ القرار ١٠٩ (د — ٥) غير مذكورة بجلاء في الميزانية البرنامجية المقترحة ، فان هذا يرجع ، ببساطة ، الى انه من المتصور حاليا انه من الممكن الاضطلاع بالعمل المطلوب في حدود الموارد القائمة • وقال انه يبدو ، استنادا الى المشاورات الأولية في الأمانة ، ان أفضل طريقة لتنفيذ العمل ، حسبما هو متوخى في الواقع في قرار المؤتمر ، هي ان يتم هذا التنفيذ في الاطار الأوسع لمساهمة الأونكتاد في صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة • ومن ثم ، فهو يتطلب اشتراك عدد من الشعب في الأونكتاد ، ويحتاج كذلك الى المهمة التنسيقية لمكتب الأمين العام • وقال انه اذا ما وجد في مرحلة لاحقة انه تلزم موارد اضافية ، فانها ستطلب •

٣١ — وبصفة عامة ، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لاحظ ان هذا البند أصبح الآن من البنود الدائمة في جدول أعمال المجلس ، وأشار الى عدد من الأنشطة الجارية بالفعل — مثل تقديم المساعدة الى ناميبيا — التي تمول حاليا على أساس عارض من برنامج الأمم المتحدة الانمائي او من مصادر أخرى خارجة عن الميزانية • وقال ان العمل المطلوب في القرار ١١٠ (د — ٥) سينجز بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في حدود الموارد الموجودة •

٣٢ — ورد رئيس دائرة الشؤون الادارية للأونكتاد على الأسئلة الأخرى فقال ما يلي :

(أ) قام الأونكتاد ، كما طلب في القرار ١١٥ (د — ٥) ، بالمساهمة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن استعمال اللغة العربية ، وانه قد فهم ان التقرير على وشك الصدور ؛

(ب) يوجد اعتماد في الميزانية البرنامجية المقترحة لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لطابع على الآلة الكاتبة العربية في دائرة شؤون المؤتمرات ، وهي احدى وظائف الخدمات العامة الأربع الجديدة المطلوبة للأونكتاد ؛

(ج) كان الأونكتاد من بين المجالات الثلاثة التي أقرت لجنة البرنامج والتنسيق بالنسبة لها نموا حقيقيا في فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ يفوق متوسط الأمم المتحدة في مجموعها • وحسبما لاحظ وكيل الأمين العام للأونكتاد ، فان النمو الحقيقي المتصور للأونكتاد ، وقدره

Digitized by UNOG Library

٣ر٧ في المائة ، يعني اضافة نسبتها ١ر٠ في المائة تقريبا الى معدل النمو الحقيقي لمجموع الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة ، كما وردت في الوثيقة A/34/6 ؛

(د) فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٣٥٣٤ (د ـ ٣٠) ، تضع الأمانة العامة للأمم المتحدة حاليا اجراءات لتضمين تقارير الأداء التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة مستقبلا معلومات عن موارد الموظفين التي تتوفر نتيجة لاتمام او الغاء مشاريع ٠ ولاحظ ان ورقة عناصر البرنامج التي أتيحت بصورة غير رسمية للفرقة العاملة قد تضمنت بعض المعلومات فيما يتعلق بالأونكتاد ؛

(هـ) في بيان السند التشريعي للمشاريع ، كانت أمانة الأونكتاد ملزمة باتباع التعليمات التي وضعها مقر الأمم المتحدة ، والتي تفيد ضرورة عدم تكرار المعلومات التي وردت بالفعل في هذا الشأن في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ ، والاكتفاء بالاشارة اليها ٠ فاذا لم تتضمن الخطة المتوسطة الأجل السند التشريعي ، كما هو الحال مثلا مع المقررات التي اتخذت في مانيلا ، فانها أوردت في الميزانية البرنامجية ؛

(و) تناولت الخطة المتوسطة الأجل أيضا مسألة التنسيق مع الهيئات الأخرى ، وتنطبق هنا أيضا الملاحظات التي أبداها بشأن السند التشريعي ، مع ادخال ما يقتضيه الحال من تغيير ؛

(ز) ان المناقشات جارية حاليا بشأن مؤشرات الأداء المناسبة لمهام الأونكتاد في مجالات البحث والمفاوضة والمداولة ، الا انه لم يتم بعد الوصول الى مؤشرات مناسبة ٠ وفيما يتعلق بالحدود الزمنية للمشاريع ، أشار الى ورقة عناصر البرنامج التي تضمنت بعض دلالات في هذا الشأن ؛

(ح) لم تدرج الوظائف العارضة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية في الجدول ١٥ـ٤ من الميزانية البرنامجية (الوظائف الثابتة) ، وانما أدرجت تحت عنوان المساعدة المؤقتة في البرنامج فيما يتعلق بالسلع الأساسية وبدائرة شؤون المؤتمرات ؛

(ط) فيما يتعلق بمجموع الزيادة بالدولارات الجارية لكل من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة في مجموعها وللجزء الخاص بالأونكتاد منهما في فترة السنتين القادمة بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٧٨ـ١٩٧٩ ، فان الرقمين هما على التوالي ١١ في المائة و ٦ر٦ في المائة ٠

Digitized by UNOG Library

باء — التوجيه التنفيذى والادارة

٣٣— أوجز وكيل الأمين العام في بيان استهلالي الوظائف الرئيسية لهذا البرنامج كما تؤديها الوحدات الخمس المشار اليها في الفقرة ١٣ من الميزانية البرنامجية للأونكتاد • وأكد أن المسؤولية عن التوجيه والتنسيق والادارة عموما ، المفصلة بالفعل في وثيقة الجمعية العامة 10006/A(هـ) قد اكتسبت أهمية خاصة ، وعلى الأخص بالنظر لما يلي : (أ) تنفيذ توجيهات الجمعية العامة بشأن اعادة تشكيل الأنشطة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي ، مع الاهتمام خاصة بالبرمجة والتنسيق داخل الأمم المتحدة ومع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ؛ و(ب) اجراء أبحاث موضوعية عن قضايا السياسة غير المشمولة بأى برنامج معين والتي يتعين تبعا لذلك الاضطلاع بها مركزيا ، وخاصة فيما يتعلق باعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية ومساهمة الأونكتاد في الأنشطة المتصلة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛ و(ج) الحاجة الى توجيهات موضوعية وتنسيق في مجالات مشتركة بين برامج قطاعية ، مثل الأعمال بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وبشأن أقل البلدان نموا ، يعتبر نطاقها آخذا في الازدياد على نحو هام •

٣٤— وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن بعض القلق ازاء معدل نمو هذا البرنامج ، وهو معدل يبلغ ضعف معدل نمو الأونكتاد الشامل ، وازاء كثافة موظفيه من الرتب العليا • وأشار شكوكا ، بوجه خاص ، حول طلب وظيفة برتبة مد — ١ لرئيس مكتب الاتصال بنيويورك • وقال انه يرى ان المهام الواجب تأديتها في هذه الوظيفة قد نهض بها حتى الآن أحد كبار موظفي الأونكتاد الموفدين الى مقر الأمم المتحدة عند الاقتضاء • وبالمثل ، فان لدى مجموعته تحفظات فيما يتعلق بطلب وظيفة برتبة ف — ٥ في مكتب الأمين العام ، وهي وظيفة يمكن النهوض بمهامها عن طريق اعادة توزيع الموظفين داخليا أو ، ان لزمت وظيفة اضافية ، فتكون على مستوى أدنى • كما طلب ايضاحا بشأن الاحتياجات من الموارد اللازمة لخدمات الخبراء الاستشاريين في هذا البرنامج ، وبشأن السند التشريعي لاصدار " التجارة والتنمية " ، وهي نشرة تصدر ، حسب مفهومه ، على أساس تجريبي •

٣٥— وفيما يتعلق باقتراح الأمانة زيادة الميزانية وعدد الموظفين في هذا البرنامج ، أشار المتحدث باسم المجموعة دال الى التوزيع الجغرافي غير المبرر للوظائف في أمانة الأونكتاد • وذكر ان الدول الأعضاء في المجموعة دال ممثلة تمثيلا ناقصا في أمانة الأونكتاد بوجه عام ، وغير ممثلة على الاطلاق في مكتب الأمين العام ، وفي دائرة الشؤون الادارية ، وفي شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وهذا التمثيل الناقص ليس له جوانب توظيفية خطيرة فحسب بل ويؤدى كذلك الى تمثيل ناقص لبعض الأفكار والمفاهيم ويضعف أسس عالمية الأونكتاد

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٦ •

Digitized by UNOG Library

كما أثار شكوكا ، بوجه خاص ، حول الاشارة الى المسؤوليات الموضوعية التي سيضطلع بها شاغل الوظيفة المقترحة برتبة مد — ١ لرئيس مكتب الاتصال بنيويورك .

٣٦— وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان المهام التي سينهض بها هذا البرنامج هامة جدا • وهي تزداد أهمية مع الحاجة الى مزيد من التنسيق ، وخاصة في الأعمال المشتركة بين القطاعات ، وبالنظر الى نوع المدخلات المتوقعة من الوحدات المعنية بصدد بنود هامة مثل الاستراتيجية الانمائية الدولية ومتابعة البند ٨ من جدول أعمال الدورة الخامسة للأونكتاد . فعلى هذا الضوء ينبغي النظر الى الموارد الجديدة المطلوبة • وفيما يتعلق بطلب وظيفة برتبة مد — ١ لرئيس مكتب الاتصال بنيويورك ، أعرب عن رأى مفاده انه ينبغي ترك الرتبة في النهاية لتقدير الأمين العام للأونكتاد •

٣٧— وقال ممثل اثيوبيا انه يرى انه نظرا للمسؤوليات المنوطة بوظيفة رئيس مكتب الاتصال بنيويورك فان ذلك يبرر تماما تصنيفها في رتبة مد — ٢ •

٣٨— وشدد وكيل الأمين العام للأونكتاد ، تعليقا على المناقشة ورداً على الأسئلة المطروحة على اعتدال طلب الموارد الاضافية اذا ما روعي الانخفاض الحالي في مستوى الموارد وعبء العمل في هذا البرنامج على السواء • كما أكد الحاجة الخاصة الى تزويد هذا البرنامج بكبار الموظفين الذين ينبغي ان يكونوا على دراية بالقضايا الموضوعية وقضايا السياسة ، وذوى خبرة في مسائل الأمم المتحدة ، وقادرين على التعامل بكفاءة مع غيرهم من كبار الموظفين ، بما في ذلك رؤساء البرامج • وفيما يتعلق بالوظيفتين الجديدتين المقترحتين ، لفت النظر الى ان وحدة تصنيف الوظائف بمقر الأمم المتحدة قامت باستعراض واقرار مهامهما ورتبة كل منهما . أما بشأن الوظيفة المقترحة برتبة مد — ١ ، فأكد المسؤوليات الهامة التي تنطوى عليها ، حيث ان رئيس مكتب الاتصال بنيويورك ينبغي ان يكون قادرا على تمثيل موقف الأونكتاد من قضايا السياسة الهامة على نحو موثوق به في المقر بغية ضمان التنسيق والاتساق في العمل المضطلع به في المقر وكذلك في الأونكتاد بشأن مسائل هامة مثل الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والأنشطة المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد • وينبغي الا يغرب عن البال في هذا الصدد وجود عدد كبير من الاجتماعات في نيويورك بين دورات الجمعية العامة تتطلب اشتراك الأونكتاد • وبالاضافة الى ذلك ، فان السفراء أو كبار موظفي البعثات الدائمة في نيويورك يتصلون برئيس مكتب الاتصال بنيويورك باستمرار للسؤال عن مسائل معقدة متعلقة بالأونكتاد يتعين عليه ان يكون قادرا على معالجتها بكفاءة • وهذا النوع من المهام لا يمكن تأمينه على أساس مستمر بايفاد بعثات قصيرة الأجل من كبار الموظفين من جنيف تسند اليهم مهام محددة • كما أشار الى ارتفاع رتبة رؤساء مكاتب الاتصال الأخرى بنيويورك •

Digitized by UNOG Library

٣٩ــ وفيما يتصل بالوظيفة ف ــ ٥ ، لفت النظر الى ان وكلاء الأمين العام ليس لديهم حاليا أى موظفين ملحقين بهم لتقديم مساعدة مستمرة على المستوى اللازم في ادائهم للواجبات الموضوعية والتنفيذية والادارية الشاملة • ويتصل ذلك بوجه خاص بالحاجة الى ضمان حسن سير العمل في مكاتبهم أثناء غيابهم ومساعدة أحد وكلاء الأمين العام في مهامه بوصفه مركزا للاتصال مع اللجان الاقليمية •

٤٠ــ وفيما يتعلق بالمسألة المثارة بشأن خدمات الخبراء الاستشاريين ، أوضح انه يجب ان يتسنى للأمين العام للأونكتاد الاطلاع ، بل الواقع ينبغي ان يطلع عند الاقتضاء ، على آراء مهنيين رفيعي المستوى من خارج المنظمة يكونون مطلعين على قضايا السياسة الأساسية او الجديدة المعروضة على الأونكتاد • وأكد ان نشر " التجارة والتنمية " مازال يتم على أساس تجريبي •

٤١ــ وقال ممثل اثيوبيا انه ، استنادا الى الآثار المالية المعتمدة أثناء الدورة الخامسة للمؤتمر ، كان من المفروض ان تحدث زيادة في موظفي الأونكتاد تناهز ٢٦ وظيفة من الفئة النفيسة الا ان الاقتراحات المقدمة من الأمانة لا تنص الا على احدى عشرة وظيفة من هذه الفئة • وحيث ان دور الأمانة يتمثل في اعداد وتجميع ودمج الآثار المالية ورفعها الى المجلس لاقرارها وفي تنفيذ القرارات التي تعتمدها الدول الأعضاء ، وحيث ان الجمعية العامة وحدها هي المخولة اجراء مثل هذه التخفيضات بوصفها الهيئة العليا التي تنظر في الطلبات على ضوء الموارد ، فهو يتساءل عن السلطة التي استندت اليها أمانة الأمم المتحدة للقيام مرتين ــ واحدة في جنيف وواحدة في نيويورك ــ بتخفيض عدد الوظائف الذى اتفق عليه في مانيلا •

٤٢ــ وردا على الأسئلة أشار مدير شعبة خدمات دعم البرنامج الى ان عدد الوظائف الاضافية التي ستقترح على الجمعية العامة انما قرره الأمين العام للأمم المتحدة ممارسا مسؤوليته بوصفه المسؤول الادارى الأعلى للمنظمة • وقد دفعه الى ذلك التوجيه الذى تلقاه من الدول الأعضاء بشأن السياسة العامة التي تود المنظمة اتباعها فيما يتعلق بالميزانية ، أى سياسة تنطوى على أقصى حد من التقييد في نمو الميزانية • وقد أورد الأمين العام للأونكتاد في اقتراحاته الأصلية الاحتياجات اللازمة للنهوض بالمهام المسندة الى أمانة الأونكتاد من جانب الحكومات في الدورة الخامسة للأونكتاد . وعندما تعذر التوفيق بين هذه الاقتراحات وسياسة التقشف المالي للمنطقة أشار الأمين العام للأونكتاد الى ان التخفيض في عدد الوظائف التي ستقترح فعلا سيضر بالسرعة والكفاءة اللتين يمكن أن تؤدى بهما أمانة الأونكتاد المهام المسندة اليها من جانب المؤتمر •

Digitized by UNOG Library

جيم ــ المسائل المتعلقة ببرامج معينة

١ ــ النقد والتمويل والتنمية

٤٣ ــ قدم مدير شعبة النقد والتمويل والتنمية لهذا البرنامج ، فركز على بعض ملامح البرنامج التي تناولتها بالتفصيل الميزانية البرنامجية المقترحة وقال انه يمكن تبين ثلاثة عناصر واضحة للبرنامج وهي : النقد والتمويل ؛ والاعمال المتصلة بالاقتصاد العالمي ؛ مع التأكيد بصفة خاصة على اسقاطات تجارة واقتصادات البلدان النامية ؛ وخدمات الحاسبة الالكترونية والخدمات الاحصائية •

٤٤ ــ وفيما يتعلق بالنقد والتمويل (البرنامج الفرعي ١) أكد على أن العمل في هذا المجال لا يقتصر على خدمة الاجتماعات الدولية الحكومية في اطار الأونكتاد فحسب وانما يخدم أيضا مداولات الجمعية العامة في هذا المجال • أما عن الاسقاطات (البرنامجان الفرعيان ٢ و ٣) ، فقال ان العمل فيهما يتصل اتصالا وثيقا بمساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الانمائية الدولية • وأضاف أن الموارد المخصصة لهذا البرنامج ما كانت لتكفي للوفاء بالاحتياجات الجارية والمقبلة في هذا المجال لولا الموارد الاضافية التي تم توفيرها من خلال مشروع الأونكتاد / اليونيدو الذى يتم تمويله من مساهمات طوعية •

٤٥ ــ اما عن المجال الثالث ، وهو خدمات الحاسبة الالكترونية والخدمات الاحصائية (البرنامج الفرعي ٤) ، فقال انه يقدم الدعم لاحتياجات جميع شعب الأونكتاد في هذه المجالات ولا تقتصر خدماته على المجالين الأساسيين لشعبة النقد والتمويل والتنمية • وربما كان من المتوقع أن تزداد هذه الموارد مع زيادة الاعمال التي يقوم بها الأونكتاد ، ولكن الزيادة ظلت عند الحد الأدنى واقتصرت اقتراحات الميزانية البرنامجية على توفير وظيفة اضافية واحدة من الفئة الفنية ، وهي وظيفة محلل برامج في وحدة التجهيز الالكتروني للبيانات ، لخدمة الحاجات المتزايدة لعمل الحاسبة الالكترونية في برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى يتوسع توسعا كبيرا •

٤٦ ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن أعضاء المجموعة كانوا يتوقعون ، في ضوء طبيعة المشاكل التي تواجه البلدان النامية في هذا المجال ، زيادة مخصصات الموارد لهذا البرنامج . وأعرب عن تخوفه من أن العمل الهام بصدد الاستراتيجية الانمائية الدولية والمسائل النقدية الدولية لا يمكن أن يتم بدون زيادة في الموارد • وقال انه يدرك دور البرنامج الفرعي ٤ في تقديم خدمات الدعم ، ويؤيد طلب اعتماد وظيفة اضافية لمحلل برامج ، فهذه نتيجة طبيعية لقرار المؤتمر ١٢٧ (د ــ ٥) •

٤٧ ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن تقديره للجهود التي تقوم بها الشعبة للحد من نمو الميزانية • الا أنه قال ان من الصعب ان نعرف من وثيقة الميزانية البرنامجية الحالة الراهنة لأنشطة شعبة النقد والتمويل والتنمية أو أن نفهم الحاجة الى الاعتمادات المطلوبة فيها • وطلب

Digitized by UNOG Library

الى الأمانة ايضاح الحالة الراهنة للمشاريع ، وخاصة تلك المشاريع التي تشمل اجتماعات لأفرقة الخبراء المتصلة بترابط النقد والتمويل والتجارة والتنمية والاستراتيجية الانمائية الدولية ، وكيفية تجلي هذه الحالة في الوثيقة • كما طلب ايضاحا بشأن فريق الخبراء المذكور في الفقرة ٣٤ من هذه الوثيقة ومزيدا من التوضيح لمضمون عنصر البرنامج ١ ــ ٤ المتعلق بمشاكل ديون البلدان النامية كي يستطيع أن يفهم على نحو أفضل الحاجات المقبلة في هذا المجال ، بما في ذلك اشتراك الأمين العام للأونكتاد في الاجتماعات المعنية باعادة تنظيم الديون • وفيما يتعلق بخدمة الجمعية العامة (الفقرة ٢٧ من الميزانية البرنامجية) أعرب عن بعض الشكوك ازاء الأفكار الواردة في هذه الفقرة وسأل عما اذا كان لا يمكن تناول الأعمال المقبلة بمجرد تحديث الوثائق السابقة • أما بشأن الاشارة الى " مسألة الحاجة الى وضع نظام شامل للتعاون المالي ••• " (عنصر البرنامج ١ ــ ١)، فتساءل عما اذا كان قد اتخذ قرار بوضع نظام كهذا •

٤٨ ــ وفيما يتصل بمرفق ضمان ائتمانات التصدير ، تساءل عما اذا كان يلزم اعداد دراسات جديدة لأنه سبق أن قدمت وثائق كافية الى الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس التجارة والتنمية • اما عن نزع السلاح والتنمية ، (وهو جزء من عنصر البرنامج ١ ــ ٣) ، فقد أبدى شكوكه حول مدى ملاءمة ادراج هذا البند • وطلب ايضاحا بشأن الأعمال التحضيرية لاشتراك الأمين العام للأونكتاد في اجتماعات اعادة تنظيم الديون (وهو جزء من عنصر البرنامج ٣ ــ ١) •

٤٩ ــ وبخصوص " نشرة المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل " المقترحة التي أشير اليها في عنصر البرنامج ٤ ــ ١ ، تساءل متى كان الاتفاق على ذلك ، وما هي العلاقة بين هذه النشرة ونشرات مكتب الأمم المتحدة الاحصائي • وانتقل الى عنصر البرنامج ٤ ــ ٢ (خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات) فتساءل عن الترتيبات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لمنع الازدواج وعن كيفية توزيع العمل بين مختلف مراكز الحاسبات الالكترونية •

٥٠ ــ وتحدث ممثل غانا فهنأ مدير الشعبة على المراقبة المستمرة على الميزانية ، ولكنه أعرب عن القلق ازاء ما يحتمل من عدم توفر موارد كافية لمعالجة البنود الهامة الكثيرة في هذا البرنامج وخاصة مشاكل ديون البلدان النامية • وأعرب عن رأى مفاده أنه وان لم تتخذ قرارات في هذه المجالات في مانيلا الا أن التفاوض النشط قد أظهر أن هذه المسائل لا تزال مسائل شديدة الالحاح • لذلك فهو يرى أنه كان يجب تقوية البرنامج نظرا لزيادة مشاكل ديون كثير من البلدان النامية واحتمال قيامها بطلب المساعدة من الأونكتاد • وتساءل عن السبب في عدم طلب اعتمادات اضافية لهذا الغرض في الميزانية •

٥١ ــ وتحدث ممثل قطر فهنأ بدوره مدير الشعبة على الرقابة على الميزانية ، وتساءل عن السبب في عدم وجود اشارة الى أعمال البحث بصدد سبل ووسائل الحفاظ على القيمة الحقيقية للموجودات المالية للبلدان النامية كما ورد في الفقرة ١ (د) من قرار المؤتمر ١٢٨ (د ــ ٥) •

Digitized by UNOG Library

٥٢ ــ ولاحظ ممثل اثيوبيا ان بعض الوفود قد ذكرت أن الخبراء الاستشاريين مفيدون جدا وأحيانا أقل تكلفة من الموظفين الدائمين ، وسأل عن رأى مدير الشعبة حول هذا الموضوع وعن نسبة الأعمال التي يقوم بها لهذا البرنامج كل من الموظفين العاديين والخبراء الاستشاريين •

٥٣ ــ وقالت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية انها تعجب مما سمعته من وصف الأونكتاد بأنه الوكالة الرائدة في مجال القضايا المالية والنقدية ، حيث انها لا تعلم عن قرار بهذا الشأن •

٥٤ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان برنامج النقد والتمويل والتنمية هو برنامج هام جدا كما يتضح من كونه ثاني أكبر برامج الأونكتاد • وقال ان مجموعته راضية عن النمو في الميزانية ، رغم أهمية البرنامج ، قد ظل عند ٨ر٠ في المائة • واستطرد قائلا ان مجموعته لديها أفكار ومقترحات معينة • ففيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ ، ترى مجموعته أنه لم يول اهتمام كاف لاجراء دراسات حول تعبئة الموارد المحلية ، وخاصة الدروس القيمة التي يمكن الخروج بها من دراسة خبرة البلدان الاشتراكية • وهي تشعر أيضا أن الاعمال التي خصصت للدراسات المتعلقة بتدفق الموارد المالية الى الخارج بفعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة لم تكن كافية ، وأن الابحاث لم تكن موجهة نحو دراسة الاسباب الأساسية والحقيقية لزيادة مديونية البلدان النامية • وبدون التعرف على هذه الأسباب يصبح وضع تدابير كافية ومناسبة أمرا متعذرا • ورحب بادراج بند في هذا البرنامج الفرعي للأبحاث بصدد الآثار الاقتصادية لنزع السلاح والتنمية • وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ ــ ١ ، قال انه يرى أن نطاق هذا البرنامج الفرعي يخرج عن نطاق شعبة النقد والتمويل والتنمية • ويرى أيضا أن دراسة " المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي " جاءت سطحية وتحتاج الى تحسين لكي تصبح وثيقة ذات قيمة ، والا فينبغي أن ينظر في الاستغناء عنها وتوفير ما ينفق عليها وبصدد موضوع استخدام الخبراء الاستشاريين قال ان مجموعته ترى أنه يمكن استخدامهم على نحو أفضل •

٥٥ ــ وقام مدير شعبة المال والتمويل والتنمية بالتعليق على المناقشة والرد على الأسئلة فقال انه يود أن يطمئن الوفود التي أعربت عن قلقها ازاء عدم ملاءمة الموارد لتنفيذ البرنامج بأن اعادة توزيع الموارد قد تمت في داخل البرنامج حتى لا تتأثر مجالات الأولوية • وبخصوص مسألة ما اذا كان الأونكتاد هو الوكالة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة التي تعالج المسائل المالية والنقدية أوضح أن ما قاله هو ان الأونكتاد هو " الجهاز الرائد " في أمانة الأمم المتحدة لمسائل النقد والتمويل • فعلى سبيل المثال لما طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة اجراء دراسات عن المسائل النقدية والمالية كان يعهد بهذه الدراسات بصفة تقليدية الى الأونكتاد • وهذا ما حدث في مجال الاسراع في نقل الموارد حين طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة في قراريها ١٨١/٣٢ و ١٣٦/٣٣ اجراء دراسات والقيام بمشاورات حول تكثيف نقل الموارد الى البلدان النامية ، وكذلك حين قررت الجمعية العامة في قراريها ١٧٧/٣٢ و٣٣/ ١٣٧ ، وهي تتناول مسألة آليات نقل الموارد الى البلدان النامية ، اجراء دراسة للمسائل المتعلقة

Digitized by UNOG Library

بالضمانات المتعددة الأطراف ، فقد قام الأمين العام للأونكتاد نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة فريق خبراء رفيعي المستوى لهذا الغرض • ثم لما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٥/٣٢ الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو الى عقد فريق خبراء رفيعي المستوى لدراسة ظاهرة التضخم العالمية وأثرها على البلدان النامية ، عهد بهذا العمل الى الأمين العام للأونكتاد • ومن رأيه أن هذه الامثلة لا تقتصر على توضيح تعبير " الجهاز الرائد " وانما توضح أيضا تنوع طلبات الجمعية العامة بصدد اجراء أبحاث في مجالات جديدة ، وهذا لا يمكن أن يتم بمجرد تحديث بيانات تقارير الأونكتاد ودراساته السابقة •

٥٦ ــ وبصدد مسألة الحاجة الى تطوير نظام شامل للتعاون الاقتصادي (عنصر البرنامج ١ــ١) قال ان هذه الصياغة لا تستبق الحكم على أي مقرر ، اذ انها تشير الى " مسألة الحاجة" الى ذلك . وقد تقرر في الدورة الخامسة للأونكتاد ان تحال هذه المسألة الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة • ويتوقع أن تحتاج خدمة المشاورات التي ستجرى في هذا المجال المعقد الى حجم عمل كبير •

٥٧ ــ وتطرق الى الوثائق اللازمة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة للنظر في مسألة ضمانات ائتمانات التصدير ، فقال انه قد اثيرت نقاط فنية معينة قبل مؤتمر مانيلا بقليل • وأعرب عن اعتقاده بوجود رأي عام يقول بوجوب التصدي لهذه النقاط الفنية الجديدة قبل اتخاذ قرار سياسي في الموضوع • وقال ان الأمانة تعتزم تقديم تقرير فني حول هذا الموضوع الى الدورة القادمة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة •

٥٨ ــ وفيما يتعلق بمسألة الأبحاث بشأن الحفاظ على القيمة الحقيقية للموجودات المالية للبلدان النامية ، قال ان من الممكن تناول هذا الموضوع في اطار الموارد الحالية • وأضاف أنه سيتم اعداد تقرير ربما يعرض على فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بالقضايا النقدية الدولية ، الذي انشئ بموجب قرار المؤتمر ١٢٨ (د ــ ٥) والذي سينعقد قريبا •

٥٩ ــ وأشار الى مسألة الآثار الاقتصادية لنزع السلاح والتنمية ، المدرجة في عنصر البرنامج ١ــ٣ ، فقال انه يعتقد أن النص يعكس فهم الأونكتاد لمسؤوليته في هذا المجال • ولاحظ أن " الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح " من الموضوعات الدائمة على جدول أعمال المجلس • وأضاف أنه تم اطلاع المجلس في دورته الاخيرة على آخر التطورات وأن الشعبة رتبت اجراء بعض البحوث في هذا المجال لتغطية امكانيات العمل الذي قد يطلب بصدد حضور الأونكتاد في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي أنشأته الجمعية العامة •

٦٠ ــ ثم انتقل الى مسألة مشاكل ديون البلدان النامية (عنصر البرنامج ١ــ٤) فأشار الى المجالات الرئيسية لهذا العمل ، وهي : الاستعراض المستمر لمديونيتها الخارجية والمشاكل الناجمة عن ذلك ، وقد قدمت تقارير حول هذا الموضوع الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل

Digitized by UNOG Library

المتصل بالتجارة ، والى مجلس التجارة والتنمية ، وتحديد عناصر أو ملامح مشتركة لارشاد عملية اعادة تنظيم الديون ، واشتراك الأمين العام للأونكتاد أو ممثله في الاجتماعات المتعددة الأطراف لاعادة تنظيم الديون التي ستعقد بناء على طلب البلدان المدينة • وبصدد هذه النقطة الأخيرة أشار الى التطور الجديد الذى يتمثل في حضور الأونكتاد لهذه الاجتماعات على قدم المساواة مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي • وقد حضر الأونكتاد حتى تاريخه أربعة اجتماعات من هذا النوع منذ حزيران/ يونيه ١٩٧٩، ومن الصعب جدا التنبؤ بمتطلبات المستقبل • ومضى قائلا ان هذا العمل الاضافي قد تمت تغطيته حتى الآن عن طريق اعادة توزيع الموارد الحالية وعن طريق توسيع مرافق تنبؤات الديون في البرنامج الفرعي ٣ •

٦١ — وفيما يتعلق بالبرنامجين الفرعيين ٢ و ٣ وصلتهما بالأعمال الجارية في المجالات الأخرى في الأونكتاد ، قال انه كانت تجرى بصفة تقليدية مناقشة " المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي " في المجلس في اطار البند المتصل بترابط مشاكل التجارة والتنمية والتمويل والنظام النقدى الدولي • ثم ان هذين البرنامجين الفرعيين يوفران اطارا تحليليا لمساهمة الأونكتاد في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، فضلا عن انهما يوفران تنبؤات واسقاطات نوعية للبلدان النامية حول موضوع اعادة تنظيم الديون • وقال انه أول من يوافق على امكانية تحسين " المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي " باضافة موارد جديدة ، ومع ذلك فانه يعتقد أن الوثيقة ستتحسن مع زيادة الخبرة ، وانها حتى بشكلها الحالي تعتبر وثيقة قيمة تقدم اسهاما فريدا من نوعه •

٦٢ — وبصدد مسألة نشرة المؤشرات القصيرة الأجل (عنصر البرنامج ٤ — ١) أشار الى المناقشة التي دارت في الفرقة العاملة في دورة المجلس السابعة عشرة (و) .

٦٣ — وتطرق الى مسألة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بخدمات الحاسبة الالكترونية ، فأوضح أنه يوجد مجلس مشترك بين الوكالات لنظم المعلومات ، يرأسه وكيل للأمين العام ، وأن من مهام المجلس دراسة واقرار نظم الحاسبة الالكترونية في مختلف مراكز الحاسبات الالكترونية التابعة للأمم المتحدة تفاديا لأى ازدواجية محتملة •

٦٤ — وردا على السؤالين اللذين أثيرا بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين ، قال انه يعتقد أن شعبة النقد والتمويل والتنمية تستخدم فعلا عددا قليلا نسبيا من الخبراء الاستشاريين ، وذلك لمواجهة احتياجات قصيرة الأجل من خبرات معينة • وقال ان جزءا كبيرا من الاعتماد المخصص للخبراء الاستشاريين لهذا البرنامج قد تم استخدامه في فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ لاجراء

(و) انظر المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني ، الفرع ٣ — ١ .

Digitized by UNOG Library

دراسات عن موضوع التضخم عملا بقرار من الجمعية العامة . ولقيت هذه الدراسات قبولا حسنا ، وتلقت الأمانة عدة استفسارات من ناشرين خارجيين يطلبون اطلاق حرية نشر اجزاء منها أو السماح لهم بنشرها .

٦٥ — ومضى قائلا ان الاعتماد المالي المشار اليه في الفقرة ٣٤ من وثيقة الميزانية البرنامجية والخاص بعقد فريق من الخبراء أثناء فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ انما هو جزء من اعتماد عام لعقد ستة عشر أسبوعا من اجتماعات الخبراء ، وهو يتيح للأمين العام للأونكتاد أن يعقد اجتماع خبراء في وقت ما أثناء فترة السنتين بصدد مسألة تدخل في المجال العام للنقد والتمويل حسبما يراه ضروريا . ويجب ألا يحدث لبس بين هذا الاجتماع واجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المنشأ بموجب قرار المؤتمر ١٢٨ (د — ٥) بشأن اصلاح النظام النقدى الدولي ، الذى أدرجت تكلفة الدعم التقني له في عنصر البرنامج ٥ — ١ .

٢ — السلع الأساسية

٦٦ — في بيان استهلالي ، أبرز مدير شعبة السلع الأساسية عددا من الجوانب الجوهرية لبرنامج السلع الأساسية . ولفت النظر الى أن تدفق الاجتماعات التحضيرية والمفاوضات بشأن كل من السلع الأساسية في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية يحتمل أن يزداد في فترة السنتين القادمة . كما لاحظ أن الفرع الثالث من قرار المؤتمر ١٢٤ (د — ٥) ، المتعلق بالجوانب الانمائية للبرنامج المتكامل ، قد أضاف ما يكاد يعتبر بعدا جديدا الى تنفيذ هذا البرنامج ، وأن الدورة الخامسة للمؤتمر أضافت أيضا عددا من المسؤوليات الجديدة الى ولاية الأونكتاد القائمة في ميدان السلع الأساسية ، نذكر منها على سبيل المثال ما يتعلق بتثبيت حصيلة الصادرات واستعراض تجارة الاغذية الدولية . وبالاضافة الى ذلك ، يطلب القرار الى شعبة السلع الأساسية الاضطلاع بمجموعة واسعة من الأنشطة المستمرة . ولاحظ المدير أن المؤتمر ذاته أوصى بالفعل ، في الفرع الرابع من القرار ١٢٤ (د — ٥) ، بوجوب استمرار الموارد الخاصة والعادية اثناء الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ في اطار العمل المستمر بموجب قرار المؤتمر ٩٣ (د — ٤) . وفي الختام ، أكد أهمية المرونة في جمع وتوزيع الموارد فيما يتصل ببرنامج السلع الأساسية .

٦٧ — وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن الارتياح لعدم طلب أى زيادة في قطاع السلع الأساسية رغم اعتماد خمسة قرارات جديدة بشأن السلع الأساسية في الدورة الخامسة للمؤتمر . على أنه أشار الى مجالين يهتم بهما أعضاء مجموعته . أحدهما يتعلق بصعوبة ممارسة رقابة كافية على قطاع السلع الأساسية للميزانية البرنامجية دون مراعاة آثارها الجسيمة جدا على التكاليف الموزعة تحت البابين ٢٨ و ٢٩ من ميزانية الأمم المتحدة . وثمة شعور بأن ذلك يرجع لجدولة اجتماعات كثيرة للغاية في اطار البرنامج المتكامل ، وانه لابد من تخفيض عددها في العامين القادمين . ويتعلق مجال الاهتمام الثاني بصعوبة الحصول من وثيقة الميزانية البرنامجية على صورة

Digitized by UNOG Library

واضحة وضوحا كافيا لتوزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي ١ المضطلع به في اطار البرنامج المتكامل • ويمكن تذليل هذه الصعوبة اذا تم في المستقبل تقسيم البرنامج الفرعي الى جزأين يتعلق أحدهما بالجوانب " الأقدم " والثاني بالجوانب " الأحدث " لتنفيذ البرنامج المتكامل، وبوجه أخص تنفيذ الفرع الثالث من قرار المؤتمر ١٣٤ (د—٥) • وهو يتفهم اهتمام الأمانة بالحاجة الى المرونة في استخدام الموارد ، ولكن مجموعته اندهشت للزيادة المقترحة في استخدام الخبراء الاستشاريين في البرنامج ، وهو استخدام مرتفع النسبة بالفعل • وطلب ايضاحا لبعض الفروق الظاهرة في الارقام المقدمة في أجزاء مختلفة من وثيقة الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بالأموال المخصصة لموارد البرنامج المتكامل •

٦٨ — وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن نهاية " الاطار المحدد زمنيا " للبرنامج المتكامل لا تعني أن حجم الأنشطة المضطلع بها في اطار هذا البرنامج سينخفض؛ بل هناك على العكس من ذلك مرحلة أكثر تركيزا من التنفيذ آخذة في الاقتراب ، كما يجرى بالاضافة الى ذلك طرق أبواب مجالات جديدة من البرنامج • وقد أشار الى الملاحظات التي أبداها المتحدث باسم المجموعة باء فأعرب عن رأى مفاده أن الاعتماد على استخدام الخبراء الاستشاريين أفضل من تعيين موظفين جدد وأن الفرقة العاملة ليست المحفل الملائم للنظر في مسألة عدد الاجتماعات المعقودة في اطار البرنامج المتكامل • وأشار الى الفقرة ٤٠ من وثيقة الميزانية البرنامجية (A/C.5/34/27) فطلب ايضاحا بشأن الـ ١٣ وظيفة من الفئة الفنية المتوفرة ، كما يفهم ضمنا ، لشعبة السلع الأساسية من الموارد الخاصة الممنوحة فيما يتصل بالبرنامج المتكامل •

٦٩ — وقال ممثل الصين ان وفده يقبل برنامج السلع الأساسية الذى جرى عرضه ، وأن التشديد على تنفيذ البرنامج المتكامل أمر صائب • وأشار الى ملاحظة أبداها المتحدث باسم المجموعة باء ، فأعرب عن رأى مفاده أنه ينبغي زيادة المعدل الذى يتم به تنفيذ البرنامج المتكامل لا تخفيضه في فترة السنتين القادمة • وطلب ايضاحا بشأن العلاقة ، ان وجدت ، بين الاقتراحات المتعلقة بالميزانية قيد النظر والقرار الذى اعتمدته اللجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في دورتها الثانية فيما يتعلق بسلفة قدرها ١٨ر١ مليون دولار لتمويل الأعمال التحضيرية لبدء تشغيل الصندوق المشترك •

٧٠ — ولاحظ مدير شعبة السلع الأساسية ، ردا على بعض النقاط المثارة ، ان التوزيع المتوقع للموارد من الموظفين للعمل في الجوانب الانمائية للبرنامج المتكامل يتجلى في الصفحتين ١٦ و ١٧ (من النص الانكليزى) من وثيقة العناصر البرنامجية التي توفرت للفرقة العاملة • وتبين الأرقام لماذا سيلزم الاعتماد بصورة متزايدة على خدمات الخبراء الاستشاريين في هذا المجال في فترة السنتين القادمة • وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لبدء تشغيل الصندوق المشترك ، فان الأرقام المقدمة في الصفحة ١٠ من الوثيقة ذاتها تبين أن من المتوخى تخصيص قسط متواضع جدا — غير كاف في الواقع — من موارد الامانة في الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ •

Digitized by UNOG Library

٧١ ـ وذكر رئيس دائرة الشؤون الادارية ، ردا على النقاط المثارة الأخرى ، ان البيانات المقدمة في الفقرة ٤٠ من الوثيقة A/C.5/34/27 تشير الى الموقف في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ الذى أبلغت الامانة العامة في مقر الأمم المتحدة به في ذلك الوقت . وقد اعتمدت موارد البرنامج المتكامل من الموظفين بطريقة مرنة ، وهي تشمل ، في المجموع ، ١٦ وظيفة من الفئة الفنية برتبة ف ـ ٥ في المتوسط و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة . ويبلغ مجموع موارد البرنامج المتكامل الخاصة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ، ٠٠٠ ٢٧٤ ٣ دولار وهذا المبلغ يشمل ٧٠٠ ١٤٥ ٢ دولار لشعبة السلع الاساسية ، و ٣٠٠ ٣٩٤ دولار لدائرة شؤون المؤتمرات و ٠٠٠ ٧٣٤ دولار للتكاليف المشتركة للموظفين .

٧٢ ـ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، معلقا على الايضاح المقدم من رئيس دائرة الشؤون الادارية ، انه لا يستطيع ان يفهم لماذا لم تبين الوظائف ، التي تم رصد اعتمادات لها في اطار البرنامج المتكامل ولكنها ليست مستخدمة في شعبة السلع الأساسية ، في الميزانية البرنامجية في اطار البرامج المستخدمة فيها بالفعل . كما أشار الى الفقرتين ٦ و ٩ من الوثيقة A/C.5/34/27 وذكر أن من الأصوب ، في رأى مجموعته ، تحويل موارد البرنامج المتكامل من فئة الموارد " غير المتكررة " الى الموارد " المتكررة " لا العكس ، نظرا لأنه يوجد الآن نص واضح على أن تستمر الأنشطة المضطلع بها في البرنامج المتكامل بعد انتهاء " الاطار المحدد زمنيا " . وأشار بوجه خاص الى أن الانشطة الناشئة عن الفرع الثالث من قرار المؤتمر ١٢٤ (د ـ ٥) لا تعتبر من الفئة " غير متكررة " .

٧٣ ـ وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه لم يقصد ان يعني ضمنا انه ينبغي اتخاذ قرار اعتباطي بتخفيض عدد اجتماعات البرنامج المتكامل بل انه يمكن أن نتوقع أن ينخفض العدد بصورة تلقائية مع انجاز العمل بشأن سلع اساسية مختلفة . وفيما يتعلق باستخدام الخبراء الاستشاريين ، فان اهتمامه الرئيسي هو عدم استخدام الخبراء الاستشاريين في مهام طويلة الأجل يمكن اسنادها على نحو أنسب الى الموظفين العاديين .

٧٤ ـ وقال رئيس دائرة الشؤون الادارية انه ظهرت بعض الاختلافات في الرأى فيما يتصل بصياغة تلك الفروع من الميزانية البرنامجية التي أشار اليها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في بيانه الثاني . وتعكس النصوص الختامية قرار مقر الأمم المتحدة في هذا الصدد . وأضاف أنه اذا تم اقرار موارد البرنامج المتكامل في الميزانية البرنامجية بالشكل الذي اقترحت به ، فان ذلك لن يؤدى الى مشاكل ادارية في فترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . أما مسألة ما اذا كان ينبغي اعتبار بعض الموارد متكررة أو غير متكررة فيمكن النظر فيها مجددا في اطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ .

٧٥ ـ ولاحظ ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان المبدأ الذى اعتمد ، فيما يبدو ، بشأن الموارد المتاحة في اطار برنامج السلع الأساسية هو أنه اذا رئي انها تتجاوز الاحتياجات فسيتم ايجاد

Digitized by UNOG Library

طرق اخرى لاستخدام الموارد الزائدة • وفي رأيه ، ان كامل عملية محاولة ربط الموارد بالاحتياجات أمر لا معنى له الى حد كبير ما لم تتقرر اولويات بين مختلف البرامج والعناصر• وأثار عددا من الاسئلة المحددة بشأن جوانب معينة من برنامج السلع الأساسية ، ولكنه أشار الى أنه لا يحرص على الحصول على ردود مفصلة اثناء الدورة الحالية للفرقة العاملة ، نظرا للقيود الزمنية الشديدة ، بقدر ما يحرص على ايضاح الحاجة الى تزويد الحكومات بمعلومات أكمل في المستقبل ، وهو يأمل أن تستطيع الأمانة مع ذلك توفير اجابات على أسئلته في وقت آخر •

٧٦ ــ ولاحظ مدير شعبة السلع الأساسية أن الملاحظات التي أبداها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية بيانه هي ، فيما يبدو ، ذات طابع عام دون أن تكون موجهة بالتحديد الى برنامج السلع الأساسية • وقدم عددا من الايضاحات بشأن الأسئلة الأكثر تحديدا التى أثارها الممثل ذاته •

Digitized by UNOG Library

٣ ــ المصنوعات وأنصاف المصنوعات

٧٧ــ قال الموظف المسؤول عن شعبة المصنوعات في بيان استهلالي ان هناك أنشطة جديدة قد انبثقت عن قراري المؤتمر ١٠٣ (د ــ ٥) بشأن الممارسات التجارية التقييدية و١٣١ (د ــ ٥) بشأن النزعة الحمائية والتكيّف الهيكلي • وفي حين أنه في الامكان الاضطلاع بالعمل الاضافي في صدد النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي بما يتوفر حاليا من موارد ، فمن اللازم انشاء وظيفة اضافية من الفئة الفنية لتنفيذ القرار المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية •

٧٨ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان المصنوعات تعتبر مجالا من أكثر المجالات دينامية لنمو البلدان النامية ومجالا تعلق عليه أهمية كبيرة • هذا وان عناصر البرنامج في هذا الباب من الميزانية البرنامجية تطابق بصورة عامة الاختصاصات الموكولة للاونكتاد • الا أنه فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ ، لم يتم توضيح الأولوية المعطاة الى العناصر المفردة ، وعليه ، فانه يعتبر ان هناك حاجة الى تركيز أكبر على تدابير المساعدة على التكيف • ومن ناحية أخرى ، ينبغي ايلاء أولوية أقل لمسألة اعادة تصنيف التعريفة ذلك لأن مجلس التعاون الجمركي يقوم بعمل هام في هذا المجال • وتساءل عما اذا لم يكن من الأنسب ادراج عنصر البرنامج ١ــ٧ (نظم الاستيراد في البلدان الاشتراكية) ضمن اختصاص شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية • وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ ، أعرب عن تأييد مجموعته للاتجاه العام للبرنامج الفرعي ، وخاصة عنصر البرنامج ٣ــ١ (الاستعراض السنوي لانماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي) ، واستفسر عن التقدم المحرز فيما يتعلق بجوانب التعاون الصناعي المتصلة بالتجارة •

٧٩ــ وعلّق المتحدث باسم المجموعة باء قائلا ان هناك ازدواجا يتخلل نص هذا الباب من الميزانية البرنامجية يكشف عن تقصير في توحيد كل الأعمال المضطلع بها • وهذه هي الحالة خاصة فيما يتعلق بقرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) الذي يدعو الى اجراء استعراض لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي والذي يبدو أنه استخدم كسند تشريعي لتبرير عدد من الدراسات في كامل البرنامج • وأضاف يقول ان مجموعته ترى انه تم تخصيص موارد كثيرة جدا لمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وخاصة لسنة ١٩٨١ ، وأن اعادة توزيع هذه الموارد من شأنها أن تغني عن الحاجة الى الـ ١٢ شهر عمل موظف المطلوب زيادتها •

٨٠ــ وأدلى المتحدث باسم المجموعة باء بعدد من الملاحظات الأكثر تحديدا • ففي ما يتعلق بالوثائق المتوخاة للمشاورات المتعددة الأطراف بشأن المخططات المفردة للأفضليات المعممة كان من رأيه ان الامانة قد أخذت على عاتقها مسؤولية كبيرة جدا وأنه في الامكان أن تضطلع الدول الاعضاء ببعض التحاليل • وثمة ، فضلا عن ذلك ، درجة من التداخل مع العمل الجاري في الغات بشأن الأفضليات • وفيما يخص المحاضرات والندوات المقررة في اطار المساعدة التقنية بشأن كل من نظام

Digitized by UNOG Library

الأفضليات المعمم وتنمية الصادرات ، أعرب عن شعوره ان النص قد قصّر في الاشارة الى ما يقع على مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والوكالات من مسؤولية في هذا الصدد . وتساءل عما اذا كان عمل الأونكتاد بشأن المساعدة على التكيف يتداخل مع عمل منظمة العمل الدولية ، وسأل عما اذا كان الدعم المقدم من شعبة المصنوعات لمشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن انشاء مخطط اقليمي للتأمين على ائتمانات التصدير في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يتداخل مع عمل شعبة النقد والتمويل والتنمية بشأن مرفق ضمان ائتمانات التصدير • وفي الختام ، تساءل عن سند وهدف الدراسة التي صدرت أخيرا بعنوان " هيكل وسلوك المؤسسات في الصناعة الكيميائية وآثارها على التجارة والتنمية في البلدان النامية " (UNCTAD/ST/MD/23) .

٨١ــ وقال ممثل الصين ، منوها بعنصر البرنامج ١ــ٧ (نظم الاستيراد في البلدان الاشتراكية) ، انه يعتبر ان هذا العنصر يدخل في اختصاص برنامج التجارة مع البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة •

٨٢ــ وفي سياق تعليقه على المناقشة ، ورداً على ما أثير من تساؤلات ، قال الموظف المسؤول عن شعبة المصنوعات ما يلي :

(أ) تعتبر تدابير المساعدة على التكيف بنداً ذا أولوية ، انبثق التكليف به عن قراري المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) و ١٣١ (د ــ ٥) • ونظرا للمهام الواسعة النطاق المنصوص عليها في القرار ١٣١ (د ــ ٥) ، تمت الاشارة الى القرار في اطار البنود ذات الصلة الواردة في البرنامجين الفرعيين ١ و ٣ • فالقرار لا يقتصر على الاستعراض السنوي لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي فحسب ، بل يشمل أيضا تدابير المساعدة على التكيف ، واستعراض التطورات المتعلقة بالقيود المفروضة على التجارة في سياق دراسة النزعة الحمائية وتجميع واستكمال جرد الحواجز غير التعريفية التي تعترض التجارة • ويتناول كذلك القرار مسألة التعاون مع الوكالات في هذا المضمار •

(ب) فيما يتعلق بشهور العمل الـ ١٢ المخصصة لدراسة وتقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام ١٩٨١ ، فان المشاكل الواجب معالجتها لن تنتهي بانتهاء المفاوضات : فالتخفيضات التعريفية سوف تمتد على طول فترة ثمانية أعوام ، كما ان مختلف المدونات والاتفاقات التي ستصبح نافذة المفعول تعد ذات أهمية مباشرة لبرنامج عمل الشعبة المتعلق بتوسيع وتنويع تجارة البلدان النامية •

(ج) وفيما يتعلق باعادة تصنيف التعريفة ، فان ثلاثة شهور عمل تكاد لا تكفي لتغطية مدة انعقاد دورات لجنة النظام المتناسق التابعة لمجلس التعاون الجمركي ، التي كان الأونكتاد قد اشترك في أعمالها بصورة نشطة • وكان نشاطها يشتمل كذلك على وضع ترتيبات تعريفية خاصة للمنتجات اليدوية •

Digitized by UNOG Library

(د) كان القرار ٩٦ (د ــ ٤) ينص على التكليف بدراسة نظم الاستيراد في البلدان الاشتراكية وذلك في الاطار الأوسع لوصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو • وينبغي الاشارة الى أن بعض البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تعتبر كذلك بلدانا مانحة للأفضليات بموجب نظام الأفضليات المعمم • وفي البيان المشترك الذي أدلت به هذه البلدان في الدورة الرابعة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، تعهدت بأن تطبق ، بالاضافة الى الأفضليات التعريفية ، تدابير أخرى ذات صلة بالميدان الاقتصادي وبالتجارة الخارجية تستهدف توسيع وارداتها من البلدان النامية • والعمل في هذا الشأن لا يتداخل مع عمل أي من الشعب الأخرى •

(هـ) وفيما يتعلق بالمشاورات المتعددة الأطراف بشأن نظام الافضليات المعمم ، فان أمانة الأونكتاد لا تحاول أن تقوم مقام الدول الأعضاء في اجراء الدراسات ، وانما هي تنفذ مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٧٩ (د ــ ١٨) الذي يطلب الى الأمانة أن تساعد البلدان المستفيدة من الأفضليات اذا طلبت منها ذلك • وقد اعتمد نظام الافضليات المعمم في اطار الأونكتاد وأي تداخل محتمل مع الغات ينتج عن حاجة هذا الأخير أيضا الى تعميم اشعارات بالتعديلات التي تطرأ على مخططات نظام الأفضليات المعمم للبلدان المانحة للأفضليات التي هي أعضاء في الغات •

(و) لا تتداخل المحاضرات والندوات في اطار المساعدة التقنية مع عمل مركز التجارة الدولية : اذ أن عمل الشعبة يتناول القدرة التوريدية للبلدان النامية وسياساتها التصديرية وامكانية وصول صادراتها الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، في حين أن عمل مركز التجارة الدولية يتناول في المقام الأول تعزيز التجارة •

(ز) وفيما يتعلق بانشاء مخطط اقليمي للتأمين على ائتمانات التصدير في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادي ، فان الأونكتاد لا يعد اللجنة المذكورة الا بالخبرة التقنية اللازمة ، الأمر الذي لا يعتبر متداخلا مع عمل شعبة النقد والتمويل والتنمية المتعلق بانشاء مرفق عالمي لضمان ائتمانات التصدير •

(ح) تم الاضطلاع بالدراسة المتعلقة بهيكل الصناعة الكيميائية كجزء من العمل المستمر بشأن الممارسات التجارية التقييدية وبموجب التفويض المعطى للأمانة في قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) •

(ط) وأضاف يقول ، مشيرا الى فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو ، ان الفريق قد اجتمع لأول مرة في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩ وأوصى ببرنامج عمل لينظر فيه كل من الأونكتاد واليونيدو •

٤ ــ النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط

٨٣ــ قال مدير شعبة النقل البحري ، في بيان استهلالي ، ان الميزانية البرنامجية أخذت في

Digitized by UNOG Library

اعتبارها مقررين رئيسيين لهيئات حكومية دولية : (أ) قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٩٨ (د — ٦٣) ، والمقرر الذى اتخذه بعد هذا مجلس التجارة والتنمية (المقرر ١٦٩ (د — ١٨)) ، الذى عهد الى لجنة النقل البحرى بمسؤوليات على الصعيد العالمي في ميدان النقل المتعدد الوسائط والتحوية ؛ (ب) وقرار المؤتمر ١٠٦ (د — ٥) بشأن اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية ، وقراره ١٢٠ (د — ٥) بشأن اشتراك البلدان النامية في النقل البحرى العالمي ، وقراره ١٢١ (د — ٥) بشأن تمويل السفن والمساعدة التقنية .

٨٤ — وسأل المتحدث باسم المجموعة باء عن سبب استعمال المصطلح " مؤسسات النقل " في الفقرة ٥٧ من الميزانية البرنامجية ، نظرا لأن الشعبة تتناول النقل البحرى . كما استفسر عن السند التشريعي للدراسة بشأن أثر مجموع تكاليف النقل على موازين مدفوعات البلدان النامية ، المذكورة في عنصر البرنامج ٣—١ ، وذلك لأن شعبة النقد والتمويل والتنمية تتناول قضايا موازين المدفوعات . وبشأن البرنامج الفرعي ٤ (التشريع البحرى) ، استفسر عن السند التشريعي لصياغة صك دولي عام يتناول العلاقات الدولية في مجال النقل البحرى . وبشأن عنصر البرنامج ٤—٢ (الدعم الموضوعي لأنشطة التعاون التقني) ، قال انه قد فهم ان المصادر الخارجة عن الميزانية تتضمن دائما تكاليف عامة لتغطية أعمال الأمانة . وأخيرا ، استفسر عن الكيفية المتوقع أن تعمل بها الوحدة المخصصة المقترحة لدراسات الجدوى ، وتشكك في ضرورة انشاء وظيفة اضافية برتبة ف—٣ بشأن البضائع المشحونة جوا ، ولاحظ أن قرار المؤتمر ١٢٠ (د — ٥) قد نص على ان العمل بشأن هذا الموضوع ينبغي أن ينفذ بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي .

٨٥ — وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان الوظيفة التي برتبة ف—٣ غير كافية ، في رأى مجموعته ، للاضطلاع بجميع المهام المطلوبة في الفقرة ٦٥ من الميزانية البرنامجية ، وانه تلزم وظائف اضافية .

٨٦ — ولاحظ ان توزيع الاعتمادات فيما بين مختلف البرامج الفرعية يتسم خاصة بحسن التوازن اذا ما قورن بتوزيع الاعتمادات في برامج أخرى . وسأل لماذا لم يوضع قرار المؤتمر ١١٩ (د — ٥) بشأن النزعة الحمائية في قطاع الخدمات موضع الاعتبار في الاقتراحات المتعلقة بالميزانية ، وخاصة فيما يتصل بأحكام ذلك القرار المتعلقة بالنقل جوا . ومن رأى مجموعة الـ ٧٧ ان المسائل المتصلة بالنقل جوا يمكن ادراجها تحت البرنامج الفرعي ٣ . وأشار الى أن مسألة النقل المتعدد الوسائط أسندت بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٩٠٨ (د — ٦٣) الى الأونكتاد . ولذلك فهو يتساءل لماذا لم يرصد أى اعتماد في البرنامج الفرعي ٣ للدراسات المتصلة بتشريع النقل المتعدد الوسائط . وفضلا عن ذلك ، فان عددا من القرارات المعتمدة في الدورة الخامسة للاونكتاد ، مثل القرار ١٢٧ (د — ٥) بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، و ١٢٢ (د — ٥) بشأن أقل البلدان نموا ، يتضمن اشارات الى مسائل النقل البحرى . وسأل لماذا لا يتضمن البرنامج الاعتماد المتصل بتنفيذ تلك القرارات من حيث أنها تتصل بالنقل البحرى . وطلب معلومات عن السند التشريعي لاعداد

Digitized by UNOG Library

مبادئ توجيهية وتقديم المشورة الى الحكومات على الصعيدين الوطني والاقليمي على النحو الموصوف في الفقرة ٥٥ من وثيقة الميزانية البرنامجية • وفيما يتعلق بالعنصر البرنامجي ٣—١ ، طلب توسيع نطاق الدراسات التي ينبغي الاضطلاع بها بحيث يشمل النقل الجوى •

٨٧— وعلّق مدير شعبة النقل البحرى على الملاحظات المبداة ، فقال ما يلي :

(أ) فيما يتعلق بالقرار ١١٩ (د — ٥) بشأن النزعة الحمائية وقطاع الخدمات ، تتناول شعبته النقل الجوى بوصفه فقط جزءا من النقل المتعدد الوسائط • والقرار في مجموعه لا يقع في نطاق اختصاصه •

(ب) من المتوقع أن تعتمد لجنة النقل البحرى ، في دورتها التالية ، برنامج عمل بشأن النقل المتعدد الوسائط ، بما في ذلك دراسات قانونية مناسبة • وفضلا عن هذا ، فان موضوع التأمين البحرى ومشارطة الايجار والحوارية العامة سيتناولها الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحرى الدولي في الأعوام الثلاثة المقبلة •

(ج) وفي حدود ما ورد من اشارة الى قضايا النقل البحرى في القرارين اللذين اتخذا في مانيلا بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وبشأن أقل البلدان نموا ، تتناول برنامج النقل البحرى هذه القضايا الى حد كبير ، وهناك تعاون مستمر بين الشعب المعنية •

(د) يوجد السند التشريعي المحدد للدراسات والأنشطة التي أشار اليها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في اختصاصات لجنة النقل البحرى والمقررات ذات الصلة للجنة النقل البحرى في دورتها الثامنة •

(هـ) الاصطلاح " مؤسسات النقل " هو الاصطلاح المستعمل بصفة عامة في معرض النقل المتعدد الوسائط •

(و) تتناول شعبة النقل البحرى جوانب محددة من موازين المدفوعات ، وفقا للسند التشريعي الوارد في اختصاصات لجنة النقل البحرى •

(ز) وافق على ضرورة الاستعاضة عن عبارة " صك النقل البحرى الدولي " بعبارة " تناسق سياسات النقل البحرى " ولاحظ أن هذا يجرى عمله بالفعل في استيفاء بيانات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠—١٩٨٣ •

(ح) لا تغطي تكلفة المدخلات الموضوعية في مشاريع المساعدة التقنية تغطية كاملة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو من مصادر أخرى خارجة عن الميزانية ، ويتعين أن يأتي الرصيد من الميزانية العادية •

Digitized by UNOG Library

(ط) لم يتم بعد انشاء وحدة مخصصة لدراسات الجدوى ، ولن تمكّن الموارد المقترحة لها الا من اجراء دراستين فقط •

(ى) لن تكون الوظيفة الاضافية التي برتبة ف—٣ مكرسة للعمل بشأن البضائع المشحونة جوا، ولكنها ستكون ، كما ورد في الفقرة ٦٥ من الميزانية البرنامجية مكرسة للعمل بشأن تنفيذ اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية وبشأن النقل البحري للبضائع المبرّدة • وقد بيّن ، عند ما أعطيت في مانيلا الآثار المالية المترتبة على قرار المؤتمر ١٢٢ (د — ٥) ، انه ستلزم وظيفتان اضافيتان • الا أنه لم تطلب الا وظيفة واحدة نظرا للتقشف في الميزانية •

Digitized by UNOG Library

٥ ــ نقل التكنولوجيـــا

٨٨ ــ ذكر مدير شعبة نقل التكنولوجيا ، في بيان استهلالي ، ان وصف البرنامج المتعلق بنقل التكنولوجيا قد ورد بقدر كبير من التفصيل ، لا ليسر للدول الأعضاء دراسة الميزانية البرنامجية دراسة دقيقة فحسب ، بل وليعكس أيضا أسلوب واتجاه تطور عناصر البرنامج الرئيسية الثلاثة، بالنسبة الى الجهد المبذول حتى الآن ، خلال فترة السنتين القادمة .

٨٩ ــ وأضاف أن العنصر الأول يتناول ايجاد اطار عمل قانوني لنقل التكنولوجيا . وسوف يعود مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الذي اختتم تدورته الثانية ، الى الانعقاد في ربيع ١٩٨٠ ليكمل عمله . ومتى تم وضع تلك المدونة سوف يتحول تركيز عمل الأمانة الى رصد تطبيقها . وفي ميدان الملكية الصناعية ، أسهمت المبادرة التي اتخذها الأونكتاد بهدف تنقيح اتفاقية باريس في الدعوة الى عقد مؤتمر دبلوماسي لهذه الغاية ، تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية . وسوف يتحول اتجاه عمل الأمانة الى جوانب أخرى للملكية الصناعية ، تشمل العلامات التجارية وتأثير الجديد من التشريعات .

٩٠ ــ ويختص العنصر الثاني من البرنامج باجراء دراسات عامة لمسائل تتعلق بنقل وتطوير التكنولوجيا في البلدان النامية . وفي هذا المجال ، سوف يتحول التركيز الرئيسي من دراسة تجارب آحاد البلدان الى دراسة القطاعات والمجالات ، وسوف ينصرف الاهتمام الرئيسي الى السمات المشتركة فيما بين بلدان وأقاليم عديدة ، مستهدفا في المقام الأول اعادة ادماج مختلف العناصر المتعلقة بنقل وتطوير التكنولوجيا ، في اطار عمل مخطط ينير الطريق الى تخطيط التكنولوجيا .

٩١ ــ أما العنصر الثالث فهو الدائرة الاستشارية . وهنا انتقل تركيز عمل الأمانة من مساعدة البلدان النامية على تحديد السياسة القائمة والثغرات وأوجه النقص المؤسسية في ميدان التكنولوجيا الى توفير الخدمات الاستشارية من أجل بناء هياكل مؤسسية فعالة لصياغة وتنفيذ السياسة التكنولوجية واتخاذ تخطيط التكنولوجيا أداة للتحول التكنولوجي لتلك البلدان .

٩٢ ــ وأخيرا ، فان برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (ز) يتجه الى تعزيز عمل أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بكل عنصر من عناصر برنامجها الثلاثة .

٩٣ ــ وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهو يسترعي الانتباه الى الارتفاع النسبي في معدل نمو احتياجات البرنامج المتعلق بنقل التكنولوجيا من الموارد ، انه قد يكون في المستطاع مثلا تخفيض عدد الدراسات المشار اليها في البرنامج الفرعي ٢ ، بارجاء تلك الدراسات ذات الأولوية الدنيا أو بنقل بعضها الى وكالات أخرى . وأضاف انه يرى ان الاعتماد المرصود لاجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة ، وكذا المبلغ المطلوب للاستعانة بالخبراء الاستشاريين ، مرتفعان جدا . أما فيما

(ز) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا (٢٠ــ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.I.21 والتصويب) ، الفصل السابع .

Digitized by UNOG Library

يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ فان بعض أنشطته قد يكون أكثر فعالية وأكثر وفرا اذا اضطلعت بهـا اللجان الاقليمية ، بما يتفق مع سياسة تحقيق اللامركزية المعمول بها الآن في الأمم المتحدة •

٩٤ ــ وكان من رأى المتحدث باسم المجموعة باء أن معدل النمو الحقيقي في الموارد اللازمـة لهذا البرنامج مفرط الارتفاع ، واقترح تمويل بعض عناصر البرنامج من موارد خارجة عن الميزانيـة • ولفت النظر ، مثلا ، الى أن الموارد المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ هي تقريبا ضعـف القدر المناظر لها في فترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ • وتساءل ، ازاء توقع ازدياد موارد التبرعات للخدمات الاستشارية ، هل من الضروري حقا انشاء منصب اضافي برتبة ف ــ ٣ كما طلب في الفقـرة ٨٤ من وثيقة الميزانية البرنامجية (A/C.5/34/27) • أما البرنامج الفرعي ٣ ، فنشاطه غير مفصـل بما فيه الكفاية في تلك الوثيقة • وبالتالي فهو يطلب شرحا أكثر تفصيلا لمهام الدائرة الاستشاريـة المعنية بنقل التكنولوجيا ، ولطبيعة مدخلات أمانة الأونكتاد في المساعدة المقدمة الى المراكـز الاقليمية المعنية بنقل وتطوير التكنولوجيا •

٩٥ ــ وأضاف أن لديه انطباعا بأن العديد من الدراسات التي يتضمنها البرنامج الفرعـي ٣ ــ مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والمؤسسات العامة ، ودور المرأة ، والمؤسسات المتاجـرة بالتكنولوجيا ــ أما انها تفتقر الى سند تشريعي صريح أو أنها تنبني على تأويل مبالغ فيه لسـند معين • وأبدى كذلك تشككه في مدى صواب تورط الأونكتاد في العمل في ميدان البيئـة ، وهـو ميدان يتجاوز في رأيه الولاية الممنوحة للأمانة • وسأل أيضا ما هو السـند التشريعي لدراسـة صدرت حديثا بعنوان " الصحة وتكنولوجيا التربية في كوبـا " (TD/B/C.6/46) • وقال ، بصـدد الفقرة ٣ من وثيقة الميزانية ، ان دراسة الآثار الانمائية والاجتماعية لعمليات نقل التكنولوجيا يمكـن أن تدرج في الدراسات القطاعية الجارية • وفوق ذلك ، فان قيام الأونكتاد بالمزيد من العمل فـي مجال النقل العكسي للتكنولوجيا ، تلبية للفقرة ٩ من قرار المؤتمر ١٠٢ (د ــ ٥) ، مرهون بالقـرار الذي يتخذه الأمين العام للأمم المتحدة في شأن تنسيق العمل في هذا المجال فيما بين مختلـف وكالات الأمم المتحدة • وأخيرا ، وبالنظر الى الاعتبارات أعلاه ، فهو يخلص ، مضطرا ، الى أن طلب وظيفتين جديدتين لهذا البرنامج ليس له ما يبرره •

٩٦ ــ وصرح المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بأن ارتفاع معدل نمو احتياجات الموارد اللازمـة للبرنامج المتعلق بنقل التكنولوجيا انما يعكس الأولوية النسبية التي يوليها أمين عام الأونكتـاد لهذا المجال • وقال ان طلب وظيفتين جديدتين من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمـات العامة لهذا البرنامج يقابل الاحتياجات الجديدة الناشئة عن القرارات المعتمدة في الدورة الخامسة للأونكتاد • وأضاف ان مجموعته تؤيد زيادة المـوارد في هذا المجال ، مؤكدا على ضـرورة احترام وتنفيذ المقررات التي اتخذتها الحكومات في قرارات المؤتمر ، والتي تنعكس من ثم فـي برنامـج العمـل •

Digitized by UNOG Library

٩٧ ــ واسترعى ممثل بولندا الانتباه الى ضرورة تنسيق العمل ، وبخاصة في البرنامج الفرعي ٢ ، مع العمل الذى تقوم به منظمة التنمية الصناعية ، اذ أن تقسيم العمل تقسيما جليا بين الأونكتاد واليونيدو سيفضي الى توفير في الموارد وييسر بلوغ الأهداف التي حددها القرار ١١٢ (د ــ ٥) • وفيما يتعلق بطلب وظيفة جديدة من الفئة الفنية للدائرة الاستشارية ، فان قرار المؤتمر ١١٢ (د ــ ٥) وان كان يعترف بالحاجة الى تعزيز الدائرة ، فهو يحدد أيضا المصادر التي يجب أن تستمد منها الموارد لهذا الغرض ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتبرعات • واسترعى الانتباه أخيرا الى التداخل الواضح بين الأنشطة المتعلقة بقطاع الصيدلانيات والواردة في عنصرى البرنامج ٢ ــ ٢ و ٣ ــ ٣ •

٩٨ ــ وردّا على الأسئلة ، لاحظ المدير أن المسائل التي أثيرت تنقسم الى ثلاثة أنواع : يتعلق أولها بالزيادة في احتياجات الموارد ، والثاني ببرامج الدراسات ، والثالث بالمساعدة التقنية والتنفيذية • وأكد ، فيما يختص بالنوع الأول ، أن الأمانة بذلت جهودا لتعبئة موارد من خارج الميزانية ، وقد تمخضت هذه الجهود عن مضاعفة مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في فترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ من أجل هذا البرنامج • الا أن هناك ضرورة لتعزيز طاقة الدعم المقابلة • ولذلك لم يكن طلب وظيفة جديدة للدائرة الاستشارية طلبا غير معقول • ولقد زادت الموارد التي تتطلبها المساعدة التقنية والتنفيذية زيادة اضافية لأن الحاجة الى تلك المساعدة تصبح أكثر استمرارا وتعقدا بتزايد توسع نطاق المشاريع على المستويين القطرى والاقليمي • وأوضح أن تدخل الأمانة في المساعدة التقنية يرجع بالكامل الى طلبات محددة تتقدم بها البلدان النامية •

٩٩ ــ أما برنامج الدراسات ، فان الدراسة المخططة لدور المرأة في التحول التكنولوجي هي استجابة من الأمانة لقرارات مجلس التجارة والتنمية ، والجمعية العامة ، ومؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية • أما عن الدراسات الأخرى التي أشير اليها أثناء المناقشة فصرح بأن سندها التشريعي هو اما قرارات للمؤتمر واما قرارات للجنة نقل التكنولوجيا • وأعاد الى الأذهان ، فيما يتعلق بامكان ارجاء اعداد الوثائق وتخفيض احتياجات الموارد بالتالي لفترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، أن الأمانة كانت قد اقترحت في الأصل انعقاد الدورة الثانية للجنة نقل التكنولوجيا في نهاية ١٩٨١ • الا ان مجلس التجارة والتنمية قرر في دورته التاسعة عشرة تقريب الاجتماع سنة واحدة ، أى الى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ • وينص مقرر المجلس ١٩٢ (د ــ ١٩) على أنه ينبغي للأمانة أن تقدم الى دورة اللجنة تلك وثائق في قطاعات محددة هي الطاقة ، والأغذية ، والسلع الرأسمالية ، فضلا عن أنه يطلب الى أمين عام الأونكتاد ، أن يقدم كذلك ، ان امكن ، دراسات عن القطاعات الأخرى المذكورة في الفقرة ٢٣ من قرار المؤتمر ١١٢ (د ــ ٥) •

Digitized by UNOG Library

١٠٠ ــ وبالنسبة للتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ، فثمة تقسيم واضح في العمل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق بتنقيح اتفاقية باريس • وقد تركزت مساهمة أمانة الأونكتاد في ذلك على الآثار التجارية والاقتصادية التي تترتب على التنقيح ، بينما جرت المفاوضات في المنظمة العالمية للملكية الفكرية • ولدى أمانة الأونكتاد برنامج أبحاث مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في مجال التكنولوجيا والبيئة • أما مع اليونيدو فثمة اجتماعات تنعقد على فترات متقاربة مع مسؤولي اليونيدو وتتناول مختلف وجوه العمل الذى تضطلع به كلتا المنظمتين . وهناك أخيرا مثال جيد على تعاون أمانة الأونكتاد مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة في ميدان التكنولوجيا ، هو العمل الذى قامت به الفرقة المشتركة المؤلفة من الأونكتاد واليونيدو وبرنامج عمل الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادى ومنظمة الصحة العالمية ، والتي أدى تقريرها الى اعتماد البلدان النامية برنامج عمل جديدا في هذا القطاع ، في مؤتمر بلدان عدم الانحياز الذى انعقد مؤخرا في هافانا •

٦ ــ التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

١٠١ ــ أدلى مدير شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ببيان استهلالي .

١٠٢ ــ وذكر الناطق باسم المجموعة باء انه ، نظرا للطابع القطاعي المتداخل الذى يتميز به التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ينبغي للشعبة أن تستعين بموارد الشعب الأخرى للاضطلاع بالعمل المتعلق بعناصر برنامجية محددة . وقال ، مشيرا الى البرنامج الفرعي ١ ، انه يحسن أن تؤخذ خبرة وأنشطة "الغات" ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات بعين الاعتبار الكامل في مجال العمل المتعلق بوضع نظام شامل للأفضليات التجارية واقامة نظام معلومات تجارية ، والا تولد ازدواج كبير في الجهود المبذولة • ولما كان " الغات " ومركز التجارة الدولية يضطلعان أيضا بأنشطة تتصل بالبرنامج الفرعي هذا ، والا فانه لا يرى ما يدعو الى الوظيفة الجديدة من الفئة الفنية المطلوبة لهذا الغرض • وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي ٢ تساءل عن السند التشريعي الذى يخول للأونكتاد أن يصبح محفلا للمفاوضات المتعلقة بمشاريع الانتاج المتعددة الجنسيات • أما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ فقال انه يسائل في صحة السند التشريعي الذى يجيز عقد اجتماع لأمانات تجمعات التعاون الاقتصادى في البلدان النامية • وأشار في هذا الصدد ، الى مبدأ العالمية في اطار الأونكتاد • وتساءل ، مشيرا الى البرنامج الفرعي ٤ ، عن السند التشريعي للاضطلاع بالأنشطة الوارد ذكرها فيما يتصل بجدوى انشاء مصرف للبلدان النامية ، وبانشاء مرفق مالي يستهدف توسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان النامية ، ولجنة التنسيق المعنية بترتيبات الدفع المتعددة الأطراف والتعاون النقدى • وسأل كذلك لماذا تقوم الشعبة

Digitized by UNOG Library

باعداد دليل عن التسويق الدولي للسكر ، وهل أشركت شعبة السلع الأساسية في هذا النشاط. وسأل أخيرا ، فيما يتصل بالبرنامج الفرعي ٥ ، هل تم اتخاذ قرار نهائي بجعل الأونكتاد محورا لتنسيق الأنشطة في ميدان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة ، وبشأن التعاون المشترك فيما بين الوكالات وتخطيط البرامج والادارة المشار اليهما في البرنامج الفرعي هذا .

١٠٣ — وقدم مدير شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، في معرض اشارته الى التعليقات العامة التي أبداها المتحدث باسم المجموعة باء ، معلومات تتعلق بالروابط التي أقيمت مع بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل في ميدان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وقال ، انه لم يكن في المستطاع ، في ميدان هذا التعاون ، تحديد فترة زمنية للأنشطة لأن برنامج العمل ينجم عن قرار لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ١ (د — ١) ، وقد دخل طورا ثانيا نظرا لأن قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥) قد وسع بشكل ملحوظ نطاق ولاية الأونكتاد في هذا الميدان . وفيما يتصل بالوظيفتين الجديدتين المطلوب انشاؤهما ، قال ان الحاجة اليهما تولدت عن تزايد الأنشطة المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ونظام المعلومات التجارية ، وهي أنشطة لا يتم تناولها في اطار مركز التجارة الدولية ولا في اطار " الغات " . أما فيما يتعلق بالتنسيق مع هاتين المنظمتين ، فقد اتخذت بالفعل خطوات في هذا السبيل . وأضاف أن الأونكتاد لا يمكن أن يصبح محفلا للمفاوضات المتصلة بمؤسسات الانتاج المتعددة الجنسيات الا اذا طلب منه ذلك ، على وجه التحديد ، وان هذا ينعكس على النحو الواجب ، في البرنامج الفرعي المقابل . أما اجتماع أمانات تجمعات التعاون الاقتصادى فقد تقرر بناء على ما خلصت اليه الفرقة العاملة المعنية بتوسيع التجارة والتكامل الاقتصادى الاقليمي فيما بين البلدان النامية التي انعقدت عام ١٩٧٨ ، وبناء كذلك على ما عبرت عنه البلدان النامية في مناسبات عديدة من اهتمام . أما فيما يتعلق بولاية الأونكتاد في ميدان التعاون النقدى والمالي ، فانه بالامكان الاطلاع على التفاصيل في تقرير لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثانية (ح). وبين ، فيما يتصل بدور الأونكتاد بوصفه نقطة ارتكاز في ميدان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، أن المقررات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية لا تنطوى على أى تغيير في مسؤوليات الأونكتاد في هذا المضمار .

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية العاشرة ، الملحق رقم ٢ (TD/B/732) .

Digitized by UNOG Library

١٠٤ ــ وطلب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ معلومات فيما يتعلق بأساس العمل لبعض الأنشطة المزمع القيام بها في اطار البرنامج الفرعي ٣ •

١٠٥ ــ وقال ممثل قطر ، وهو يلفت النظر الى عنصر البرنامج ٤ ــ ٣ الذى يتناول التدفقات المالية بين البلدان النامية ، انه يشك في أمر وجود سند تشريعي لاعداد تقارير سنوية أخرى حول الموضوع كما يرى انه لا حاجة هناك لاعداد هذه التقارير •

١٠٦ ــ وأشار ممثلا جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان الى أنه يجرى ، في نطاق برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، طلب وظيفتين جديدتين فيما يتصل بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ونظام المعلومات التجارية ، كما يزمع احداث وظيفة ثالثة للغرض نفسه في اطار برنامج النقد والتمويل والتنمية • وبين ممثل الأمين العام للأونكتاد أن هذه الأنشطة تتطلب احداث ثلاث وظائف : (وظيفتان منها لموظف رئيسي من الفئة الفنية . والأخرى لموظف احصاء من فئة الخدمات العامة) في شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ووظيفة ثالثة (مبرمج / محلل) في شعبة النقد ، والتمويل والتنمية •

١٠٧ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان ليس هناك ما يبين كيف ستستخدم الموارد في اطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ ، وأن من الممكن التفكير في اجراء تخفيضات في الميزانية • أما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ ، فلا يمكن الدعوة لعقد اجتماعات بدون سابق اذن من لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أو من مجلس التجارة والتنمية • ولا يمكن للاجتماعات غير المحدودة العدد والمزمع عقدها في اطار البرنامج الفرعي هذا أن تحظى بتأييد المجموعة دال •

١٠٨ ــ وقال المدير ، فيما يتعلق بالبرنامجين الفرعيين ١ و ٢ ، ان زهاء ٨٠ في المائة من الموارد المخصصة تمثل مرتبات الموظفين • ولذلك فان الهامش المتوفر لامكان استحداث تخفيضات ضيق جدا • أما اجتماع أمانات تجمعات التعاون الاقتصادى الوارد ذكره في البرنامج الفرعي ٣ فسيعقد في حالة ما اذا اتخذت لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أو مجلس التجارة والتنمية مقررا في هذا الشأن • وذكر ، في رده على الأسئلة المتعلقة باعداد كتيب عن التسويق الدولي للسكر ، أن هذا النشاط وليد برنامج للمساعدة التقنية تم بفضله تنظيم ثلاث دورات دراسية عن التسويق الدولي للسكر لفائدة منظمة أقليمية في أمريكا اللاتينية • ويستهدف الكتيب تمكين المناطق النامية الأخرى من الاستفادة من الخبرة الايجابية للغاية المكتسبة من هذه الدورات •

٧ ــ التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

١٠٩ ــ أعلن مدير شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ، في بيان استهلالي ، أن الأنشطة المتوخاة بموجب هذا البرنامج تستند الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) والقرارات

Digitized by UNOG Library

والمقررات ذات الصلة للمؤتمر ومجلس التجارة والتنمية ، التي أكدها من جديد قرارا المؤتمر ٩٥ (د ــ ٤) و ١١٦ (د ــ ٥) • وأضاف انه تم مؤخرا تكثيف الأنشطة المشتركة مع اللجان الاقليمية ، وكذلك التعاون مع الهيئات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما مع اليونيدو • ومضى قائلا ان البرنامج ذو طابع مستمر بالضرورة ، بغية تعزيز انتهاج الدول الأعضاء في الأونكتاد لسياسات واتخاذها لتدابير تستهدف توسيع التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والتجارة بين الشرق والغرب على السواء • وتستهدف الأنشطة الرئيسية المحددة في البرنامج الجمع بين العمل في المجالات التقليدية والعمل في مجالات الأنشطة الجديدة الناجمة عن القرارات والمقررات التي يتم اتخاذها في الأونكتاد • واستطرد قائلا انه سيتم تقديم دراسات وتقارير موجهة للسياسات العامة الى المجلس بشأن قضايا مثل استعراض الاتجاهات والسياسات العامة والاطار القانوني والمؤسسي وتقييم الهيكل السلعي ، التوقعات الطويلة الأجل للتعاون التجاري والاقتصادي ومختلف أشكال التعاون المتعدد الأطراف بما في ذلك التعاون الثلاثي والتعاون بين البلدان النامية ومجلس التعاضد الاقتصادي • وسيستمر تحليل التطورات في التجارة بين الشرق والغرب ، مع مراعاة الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بغية وضع اقتراحات لالغاء الحواجز والتدابير الحمائية القائمة • وستعمد الأمانة الى تكثيف الدعم الفني للمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف بين البلدان الأعضاء المهتمة • كما سيتم الاضطلاع بأنشطة تنفيذية مختلفة كالتدريب ونشر المعلومات والخدمات الاستشارية • ولاحظ أيضا انه لم تطلب موارد اضافية لفترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ •

١١٠ ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تولي أهمية كبيرة للتجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وانها ترى انه ينبغي استغلال امكانات هذه التجارة بصورة كاملة • وأيد الباب المتصل بالموضوع في الميزانية البرنامجية المقترحة ، وطلب ايضاحا حول طبيعة وجدوى الدراسات المطلوب اعدادها على مستوى المؤسسات • وقال ممثل بلده انه ينبغي أن يسود مبدأ العالمية في الأونكتاد ولكن ينبغي ، في نفس الوقت ، أن يتم التشديد على التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وأضاف انه ينبغي أن تحرص اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد على السواء على تجنب ازدواج الأنشطة وتبديد الموارد عند اعداد الدراسات بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة •

١١١ ــ وسأل ممثل الصين عن السند التشريعي لفريق الخبراء المخصص المشار اليه في الفقرة ١١١ من الميزانية البرنامجية وعن اختصاصات الفريق •

١١٢ ــ وأثنى المتحدث باسم المجموعة باء على خفض مجموع تكاليف البرنامج بنسبة ٣ في المائة • وأضاف ان التجارة بين الشرق والغرب ، في رأي مجموعته ، ليست ذات صلة ببرنامج بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وطلب أن تعاد صياغة الجزء المتصل بالموضوع في البرنامج • وقال في معرض ملاحظاته على الوثائق التي تزمع الأمانة اعدادها ،

Digitized by UNOG Library

ان تجربة الدورة التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية أظهرت أنه يمكن لدراسات كهذه أن تسهم اسهاما كبيرا في أعمال الأونكتاد ، ولكن هناك في نفس الوقت عددا قليلا من الدراسات تـــرى المجموعة باء انه غير ذى شأن في سياق المناقشة الجارية في هذه الدورة • واستطرد قائلا ان المجموعة باء تأمل أن تأخذ الأمانة في الحسبان ما اذا كانت ثمة حاجة حقيقية لهذه الدراسات • وسأل عن العلاقة بين الأعمال بشأن الاحصائيات في نطاق هذا البرنامج وفي نطاق برنامج النقد والتمويل والتنمية وعـن السند القانوني للأنشطة بشأن آلية التعاون •

١١٣ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته لاحظت بارتياح الوفورات المتوخـــاة فيما يتعلق بتنفيذ هذا البرنامج ، على أساس فهم أن ما يتوقع من انجاز قد رأكبر من الأعمـــال يعني زيادة انتاجية الأمانة • وأضاف ان نص الميزانية البرنامجية يعترف بالطابع المتشابك لبرنامج توسيع وتطبيع التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، فيما يتعلـــق بالتجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وفيما يتعلق أيضا بالتجارة بين الشرق والغرب، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ١٩)• واستطرد قائلا ان المجموعة دال تؤمن بـــأن هذين التدفقين التجاريين متصلان ويؤثر كل منهما في الآخر . وان من رأيها أن النظر فـــي مختلف جوانب التجارة بين الشرق والغرب لا يقتصر على عنصر البرنامج ١ ــ ٣ ، العكس بصفـــة محددة لتوسيع هذه التجارة ، بل يجب أن يتم أيضا في نطاق العناصر ١ ــ ١ (استعـــراض الاتجاهات والسياسات العامة) و ١ ــ ٢ (ترويج التجارة) و ١ ــ ٤ (التوقعات في ميـــدان التجارة) و ٢ ــ ١ (التعاون الاقتصادى والتقني) و ٢ ــ ٢ (تعزيز آليات التعاون)• واستطرد قائلا ان مجموعته ترى أن من المستصوب مواصلة العمل بشأن التعاون الثلاثي ، الوارد في نطـاق عنصر البرنامج ٣ ــ ٤ ، الذى يمكن الاضطلاع به بصورة مناسبة على نحو مشترك بـــين الأونكتـــاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا • ولاحظ ان هذه الامكانية واردة في الميزانية البرنامجية • وأيد أيضـا الأنشطة المقترحة في مجال المساعدة التقنية للبلدان النامية •

١١٤ ــ وقال مدير شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ، في معرض ملاحظاته على المناقشـات ، وردا على النقاط المثارة ، ما يلي :

(أ) ان الأمانة تلتزم ، في أعمالها في كافة المجالات ، بما في ذلك التجارة بين الشرق والغرب ، بالمقررات والتوصيات ذات الصلة للجمعية العامة والمؤتمر ؛

(ب) أما بشأن السند التشريعي لفريق الخبراء المخصص ، فقد تم وضع الاقتراح المتصل بالموضوع في مشروعي قرارين سبق أن أحالهما المؤتمر الى المجلس في دورته التاسعة عشرة ومـــن المتعين الآن أن ينظر فيهما المجلس في دورته الحادية والعشرين ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) تقوم الشعبة ، على أساس دائم ، باعداد احصائيات تفصيلية عن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بوصفها جزءا من وثائقها المقدمة الى مجلس التجارة والتنمية • ولا يتم اعداد مثل هذه المواد من قبل أية شعبة أخرى في الأونكتاد ؛

(د) ان ثمة ما يبرر اعتزام الاضطلاع بدراسات بشأن آلية التعاون على مستوى المؤسسات ، اذا أخذنا في الحسبان انه سبق ان اضطلعت الأمانة بمشروع بشأن آلية التعاون على مستوى الحكومات ؛

(هـ) ولاحظ انه تم تناول جوانب التجارة بين الشرق والغرب التي أشارت اليها المجموعة دال ، في مختلف عناصر هذا البرنامج •

Digitized by UNOG Library

٨ ــ أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية

١١٥ــ ذكر رئيس البرنامج في بيان استهلالي أن الأونكتاد قد زاد العمل بشأن أقل البلدان نموا وان تقدما قد تم احرازه في تحديد تدابير خاصة معينة لصالح هذه البلدان في قرارى المؤتمر ٦٢ (د ــ ٣) و ٩٨ (د ــ ٤) • ومع ذلك ، فان هذه التدابير لم تكن غالبا محددة على نحو كاف ، اذ في حين أنه تم اتخاذ بعض الاجراءات الايجابية ، فان هذه الاجراءات كادت لا تكفي لمواجهة المشاكل الهيكلية العميقة التي تعانيها تلك البلدان • وقد تم في مانيلا الاعتراف بضرورة القيام بعمل أكبر بكثير من العمل الذى تم في الماضي ، ازاء حالة الركود ، بل التدهور ، الذى أصبحت فيه اقتصادات تلك البلدان ، وذلك باعتماد برنامج العمل الجديد الشامل لصالح أقل البلدان نموا في القرار ١٢٢ (د ــ ٥) • وهذا جهد طموح للغاية لا يتوخى أقل من تغيير الهياكل الاقتصادية لأقل البلدان نموا خلال العقد القادم واتخاذ ترتيبات أكثر بكثير لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للفقراء • وسيتطلب برنامج كهذا استجابة كبرى من المجتمع الدولي بأسره وقد تم توسيع عمل الأونكتاد ، بوصفه نقطة تمركز ذلك المجهود ، على نحو كبير جدا •

١١٦ــ ودعا القرار الى برنامج عمل فورى للسنتين القادمتين ، يتبعه برنامج عمل جديد وزاخر للثمانينات • ويجب أن تبدأ الاستعدادات في أقرب وقت ممكن اذا أريد لهذين البرنامجين النجاح • وتشمل الخطوات الفورية المقررة على الصعيد العالمي عقد اجتماع لفريق من الخبراء الرفيعي المستوى للنظر في برنامج العمل الجديد والشامل لصالح أقل البلدان نموا (٢٦ــ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩) والدورة الثالثة للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا التي حدد موعد انعقادها في بداية شهر شباط/فبراير ١٩٨٠ والتي سيتم فيها استعراض المقترحات المحددة للمضي في تنفيذ البرنامج الشامل • وأشار أيضا الى أن هناك مشروع قرار معروضا على الدورة الجارية للجمعية العامة يدعو الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا في عام ١٩٨١ بغية " انهاء واعتماد ودعم " برنامج العمل الجديد والزاخر في الثمانينات لصالح تلك البلدان •

١١٧ــ ومن شأن البرنامج الشامل أن يتيح فرصة حقيقية لتغيير الظروف الاقتصادية الأساسية في أقل البلدان نموا وينبغي أن يحمل تماما على محمل الجد • وواضح أنه من الضرورى تعزيز وحدة الأمانة ، التي تعمل كنقطة تمركز لهذا البرنامج ، وهذا هو السبب الذى دعا الى طلب موارد اضافية •

١١٨ــ وأشار ، فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية ، الى أن هذه البلدان هي كلها من أقل البلدان نموا أيضا ، وأن البرنامج الذى تم وضعه داخل الأونكتاد ، استنادا الى أعمال فريقين من الخبراء ودراسات عديدة أخرى ، يركز الآن على " نهج التخطيط المتكامل " فيما يتعلق بمشاكل النقل العابر الخاصة بتلك البلدان ، وهو النهج الذى تضمنه قرار المؤتمر ١٢٣ (د ــ ٥) •

Digitized by UNOG Library

ويشمل العمل الآن أنشطة أساسية في مجال المساعدة التقنية ، يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتقديم كامل الدعم لها ، بالاضافة الى مشاريع تشمل كلا من البلدان غير الساحلية وكلا من ممراتها الرئيسية للنقل العابر ، سواء ما كان منها قيد التنفيذ أو ما كان مخططا بصورة نهائية • ويدعم الأونكتاد هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع الوكالات الدولية الأخرى ومع اللجان الاقليمية • وتقوم الهيئة السويدية للتنمية الدولية بدعم هذا البرنامج أيضا •

١١٩ــ وقام الأونكتاد أيضا بريادة برنامج للتعويض عن العوائق الجغرافية للبلدان النامية الجزرية • وينص قرار المؤتمر ١١١ (د ــ ٥) بوضوح على برنامج عمل اضافي سيقوم الأونكتاد بمتابعته بالكامل بالتعاون مع اللجان الاقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة •

١٢٠ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة باه باهتمام كبير الى الوصف المقدم للبرنامج الخاص بأقل البلدان نموا وأعرب عن ارتياحه للزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة له • ولاحظ أن اضافة ثلاث وظائف تعتبر اضافة كبيرة ، وان كان لا يشك في ضرورتها • وتساءل لماذا اعتبر أن من الضروري جعل احدى الوظائف في مستوى الدرجة ف ــ ٥ ووظيفتين في مستوى الدرجة ف ــ ٤ عوضا عن درجات أدنى • وأعرب أيضا عن أمله في أن يستعين البرنامج بموارد الشعب الأخرى في الأونكتاد فيعزز، بذلك ، مجموع الموارد المستخدمة لصالح البرنامج • واسترعى الاهتمام الى العنصر ١ــ١ من البرنامج وأشار الى أن جزءا من هذا العمل يستند الى الفقرة ٣٧ من قرار المؤتمر ١٢٢ (د ــ ٥)، التي تنص على أن الدراسات المتعمقة الجدوى الى اجرائها ينبغي أن تجرى " بالتعاون مع الهيئات المعنية الأخرى في الامم المتحدة ، مع مراعاة العمل الذى تم بالفعل في هذه المجالات" • ولاحظ ، فيما يتعلق بالعنصر ١ــ٣ من البرنامج ، أنه توجد فيه اشارة الى مؤتمر للامم المتحدة يعنى بأقل البلدان نموا ، وتساءل عما اذا كانت الميزانية البرنامجية المقترحة تأخذ في الحسبان الأعمال التحضيرية لمثل هذا المؤتمر •

١٢١ــ وقال ممثل قطر أن من الأمور الأساسية تمكين أقل البلدان نموا من التعجيل بتنميتها • ولاحظ أن الزيادات في الموارد المخصصة لهذا البرنامج ، اذا ما أخذ التضخم في الاعتبار ، تبلغ ١٢ في المائة فقط وهي نسبة صغيرة جدا في الواقع اذا ما قورنت بمتطلبات البرنامج • وأضاف أنه كان يتوقع أن تبلغ نسبة الزيادة ١٠٠ أو ٢٠٠ في المائة بالنظر الى أهمية البرنامج • وأشار الى أنه من الضروري اجراء زيادات هامة في الموارد بالنسبة المنهية لأن البرنامج لم يوضع الا منذ عهد قريب ولأن حجمه يتعاظم انطلاقا من أساس أولي متواضع • واسترعى الاهتمام الى تعقد البرنامج ، كما يتجلى ذلك في الطابع الشامل للقرار ١٢٢ (د ــ ٥) • ولاحظ أن بعض الوفود في الدورة الخامسة للاونكتاد كانت لها ، رغم اعرابها عن تأييدها القوى للبرنامج ، تحفظات عندما تعلق الأمر بتقديم الدعم المالي له .

Digitized by UNOG Library

١٢٢ ـ وأعلن المتحدث باسم المجموعة دال أن زيادة ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة هي زيادة كبيرة وينبغي دراستها وتبريرها بعناية . وأشار الى التحفظات التي أبدتها بعض البلدان لدى اتخاذ القرار ١٢٢ (د ـ ٥) . وأثار مسألة امكانية حدوث تداخلات في المهام الواردة تحت العنصر ١ـ١ من البرنامج فيما يتعلق بدراسات السياسة العامة . والعنصر ١ـ١ ' ٤ ' فيما يتعلق بالدراسات القطرية ، والعنصر ١ـ٢ فيما يتعلق بالدراسات الاحصائية ودراسات الاقتصاد القياسي . وقال انه ينبغي تفادى أى تداخل من هذا القبيل . وأضاف انه يعتقد أن الحل المتعلق بضرورة زيادة الموارد يمكن أن يشمل متابعة العمل بشأن الترشيد الذى دعا اليه قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) . واجراء تغييرات رئيسية في أحكام هذا الباب من الميزانية البرنامجية دون الاشارة الى العمل الخاص بالترشيد قد لا يكون أمرا مناسبا .

١٢٣ ـ وأشار الرئيس الى أنه يمكن اعادة النظر في الميزانية البرنامجية في ضوء ما يتم تحقيقه من نتائج في مجال ترشيد أجهزة الأونكتاد .

١٢٤ ـ وقال ممثل السودان انه يعتقد ان هناك تبريرا كاملا للزيادة المقترحة في الموارد ، التي تعتبر نتيجة طبيعية وحتمية للنجاح الذى تم تحقيقه في الدورة الخامسة للاونكتاد بشأن المسألة الرئيسية الخاصة بأقل البلدان نموا . وأضاف أن البرنامج الشامل المقترح طموح جدا وأن العمل الاضافي كبير بالفعل وأن المسؤوليات ستزداد أكثر . وعليه ، فان الزيادة البالغة ٣٧ في المائة هي زيادة متواضعة ، وخاصة عند ما ينظر اليها بالمقارنة بميزانية الاونكتاد ككل . واسترعى الاهتمام الى أن نسبة الموارد المخصصة لوحدة الأونكتاد المعنية بأقل البلدان نموا هي نسبة صغيرة بالقياس الى مجموع الموارد ، اذا ما قورنت بباقي وحدات الأمانة . فالبرنامج يتضمن سبع وظائف فقط ، في حين أن الوحدات الباقية أوسع بكثير . وهو يعتقد أن المهام التي تواجه البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا لا تقل أهمية .

١٢٥ ـ ورداً على أسئلة المتحدث باسم المجموعة باء ، أشار رئيس البرنامج الى أنه في حين أن الزيادة المقترحة في الموارد هي زيادة عالية بالنسبة المئوية ، فانها غير عالية من حيث تزايد عبء العمل الذى ينطوى عليه تنفيذ برنامج العمل الجديد والشامل . وفيما يتعلق بدرجات الوظائف الاضافية ، قال انه يعتقد أن المستويين ف ـ ٥ و ف ـ ٤ هما مستويان مناسبان ، بالنظر الى حقيقة ان البرنامج الشامل يدعو الى اجراء اتصالات على مستوى رفيع مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات المتبرعة والمسؤولين في أقل البلدان نموا ، وهذا العمل لا يمكن أن يقوم به على الوجه الملائم موظفون صغار . وأكد أن البرنامج سيستعين بأكبر قدر ممكن من موارد شعب الأونكتاد الاخرى كما سبق أن فعل ـ مثلا ، في حالة الدراسة حول المنافع التي يمكن أن تحصل عليها أقل البلدان نموا بموجب نظام شامل للافضليات التجارية ، والدراسة حول المعاملة الخاصة لمشاكل ديون أقل البلدان نموا . وشدد على أن الدراسات المزمع اجراؤها بموجب الفقرة ٣٧ من قرار المؤتمر ١٢٢

Digitized by UNOG Library

(د ــ ٥) ستتم بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية ومع مراعاة العمل الذى تم في الماضي • وفيما يتعلق بمشروع القرار الداعي الى عقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا والمعروض على الجمعية العامة ، أشار الى أن الآثار المالية المترتبة على مثل هذا المؤتمر لم تؤخذ فعلا في الاعتبار لدى اعداد الميزانية البرنامجية ، وستكون موضوع وثيقة مستقلة تعرض على الجمعية العامة في صدد مشروع القرار •

١٢٦ــ وكرر قوله ، معقبا على ملاحظات المتحدث باسم المجموعة دال ، انه في حين أن النسبة المئوية للزيادة في البرنامج هي نسبة كبيرة ، فانها نسبة مسوغة تماما من حيث التزايد الكبير في عبء العمل • وأشار ، في صدد التداخلات الممكنة في وصف البرنامج تحت العنصرين ١ــ١ و١ــ٢ منه ، الى أن هذا البرنامج بالذات كان صغيرا جدا من حيث الموارد وأن جميع أعضاء الوحدة يعملون معا في تعاون وثيق • وأما العنصر ١ــ٢ من البرنامج ، فانه يشمل عملا احصائيا وايكونومتريا يقوم به احصائي واحد ، يعاونه مساعدان احصائيان ، مكلف بالقيام بالعمل التقني المعقد المتمثل في تكييف ومعالجة المجموعة الكاملة لاحصاءات التنمية الدولية لأغراض البرنامج ، وهو عمل أساسي لتمكين الاقتصاديين ، المعنيين بدراسات السياسة العامة وبالتحليلات القطرية المحددة ، من القيام بعملهم • وأضاف أن موظفي البرنامج يعملون في شكل فريق وأنه لا يوجد تداخل • وحول مسألة انتظار نتائج اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد ، قال انه يعتقد أن الحاجة الى زيادة الموارد للبرنامج الخاص بأقل البلدان نموا هي أمس من أن تحتمل التأخير ريثما تستكمل اللجنة عملها •

١٢٧ــ وفيما يتعلق بالبيان الذى أدلى به ممثل السودان ، قال انه يود أن يوضح أن البرنامج يمكن بالتأكيد أن يستخدم موارد اضافية ولكنه يعي القيود التي يواجهها كل من الأونكتاد والأمم المتحدة في مجال الميزانية •

٩ ــ التأمين

١٢٨ــ أوضح رئيس البرنامج الخاص المتعلق بالتأمين مختلف عناصر البرنامج على ضوء التقدم الجوهرى المحرز حتى الآن صوب الأهداف المتصلة بالتأمين في برنامج العمل المتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وضرورة تعزيز هذه المنجزات فيما يتصل بتنمية أسواق التأمين المحلية ، وكذلك التعاون الاقليمي والدولي الملائم في هذا القطاع •

١٢٩ــ وقدم ، في معرض ردّه على المتكلم باسم المجموعة باء ، معلومات عن السند التشريعي للبحوث الأساسية والدراسات المتعلقة بالسياسة الوارد ذكرها في عنصر البرنامج ١ــ١ وذكر أن تلك الدراسات وافقت عليها لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة • وأوضح ، معلقا على

Digitized by UNOG Library

ملاحظة أبداها المتكلم نفسه ومفادها ان الدعم الفني لأنشطة التعاون التقني (عنصر البرنامج ١ــ٣) ينبغي أن يمول من موارد خارجة عن الميزانية ، ان صياغة برامج المساعدة التقنية غالبا ما تنطوي ، بناء على طلب حكومات فردية أو مجموعات من الحكومات ، أو بناء على مبادرة الأمانة نفسها ، على عمل تحضيري ضخم الى أن يتسنى تقديم وثيقة المشروع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أو لمانحين محتملين آخرين للموافقة عليه •

١٠ــ تيسير التجارة

١٣٠ــ ذكر رئيس البرنامج الخاص لتيسير التجارة ، في بيان استهلالي ، بملاحظة أبديت في الفرقة العاملة للدورة السابعة عشرة بشأن ضآلة ما هو معروف عن أنشطة البرنامج الخاص لتيسير التجارة ، وبضرورة تقديم بيان عنها عن طريق أجهزة الأونكتاد • وقد تكفل بذلك تقرير (TD/B/751) كانت تتجه النية الى تقديمه أولا الى الفرقة العاملة لمناقشة فحواه ثم بعد ذلك الى مجلس التجارة والتنمية للحصول على مقرر يحرز المهمة الموكولة الى البرنامج الخاص لتيسير التجارة ويمنحه سندا تشريعيا صريحا • وقد انعكس هذا الترتيب في الواقع ، وكانت النتيجة ان اتخذ مجلس التجارة والتنمية المقرر ١٨٧ (د ــ ١٩) الذي يقضي بمواصلة وتكثيف عمل البرنامج الخاص لتيسير التجارة في حدود الموارد المتاحة للأونكتاد ، مع كفالة اشتراك البلدان النامية اشتراكا كاملا في ذلك الجهد •

١٣١ــ ولا يزال البيان الوارد في التقرير صحيحا ، الا أنه حدث تطور حديث جدا خلال ندوة من ندوات مركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات عقدت في نيودلهي من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ــ بشأن التعاون التقني مع غرف التجارة الوطنية ، فقد اقترح في هذه الندوة أن يضع مركز التجارة الدولية ، والغرفة التجارية الدولية ، والأونكتاد بالاشتراك مع البرنامج الخاص لتيسير التجارة استراتيجية مشتركة وبرنامجا مشتركا تسهم فيهما الغرف التجارية ولا سيما في مجال تبسيط وتنسيق الممارسات والاجراءات التجارية • ومن شأن هذا الترتيب أن يضيف عزما كبيرا للعمل الذي يضطلع به البرنامج الخاص لتيسير التجارة • ولكنه سوف يقتضي أيضا مدخلات متزايدة من البرنامج ، وهو أمر في غاية الصعوبة بسبب تضاؤل الموارد المتاحة فعلا للبرنامج الخاص لتيسير التجارة • هذا كما يتوقع أيضا من البرنامج الخاص لتيسير التجارة ان يدير مشاريع للتيسير بتمويل من مركز التجارة الدولية أو برنامج الأمم المتحدة الانمائي خلال عام ١٩٨٠ وما يليه ، وهو ما يعادل قياسا عمل موظف واحد لفترة ما بين ٣ و ٤ سنوات ، بالاضافة الى عمل المستشارين الثلاثة الذين يتوقع الحاقهم بالبرنامج الخاص لتيسير التجارة في جنيف • أما كيف يمكن تحقيق ذلك عن طريق وظيفتين دائمتين فقط ، فضلا عن سائر ارتباطات البرنامج الخاص لتيسير التجارة ، فذلك أمر مقلق للبال •

Digitized by UNOG Library

١٣٢— وفي اجتماع الفرقة العاملة للدورة السابعة عشرة للمجلس ، أبديت ملحوظة مؤداها أن اشارة البرنامج الخاص لتيسير التجارة الى " طرق جديدة لايصال البيانات " انما تنصرف أساسا الى استخدام التلكس ، وانها عبارة عن محاولة " لترويج " الفكرة أكثر من كونها وصفا دقيقا لنشاط معين • وقد أوضح رئيس البرنامج الخاص لتيسير التجارة ان المشكلة لا تكمن في مستوى التحديث التكنولوجي وانما في كونها مشكلة رسمية وقانونية : كيف يمكن اقناع ادارات الجمارك بقبول رسالة بالتلكس كبديل لفاتورة أو شهادة منشأ أو سند شحن • ان واقعة ابداء هذه الملحوظة توضح الصعوبة الكامنة في محاولة وصف قضايا متشابكة تقنيا بالطريقة المركزة الملائمة لصياغة وثيقة الميزانية •

١٣٣— وختم كلامه قائلا ان احتمال مواصلة تنفيذ برنامج عمل مطرد الزيادة دون زيادة في الموارد أمر مربك وربما تطلب الوضع الحد من بعض الأنشطة لعدم الاضرار بنوعية العمل الذي يضطلع به البرنامج الخاص لتيسير التجارة •

١٣٤— وتحدث المتحدث باسم المجموعة باء فنوّه بأن الفقرة ١٢٧ من الميزانية البرنامجية لا تشير الى التعاون مع مركز التجارة الدولية ، وقال ان مجموعته تعلق أهمية على ذلك تلافيا لأى تداخل • بيد أن الفقرة ٣٦ من الوثيقة TD/B/751 أشارت الى التعاون بين البرنامج الخاص لتيسير التجارة وبين مركز التجارة الدولية ، وقد أجاب رئيس البرنامج مسبقا على الملحوظة في بيانه الاستهلالي • كما أشار أيضا الى أن معدل النمو البالغ ٥ في المائة بالنسبة للبرنامج الخاص لتيسير التجارة ، مقابل ٣٫٧ في المائة للأونكتاد بأكمله ، لا يعتبر كبيرا نظرا لصغر الميزانية الى هذا الحد وأنه ربما عزى الى انشاء وظيفة مد—١ • وقال ان الأنشطة الجديدة لا تسوغ ذلك في رأيه وأنه يمكن ايجاد حل للمشكلة عن طريق اعادة توزيع موارد الأونكتاد •

١٣٥— وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان التعاون التقني في مجال تيسير التجارة أمر له أهميته بالنسبة للبلدان النامية • بل وأهم من ذلك كون البلدان النامية تصادف مشاكل محددة ولها احتياجات معينة لا تتيسر دائما تلبيتها عن طريق اللجوء الى الاجراءات والنهج الملائمة للبلدان المتقدمة النمو •

١٣٦— وفي معرض الرد على المتحدث باسم المجموعة باء ، أكد من جديد رئيس البرنامج الخاص لتيسير التجارة أنه بذلت عناية تامة لتلافي الازدواج والتداخل مع نشاط أى منظمة أخرى • أما في حالة مركز التجارة الدولية ، فقد قام البرنامج الخاص لتيسير التجارة بتنفيذ عناصر تيسير التجارة الواردة في مشاريع تعزيز التجارة التي يضطلع بها مركز التجارة الدولية • هذا وسوف تجرى مشاورات في المستقبل القريب مع مدير مركز التجارة الدولية من أجل زيادة تعزيز ترتيبات التعاون •

١٣٧— واستطرد يقول ان المشكلة التي أشار اليها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ مشكلة خطيرة ، حيث ان البحوث التي جرت بصدد الاجراءات والنهج الجديدة تمت بصفة رئيسية في اطار اللجنة

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية لأوروبا التي لا يلم أعضاؤها دائما باحتياجات وأوضاع البلدان النامية غير الأوروبية • وسوف تبذل محاولة لايجاد حل لهذه المشكلة ، على أساس مقرر المجلس ١٨٧ (د — ١٩) ، الذي ينص على كفالة اشراك البلدان النامية اشراكا كاملا في جهود التيسير • وسوف يتم البحث عن سبل توفر للبلدان النامية فرص الاشتراك عن استحقاق في العمل المتصل باستحداث نهج جديدة لتبادل البيانات التجارية وللوثائق •

١٣٨— وقد أوضح رئيس دائرة الشؤون الادارية ان اقتراح اعادة تصنيف وظيفة رئيس البرنامج الخاص لتيسير التجارة قد بحثت بدقة من قبل السلطات المختصة في مقر الأمم المتحدة ووجد انها تتمشى مع المعايير الموضوعة لوظائف من مستوى مد—١ : وبالتالي أدرج هذا الاقتراح في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠—١٩٨١•

دال — دعم البرنامج

١٣٩— لاحظ مدير شعبة خدمات دعم البرنامج ، في بيان استهلالي ، أنه لم يقترح أي نمو في مخصصات هذه الشعبة ، باستثناء اضافة طابع واحد على الآلة الكاتبة العربية في وحدة المراسلات بدائرة شؤون المؤتمرات ، للامتثال لزخمة القرار ١١٥ (د — ٥) •

١٤٠— وردا على سؤال من المتكلم باسم المجموعة باء ، قال انه لم تطلب اجتماعات أخرى للمجموعات الاقليمية لفترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ ، غير الاجتماعات المقرر عقدها بموجب قرار المؤتمر ١٢٧ (د — ٥) للتحضير للدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتي تتضمن اجتماعا مدته يومان لخبراء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، هذا باستثناء ما قدم مؤخرا من طلب لتوفير تسهيلات لاجتماع يستغرق ثلاثة أيام لمجموعة الـ ٧٧ يعقد قبل استئناف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا • ومن المعتزم خدمة الاجتماعات من الاعتماد المخصص لاجتماعات الأفرقة في الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية •

١٤١— وردا على أسئلة من ممثل قطر ، لاحظ أن مسألة توسيع خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية العربية للأونكتاد هي مسألة تتصل بالباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية (خدمات المؤتمرات) وليس بباب الأونكتاد • وقال ان ممثلي الأمين العام للأونكتاد قد قاموا ، على اثر اتخاذ المؤتمر قراره ١١٥ (د — ٥) ، باجراء مشاورات مع ممثلي شؤون المؤتمرات بالمقر ، كرروا فيها ذكر مقترحات الأمين العام السابقة فيما يتعلق بالاستخدام الكامل للغة العربية كلغة عمل في الأونكتاد على امتداد فترة عامين • ومن المتوقع أن تنظر الجمعية العامة في هذه المقترحات في دورتها الجارية •

١٤٢— وتكلم رئيس دائرة الشؤون الادارية ، ردا على أسئلة من المتكلم باسم المجموعة باء وممثل قطر، فقال ان عرض الميزانية يتبع شكلا موحدا تشترك فيه جميع أبواب ميزانية الأمم المتحدة • وقد بذلت كل الجهود الممكنة لتتعكس الأنشطة المتداخلة بين عدة قطاعات انعكاسا كافيا • وفيما يتعلق بالتكاليف

Digitized by UNOG Library

العامة للموظفين ، فانها قد وضعت على أساس معدل جنيف ، أى ٢٦ في المائة من تكلفة الوظائف الثابتة المناظرة • والتقديرات المعطاة للطبع والتجليد الخارجيين للأونكتاد في مجموعه لا تمثل نموا حقيقيا على اعتماد الفترة ١٩٧٨—١٩٧٩ ، وفي حدود هذا المجموع ، رصد مبلغ جزافي قدره ٩٠٠ ٤ دولار لطبع النماذج التي لا يمكن تجهيزها داخليا •

١٤٣— وبصدد التقديرات الخاصة بالمواصلات ، لاحظ أن زيادة قدرها ٤٣ في المائة في الرسوم البريدية في عام ١٩٧٦ لم تنعكس في اعتماد الأساس المدرج في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨— ١٩٧٩• ومن ثم ، فان الزيادة تحت هذا العنوان هي تسوية خاصة لزيادة اعتماد الأساس •والحالة مماثلة فيما يتعلق بالرسوم الهاتفية التي طرأت عليها زيادة كبيرة في أوائل عام ١٩٧٩ ، وبايجار وصيانة المعدات على السواء • وبشأن مسألة المساعدة المؤقتة العامة ، لاحظ أن الاعتماد المطلوب للفترة ١٩٨٠—١٩٨١ يعادل اعتماد الفترة ١٩٧٨—١٩٧٩ ، بعد اعادة تقييمه ليأخذ في الاعتبار التضخم والتغييرات في أسعار الصرف ، فيما عدا اضافة مبلغ قدره ٠٠٠ ٨١ دولار للوحدة المعنية بجدوى حيازة السفن • وفيما يتعلق بالبند المتعلق بالضيافة ، لاحظ أن الزيادة في الاعتماد ، الذى لم يرفع منذ عام ١٩٧٦ ، تهدف الى الارتقاء بالأونكتاد الى المستويات السائدة في الوحدات المناظرة في الأمانة العامة للأمم المتحدة •

هاء — بيانات ختامية

١٤٤— قال المتحدث باسم المجموعة باء ان دورة الفرقة العاملة كانت ، على وجه الاجمال ، مفيدة • ولكنها كانت ستسفر عن مزيد من الفائدة لو كان هناك متسع أكبر من الوقت لمواصلة دراسة بعض المسائل التي طرحتها المجموعة باء ومجموعات أخرى بغية القيام بمناقشة أكثر جدية مع أعضاء الأمانة والمجموعات الأخرى •

١٤٥— وأضاف أنه ، كما سبق أن قال في بيانه الافتتاحي ، يبدو أن الجميع متفقون على ضرورة تأمين موارد كافية لتمكين الاونكتاد من تنفيذ قرارات ومقررات مؤتمر مانيلا • بيد أن المجموعة باء كانت في ذلك المؤتمر ، قد تحفظت إزاء بيانات الآثار المالية التي أعدتها الأمانة ، لأنها لم تأخذ في حسبانها بما فيه الكفاية ما هناك من موارد موجودة يمكن اعادة توزيعها من أجل الاضطلاع بأنشطة جديدة •

١٤٦— وبعد دراسة الميزانية البرنامجية المقترحة والانصات بعناية للبيانات والايضاحات التي قدمتها الأمانة ، لايزال لدى المجموعة باء تحفظات جدية • فهي تعتقد ، مع اعترافها بأن هناك حاجة الى بعض الموارد الاضافية ، ان الامانة ، في نواح كثيرة ، تطلب موارد اضافية دون أن تنظر كيف تستطيع استخدام الموارد البشرية وغير البشرية المتاحة لها فعلا على أفضل وجه • ومن ذلك ، مثلا ، اعتقادها بأنه لا مسوغ للطلبات المقدمة لانشاء وظائف جديدة في شعبة نقل التكنولوجيا وشعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، كما أنها تشك أيضا في ضرورة انشاء وظيفة

Digitized by UNOG Library

عدد ١ جديدة لرئاسة مكتب اتصال الأونكتاد في نيويورك • يضاف الى ذلك أن الامانة لم تقدم مسوغا كافيا لضرورة اضافة وظائف جديدة في البرامج الأخرى ، باستثناء وحيد جاء في حالة البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية • ففي هذه الحالة الأخيرة، وجدت المجموعة باء في الفقرة ٤٠ من قرار المؤتمر ١٢٢ (د - ٥) أن هناك ما يقتضي تعزيز وحدة الأونكتاد التي تهتم بشؤون أقل البلدان نموا تعزيزا كافيا مع اتاحة الموارد الاضافية اللازمة لها ، اذا أريد لها أن تضطلع بمسؤولياتها في هذا المجال بصورة فعالة ، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج العمل الزاخر الجديد للثمانينيات • وفي هذا الصدد ، كان من دواعي سرور المجموعة باء أن تلاحظ خلال الدورة أن ثمة برامج أخرى في الأونكتاد يتوقع أيضا أن تقدم مساهمات كبيرة في ذلك البرنامج الجديد الهام المتعلق بأقل البلدان نموا • أما فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة الواردة في الوثيقة A/C.5/34/27 ، فان مجموعته تود أن تعبر عن قلقها لكون الامانة ، كما لاحظت هي ومجموعات أخرى في عدد من المواضع ، تضطلع فيما يبدو بعدد من الانشطة لا تملك بصدده تفويضا تشريعيا واضحا • يضاف الى ذلك أن ثمة عددا من الدراسات يجرى اعدادها دون سند تشريعي أو أي اشارة واضحة الى وجهة استخدامها ، بل وفي بعض الحالات ، بصدد مواضيع خارج المهمة الموكولة الى الأونكتاد على نحو واضح •

١٤٧ــ وفي الختام ، ترى المجموعة باء أن دورة الفرقة العاملة كانت مفيدة جدا في تزويد الحكومات بالمعلومات ، وفي استرعاء عنايتها الى مشاكل معينة • وهي تعرب عن تقديرها للأمانة لقيامها بتزويد الفرقة العاملة بالمواد الاضافية التي طلبتها • وتتطلع الى مواصلة العمل المفيد الذي شرع فيه في هذه الدورة ، في دورة الفرقة العاملة التالية •

١٤٨ــ قال المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ان مجموعته قد أشارت في بداية مداولات الفرقة العاملة الى التفاوت بين المهام المسندة للأونكتاد ، في الدورة الخامسة للمؤتمر وفي مناسبات أخرى ، والمستوى المتواضع للموارد المطلوبة حاليا في مقترحات الميزانية البرنامجية التي قدمت . فمستوى الموارد المطلوبة أدنى بكثير من الآثار المالية المقدمة خلال الدورة الخامسة للمؤتمر بغية تنفيذ مختلف الولايات الجديدة المعطاة للأونكتاد • ومن ثم ستراقب مجموعة الـ ٧٧ الحالة في الفترة القادمة لضمان عدم عرقلة برامج العمل المتفق عليها بسبب الافتقار الى الموارد • وأضاف أن المجموعة ترى أن الامانة ملزمة بتقديم مقترحات ميزانية تتفق مع الأنشطة التي عهدت بها اليها الدول الأعضاء. وهو يود أن يشدد في هذا الشأن على أن الامانة ملزمة بحكم الواجب بتنفيذ القرارات بمجرد اتخاذها حتى ولو كان ذلك بالتصويت ، ومن ثم يلزم توفير اعتمادات لهذا التنفيذ •

١٤٩ــ وقال ان مجموعة الـ ٧٧ قد لاحظت ، في فحصها لميزانية منظومة الأمم المتحدة بأكملها ، ان ميزانية الاونكتاد لا تمثل الا جزءا من ٢٠ من مجموع ميزانية الأمم المتحدة • وبالاضافة الى هذا فان لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت أيضا بانتماء التجارة الدولية والتنمية الى فئة الأنشطة التي لها معدل نمو " فوق المتوسط " •

Digitized by UNOG Library

١٥٠ــ وقال ان التفسير الذى أعطى للفرقة العاملة قد أبرز ضرورة المحافظة على درجة من المرونة في عمليات الأونكتاد • فبالنظر الى الطابع الخاص لأعمال الأونكتاد ، ستشكل هذه المرونة تدبيرا اقتصاديا ، اذ انها ستؤمن استخدام الموارد وفقا للاحتياجات والظروف المتغيرة وستراعى ، بطبيعة الحال ، ضرورة الاحتفاظ بهذه المرونة في اطار الأهداف والبرامج المتفق عليها •

١٥١ــ وهناك بعض المجالات التي ستبرزها مجموعة الـ ٧٧ بصفة خاصة • فهي ترى أن الزيادة في الموارد فيما يتعلق بالبرنامج الخاص بأقل البلدان نموا متواضعة للغاية • فالحالة الحرجة لهذه المجموعة من البلدان ، والجهود المجددة التي وافق الجميع على بذلها في هذا المجال ، تتطلب ، في رأى المجموعة ، مستوى أعلى بكثير من الموارد •

١٥٢ــ وثانيا ، يعتبر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية من أهم مجالات العمل للبلدان النامية والمجتمع الدولي في مجموعه • وهذا عنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وأداة أساسية لتعزيز التغيير الهيكلي في العلاقات الاقتصادية الدولية • وقد حدث بلا شك نمو قدره ٦ في المائة في الموارد المتوخاة ، ولكن نظرة واحدة على قرار المؤتمر ١٢٧ (د ــ ٥) توفر دليلا على حجم العمل الاضافي الذى آل الى أمانة الأونكتاد •

١٥٣ــ وفي مجال الأعمال المتصلة بالتكنولوجيا ، أى اعادة تشكيل المناخ القضائي والقانوني لنقل التكنولوجيا وتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية وهيكلها الأساسي في مجال التكنولوجيا، فان الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد حاليا معروفة جيدا ولا يمكن انكار أهميتها بالنسبة للبلدان النامية • ويتعين من هذا المنظور بحث زيادة الموارد فيما يتعلق ببرنامج نقل التكنولوجيا •

١٥٤ــ وفي ميدان السلع الأساسية تلاحظ مجموعة الـ ٧٧ أنه لم تطلب موارد اضافية بالرغم من المرحلة المكثفة من المفاوضات التي يحتمل أن تبدأ بالنسبة لبعض السلع الأساسية ، واقتراب عقد مؤتمرات للتفاوض • ومن شأن انشاء الصندوق المشترك أن يعطي زخمة أخرى للأنشطة في قطاع السلع الأساسية • كما ان قرار المؤتمر ١٢٤ (د ــ ٥) قد دعا الى بدء برامج جديدة في مجالات التجهيز والتسويق والتوزيع والبحث الانمائي وتنشيط الأسواق والتنويع الأفقي • ومن المأمول أن توفر موارد لهذا الغرض ، تلبي جميع الاحتياجات في هذه المجالات •

١٥٥ــ وقد أكد بيان مجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالمصنوعات وأنصاف المصنوعات أهمية الأنشطة في هذا المجال • في الدورة الخامسة للمؤتمر تركز الاهتمام على النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي ، ووافق المؤتمر في قراره ١٣١ (د ــ ٥) ، على برنامج عمل من أجل التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة وسياسات وتدابير التصدى للنزعة الحمائية • والأعمال المقرر أن يقوم بها الأونكتاد فيما يتعلق بتدابير المساعدة على التكيف ، وتنمية الصادرات واعادة تشكيل التجارة العالمية للمصنوعات ، واستعراض أنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ، وتعزيز التعاون الدولي من أجل توسيع التجارة العالمية واعادة تشكيلها، أمور ذات أهمية كبيرة جدا بالنسبة للبلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

١٥٦ــ وفيما يتعلق بالنقد والتمويل والتنمية ، فان النمو في الموارد المقترحة لا يستحق الذكر • وقد قام الأونكتاد بأعمال قيمة في مجالات تدفق الموارد المالية ، ومشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ، والمسائل النقدية الدولية ، وترابط المسائل والسياسات في ميدان التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي • وستنشأ أعمال أكثر كثافة في هذه المجالات نتيجة للمقررات التي اتخذها المؤتمر في دورته الخامسة ومقررات الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية .

١٥٧ــ وفيما يتعلق بالدراسات تحت البرنامج الفرعي ٤ــ٣ من برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، تود مجموعة الـ ٧٧ ان يجرى الاضطلاع بالدراسات في اطار البرنامج الفرعي ١ في برنامج النقد والتمويل والتنمية • وقد فهمت مجموعته أن الامانة قد اتخذت بالفعل اجراء لتحقيق هذا الغرض •

١٥٨ــ وعلى صعيد التوجيه التنفيذى والادارة تود مجموعة الـ ٧٧ أن تكرر موقفها العام القائل بأن تزايد مجموع أعباء الأونكتاد ، واشتداد الحاجة الى التنسيق ، وأهمية العمل الممتد الى قطاعات متعددة ، والاهتمام المتزايد الذى يولى للقضايا الاقتصادية في الجمعية العامة ، كل ذلك يبرر كل التبرير الوظائف التي يطلبها الامين العام • وهي تشعر بأن من الضرورى أن يعطي الامين العام للاونكتاد ، على مستوى التوجيه التنفيذى والادارة ، بعض المرونة والسلطة التقديرية • وهي في هذا الصدد تذكر بما قاله وكيل الامين العام للاونكتاد من أن بعض هيئات منظومة الامم المتحدة ممثلة في نيويورك على مستوى " مد ــ١ " على الأقل •

١٥٩ــ وقد لاحظت مجموعة الـ ٧٧ في فحصها للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ــ١٩٨١ عدم وجود أى مخصصات لتمكين أمانة الاونكتاد من أن تنفذ في مجالات اختصاصها قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٠٠ (د ــ٦٣) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ وقرار الجمعية العامة ٣٢/١٤٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مساعدة الشعب الفلسطيني • وتود مجموعة الـ ٧٧ الاشارة الى انها تعلق أهمية كبيرة على أن تخصص أموال كافية لغرض تنفيذ قرار المؤتمر ١٠٩ (د ــ٥) بشأن مساعدة حركات التحرير الوطني لناميبيا وفلسطين وجنوب افريقيا وزمبابوى • ويدعو أعضاء المجموعة نظرائهم في نيويورك للتحقق من تخصيص أموال لهذا الغرض المحدد •

١٦٠ــ وفيما يتعلق بتدبير الموظفين ، تشير مجموعة الـ ٧٧ الى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ الذى حثت الفقرة ٣٦ من مرفقه على اتخاذ خطوات لضمان تمثيل البلدان النامية تمثيلا كافيا على المستويات التنفيذية والادارية وغيرها من مستويات اتخاذ القرارات المركزية في هيكل الامانة في مجال الانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة " •

١٦١ــ وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أنه قد أشير تكرارا في هذه الدورة الى عدم وجود سند تشريعي فيما يتعلق بالبرامج • وقال انه يود ، في هذا الصدد ، أن يشير الى انه ، اذا كانت

Digitized by UNOG Library

بعض برامج عمل الاونكتاد وأنشطته تنبع من قرارات ومقررات مختلفة ، فهناك بعض من هذه البرامج والأنشطة ضرورى في حد ذاته ، وذلك لمساعدة الدول الاعضاء في الاونكتاد على الوصول الى قرارات ونتائج •

١٦٢— وقال في ختام كلمته انه يود أن يوضح أن الفرقة العاملة قد انفقت قدرا كبيرا من الوقت والجهود للقيام بهذه المراسم دون أن يكون لها أثر متناسب على المصير النهائي للميزانية • ولعل الأمر يقتضي ايلاء شيء من التفكير لتوقيت الفرقة العاملة وفعاليتها وأغراضها •

١٦٣— وقال ممثل الصين ان أعضاء الفرقة العاملة قد نظروا بجد في الميزانية البرنامجية للأونكتاد لفترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ ، وأبدوا آراء وأثاروا أسئلة كثيرة ، أجابت عنها أمانة الاونكتاد • وقد زادت هذه العملية من فهم الوفود للميزانية البرنامجية وسهلت اعتمادها وتنفيذها • وبالرغم من أن نتيجة النظر قد أثبتت أن الميزانية البرنامجية ، في مجموعها ، ممكنة ، ينبغي أخذ الحجج المعقولة للوفود في الاعتبار بجدية ، واجراء التعديلات اللازمة على أساسها • وأعرب عن أمله في أن يستفيد الاونكتاد استفادة كاملة من الموارد المتاحة لتحسين عمله بغية المساهمة في التنمية الاقتصادية والتجارية على الصعيد الدولي ، والاسراع بالنمو الاقتصادى للبلدان النامية ، وكذلك في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد •

١٦٤— وقال المتكلم باسم المجموعة دال ان أعضاء هذه المجموعة قد أوضحوا في بيانهم العام الاستهلالي أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠—١٩٨١ لم تستلم الا وقد فات الوقت الذى تحتاج اليه حكوماتهم لدراستها دراسة دقيقة • ومن ثم فان الملاحظات التي أبدتها بلدان المجموعة دال بشأن مختلف أبواب الوثيقة ، في الدورة الجارية للفرقة العاملة ، ذات طابع أولي • وتحتفظ هذه البلدان لنفسها بحق ابداء موقفها النهائي بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة في مرحلة لاحقة ، ولا سيما في نيويورك خلال مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وفي اللجنة الخامسة للجمعية العامة •

١٦٥— وقد ذكر في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠—١٩٨١ ان برامج النشاط تقوم على أساس الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠—١٩٨٣ والقرارات ذات الصلة للدورة الخامسة للاونكتاد • وفي هذا الصدد ، تود بلدان المجموعة دال الاشارة الى انها ، في الدورة الخامسة للاونكتاد ، قد أبدت تحفظات فيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على ما اتخذ من قرارات • وتنطبق هذه التحفظات أيضا في معرض مناقشة الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠—١٩٨١ • ولا ينبغي ، في رأى بلدان المجموعة دال ، أن تقرر أنشطة بموجب القرارات المتخذة في الدورة الخامسة للاونكتاد عن طريق توسيع آلي في ميزانية الاونكتاد وموظفي الامانة ، بل ، أساسا ، عن طريق زيادة فاعلية العمل في جميع أجزاء الاونكتاد ، والاستفادة من الاحتياطيات الداخلية المتاحة وتحسين تنسيق العمل سواء داخليا ، فيما بين مختلف شعب الاونكتاد ، أو مع هيئات الامم المتحدة الاخرى ، والقضاء على

Digitized by UNOG Library

ازد واج الاعمال الذى مازال موجودا • وفي هذا الصدد ، مازالت تساور المجموعة د ال شكوك (لم تبد دها التفسيرات التي قد متها الامانة في الذ ورة الحالية للفرقة العاملة) بشأن الزيادات الحادة في ميزانية برامج معينة •

١٦٦ــ ثم قال ان المجموعة د ال تعتبر انه لابد من الاشارة الى انها تنظر الى أعمال الاونكتاد من وجهة نظر الصفة العالمية لهذه الهيئة • ويتعين تطبيق مبدأ العالمية في جميع مجالات نشاط الاونكتاد ، سواء في برامج العمل ــ كما أوضحت المجموعة د ال بالفعل خلال مناقشة أحاد البرامج أو في أمانة الاونكتاد نفسها . وهنا ، وبصدد اقتراح أمانة الاونكتاد انشاء ١١ وظيفة جديدة من الفئة الفنية ، تود الدول الأعضاء في المجموعة د ال الاعراب عن عميق استيائها للتوزيع الحالي لوظائف أمانة الاونكتاد فيما بين مجموعات البلدان . فنسبة الاختصاصيين من بلدان المجموعة د ال في وظائف الفئة الفنية في امانة الاونكتاد منخفضة للغاية • وهي لا تتفق مع مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف للوظائف ، وهو المبدأ المتبع في الامم المتحدة • وتود المجموعة د ال استرعاء الاهتمام الى أن النقص في تمثيل هذه المجموعة من البلدان في امانة الاونكتاد له جوانب لا تتصل جميعها بالنواحي الوظيفية المحضة • فهو يؤدى الى نقص في تمثيل مبادئ ومفاهيم معينة ، وهذا بدوره يزعزع أسس الصفة العالمية للاونكتاد ويجعل من الصعب استقصاء المشاكل الهامة ، باتباع النهج الشامل المتكامل الذى تتطلبه هذه المشاكل •

واو ــ اعتماد تقرير الفرقة العاملة

١٦٧ــ واعتمدت الفرقة العاملة ، في جلستها الختامية المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، مشروع التقرير (TD/B(XIX)/WP/L.2 و Add.1-8) مع ادخال بعض التعديلات ، وفوضت المقررة أمر استكمال التقرير ، على النحو المناسب ، لتقديمه الى المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة •

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

وفقا للمادة ٣١ من النظام الداخلي ، تم ابلاغ المجلس بالآثار الادارية والمالية المترتبة على أية اقتراحات يترتب عليها انفاق • وفيما يلي البيانات التفصيلية بالآثار المالية التي قدمتها أمانة الأونكتاد بصدد المقررات التي اتخذها المجلس •

ألف - الجدول الزمني للاجتماعات خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٧٩ و خلال عام ١٩٨٠ (أ)

١ - يتوقع الجدول الزمني المنقح للاجتماعات خلال عام ١٩٨٠ ، كما ورد في الوثيقة TD/B/L.551 اضافة عدة اجتماعات ، ونورد فيما يلي الآثار المالية المترتبة على ذلك •

٢ - يقترح أن تنعقد من جديد اللجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك ، في دورة رابعة مدتها أسبوعان في جنيف في شباط/ فبراير ١٩٨٠ • وسيقوم بتقديم الخدمات للجنة المؤقتة ، بست لغات ، فريقان وفريق مصغر من المترجمين الشفويين ، وستحتاج اللجنة الى أربع قاعات اجتماعات ، و ١٠ صفحات من وثائق ما قبل الدورة ، و ٥٠ صفحة من وثائق ما بعد الدورة ، و ١٥ صفحة من الوثائق أثناء الدورة ، يوميا . وعلى هذا الأساس تقدر التكاليف المباشرة لخدمة اللجنة المؤقتة بمبلغ ٠٠٠ ٢٦٤ دولار •

٣ - ويقترح تأجيل الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ الى نيسان/ابريل ١٩٨٠ • ومن ثم ، سيلزم توفير التكاليف المباشرة لخدمة المؤتمر ، والمقدره بمبلغ ٠٠٠ ١٧٨ دولار ، في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ بدلا من فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ • وتقوم هذه التكاليف المقدرة على أساس دورة مدتها اسبوع واحد في جنيف ، تقدم الخدمات لها بست لغات ثلاثة أفرقة وفريق مصغر من المترجمين الشفويين ، وتحتاج الى ست قاعات اجتماعات ، و ١٠ صفحات من وثائق ما قبل الدورة ، و ٥٠ صفحة من وثائق ما بعد الدورة ، و ١٥ صفحة من الوثائق أثناء الدورة يوميا •

٤ - ويقترح أن ينعقد من جديد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا في دورة ثالثة مدتها ثلاثة أسابيع • وترد الآثار المالية المترتبة على هذه التوصية ، وقدرها ٠٠٠ ٥١٥ دولار ، في الفرع باء أدناه •

٥ - ويقترح أن ينعقد من جديد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط في دورة ثانية مدتها ثلاثة أسابيع في جنيف في ايار/ مايو ١٩٨٠ • وتقدر الآثار المالية المترتبة على هذا الاقتراح بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٧ دولار على أساس احتياجه الى الخدمات التالية : توفير الخدمات بست لغات بواسطة ثلاثة أفرقة وفريق مصغر من المترجمين الشفويين ، وست قاعات اجتماعات ، و ٢٠ صفحة من وثائق ما قبل الدورة ، و ١٠٠ صفحة من وثائق ما بعد الدورة ، و ١٥ صفحة من الوثائق أثناء الدورة ، يوميا .

(أ) مضمون الوثيقة TD/B/L.551/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

باء - المقررات اللازمة لاعتماد المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا (ب)

١ - يوصي مشروع القرار TD/CODE TOT/L.7 (ج) بأن تأذن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الرابعة والثلاثين، بعقد دورة ثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا تحت رعاية الاونكتاد، في النصف الاول من ١٩٨٠ لاستكمال المفاوضات.

٢ - وقد أقر مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة، جدولا زمنيا للاجتماعات خلال عام ١٩٨٠ يقتضي الترتيب في النصف الأول من عام ١٩٨٠ لعقد دورتين للمجلس ودورات لست من اللجان الرئيسية أو اللجان الأخرى للمجلس ومؤتمر سلعي كبير، وكذلك عدد كبير من الاجتماعات الأخرى في اطار البرنامج العادي والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية. ومشروع القرار ينطوي على استئناف عقد المؤتمر لفترة ثلاثة أسابيع، وعلى ضوء الجدول الزمني بصورته الحالية التي أقرّ بها، تقع الفترة الوحيدة التي يمكن استئناف عقد المؤتمر خلالها في النصف الأول من ١٩٨٠ اما في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ واما خلال ثلاثة أسابيع في آذار/مارس - نيسان /أبريل تقع خلالها عطلة عيد الفصح. وأي توقيت آخر يعني اعادة ترتيب الجدول الزمني على نطاق واسع، مما يؤثر على تواريخ سلسلة من الاجتماعات.

٣ - وعلى افتراض عقد دورة ثالثة في جنيف مدتها ثلاثة أسابيع وتحتاج الى خدمات بست لغات، وثلاثة أفرقة وفريق مصغّر من المترجمين الشفويين، وست قاعات اجتماعات و٢٠ صفحة من وثائق ما قبل الدورة و ٣٠ صفحة من وثائق ما بعد الدورة و ١٠ صفحات من الوثائق أثناء الدورة يوميا، ومحاضر موجزة لسبع جلسات عامة كحد أقصى، تقدر التكاليف المباشرة لخدمة المؤتمر بمبلغ ٥١٥ ٠٠٠ دولار.

(ب) مضمون الوثيقة TD/CODE TOT/L.7/Add.1.

(ج) اعتمد مشروع القرار هذا في الجلسة الختامية للدورة الثانية لمؤتمر التفاوض. وللاطلاع على نص القرار (TD/CODE TOT/19) انظر" وثائق مختارة من وثائق الدورة الثانية للمؤتمر" (TD/CODE TOT/21).

Digitized by UNOG Library

جيم - الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق المشترك (د)

مقدمـــة

١ - عهد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الى اللجنة المؤقتة ، في قراره ١ (د-٣) ، بأن تقوم ضمن أمور أخرى " بوضع توصيات بصدد الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق " (هـ) . ولمساعدة اللجنة المؤقتة في هذه المهمة ، أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة التي تتناول الموضوعات الآتية :

(أ) تحديد مختلف عناصر الأعمال التحضيرية ؛

(ب) تحليل مختلف الاختيارات فيما يتعلق بالجهاز المؤسسي المطلوب للقيام بالأعمال التحضيرية ، وذلك في ضوء الممارسات الدولية المماثلة في الماضي ؛

(ج) تقديرات الآثار المالية المترتبة على هذه الخيارات .

(أ) طبيعة الأعمال التحضيرية

٢ - الأعمال التحضيرية التي تتناولها هذه المذكرة هي تلك المطلوب القيام بها عادة بين اعتماد النظام الأساسي في مؤتمر التفاوض وبين الجلسة الافتتاحية لمجلس المحافظين والأعمال التي تلي بعد ذلك حتى الجلسة الأولى للمجلس التنفيذي التي تمثل بداية تشغيل الصندوق . ومن واقع خبرة المؤسسات المالية الدولية القائمة ، وعلى أساس أن الحكومات ترغب في بذل كل جهودها من أجل البدء في تشغيل الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ ، يمكن تحديد اطار لمدى الأعمال التي يلزم القيام بها كما يلي :

'١' المسائل القانونية والاجرائية ، مثل صياغة النظام الداخلي لمجلس المحافظين والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي ، ولوائح تصريف أعمال الصندوق ، واللائحة المالية ؛

'٢' المسائل التشغيلية ، مثل وضع سياسة ومعايير الاقراض من الصندوق، سواء من الحساب الأول أو من الحساب الثاني ، ووضع مشروع الشروط العامة التي تنطبق على اتفاقات الارتباط مع الاتفاقات أو الترتيبات السلعية الدولية (الحساب الأول) وعلى اتفاقات عمليات الحساب الثاني ؛

'٣' اتفاقات العلاقات ، مثل الاتفاقات مع الأمم المتحدة ، ومع مختلف المؤسسات المتعاونة مع الصندوق ، واتفاق المقر مع البلد المضيف ؛

(د) مضمون الوثيقة TD/IPC/CF/CONF/IC/R.2 .

(هـ) القرار ١ (د - ٣) ، الفقرة ٣ .

Digitized by UNOG Library

'٤' مسائل الميزانية والموظفين ، مثل وضع الهيكل التنظيمي ، والميزانية الادارية ، والسياسة المتعلقة بالموظفين ، بما في ذلك وضع مشروع النظام الأساسي والنظام الادارى للموظفين ؛

'٥' ترتيبات الدورة الأولى لمجلس المحافظين في ضوء التقدم الذى تم احرازه في التوقيع على النظام الأساسي والتصديق عليه •

(ب) الجهاز المؤسسي

٣ — يبدو أنه توجد ثلاثة بدائل رئيسية فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية التي يمكن في اطارها القيام بالأعمال التحضيرية ، وهي :

'١' لجنة تحضيرية ، لها أمانتها الخاصة ؛

'٢' لجنة تحضيرية تخدمها أمانة الأونكتاد ؛

'٣' عدم وجود جهاز تحضيرى ولكن يطلب مؤتمر التفاوض الى أمانة الأونكتاد القيام بأى أعمال تحضيرية لازمة •

٤ — وفيما يلي موجز مختصر لأهم ما يترتب على كل من هذه البدائل :

'١' لجنة تحضيرية لها أمانتها الخاصة : يمكن لمؤتمر التفاوض أن ينشئها عند اعتماد النظام الأساسي • وهذا هو الخيار الذى أخذ به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية • وقد تكونت اللجنة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من ممثلي ١٨ بلدا عضوا (و ١٧ مناوبا) ، وتم انتخاب رئيس ونائبين للرئيس من بينهم • وقد أنشأت اللجنة التحضيرية أمانة مؤقتة يرأسها أمين تنفيذى متفرغ • واجتمعت اللجنة أربع مرات طوال فترة بقائها التي استمرت ١٨ شهرا • أما النفقات الأولية للجنة فقد تم توفيرها عن طريق الأمم المتحدة على أساس أن يقوم الصندوق بسدادها فيما بعد ، وفق قرار الجمعية العامة ٣٥٠٣ (د — ٣٠) ، ثم عن طريق سلف من الدول الأعضاء • وعلاوة على ذلك قدمت منظمة الأغذية والزراعة بعض الموظفين والخبراء الاستشاريين والأماكن وبعض خدمات المؤتمرات والخدمات الادارية ، وجميعها على أساس أن يقوم الصندوق فيما بعد بسداد قيمتها • كذلك قامت الأمم المتحدة وبعض الوكالات المتخصصة بتقديم خدمات قصيرة الأجل لعدد من الخبراء على أساس السداد فيما بعد ؛

'٢' لجنة تحضيرية ذات أمانة مؤقتة تنظمها أمانة الأونكتاد : وهذه يمكن أن ينشئها أيضا مؤتمر التفاوض وقت اعتماد النظام الأساسي • وتقوم هذه اللجنة برجاء الأمين العام للأمم المتحدة القيام بالأعمال التحضيرية على أساس السداد فيما بعد كما يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاقامة أمانة مؤقتة • وقد اتخذت ترتيبات مماثلة لهذه في حالة المنظمة الدولية للكاكاو •

Digitized by UNOG Library

فقد أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو في عام ١٩٧٢ لجنة مؤقتة للمجلس الدولي للكاكاو من أجل تسهيل انشاء المنظمة الدولية للكاكاو • وقامت هذه اللجنة بانشاء أمانة مؤقتة وطلبت الى الأمين العام للأونكتاد تعيين موظفين تتألف منهم الأمانة المؤقتة وتوفير ما يلزمها من أماكن ومعدات ، على أساس السداد اللاحق؛

٣) عدم وجود جهاز تحضيرى رسمي : وهذا ما اتسم به انشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي • فقد تم ، في الجلسة الافتتاحية لمجلس المحافظين التي دعت اليها حكومة الولايات المتحدة ، وفقا للاتفاقات ذات الصلة ، التفاوض على اللائحة الداخلية والنظام الداخلي لكلا المؤسستين ، واعتمادهما • أما مصاريف الجلسة الافتتاحية ، فقد حملت على اعتمادات تأتي من مدفوعات الاكتتابات في رأس المال • وقد اضطلع موظفو المؤسستين ، بعد الجلسة الأولى لمديريهما التنفيذيين ، بالعناصر الأخرى من الأعمال التحضيرية ، ومنها ما يتصل بالمسائل المتصلة بالعمليات ومسائل الميزانية والموظفين .

وعلى صورة مماثلة ، قد يود مؤتمر التفاوض ، بدلا من اقامة جهاز تحضيرى يتكون من ممثلين عن بلدان يحتمل أن تكون أعضاء في الصندوق المشترك ، أن يعمد بعد اعتماد النظام الأساسي للصندوق الى رجاء الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقوم بالأعمال التحضيرية اللازمة على أساس السداد فيما بعد ، وأن يدعو الى عقد الجلسة الأولى لمجلس المحافظين بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ • وتحال الى هذا الاجتماع نتائج الأعمال التحضيرية التي تقوم بها أمانة الأونكتاد لمساعدة مجلس المحافظين في أعماله •

٥ ــ وفي حالة الخيارين الثاني والثالث فان الاجراء المتبع للحصول على الموارد المالية اللازمة هو أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بادراج طلب بذلك في مقترحاته للميزانية الى الجمعية العامة عن فترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، وبموجب هذه المقترحات يخول الأمين العام للأونكتاد انفاق المصروفات اللازمة على أساس السداد فيما بعد • وهذا يفترض تطبيق اللوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة وأساليبها الادارية • الا أنه يمكن سلوك طريق آخر وهو أن تطلب اللجنة المؤقتة الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يسعى الى الحصول على موافقة الجمعية العامة على تقديم سلفة تسدد فيما بعد ، ترصد للجنة التحضيرية لتغطية نفقات الأعمال التحضيرية • وبالاضافة الى ذلك قد تكون الحكومات مستعدة لتوفير سلف لتمويل الأعمال التحضيرية •

(ج) الآثار المالية

٦ ــ لا يمكن لأى تقديرات لتكاليف الأعمال التحضيرية الا أن تكون تقديرات أولية ، ما دامت لا تعرف على وجه التحديد طبيعة الأعمال وموقعها ، والجهاز المؤسسي الذى سيقوم بها • وهناك عامل هام آخر وهو مدة بقاء الجهاز التحضيرى • وعلى أساس التجارب المماثلة يمكن أن تكون

Digitized by UNOG Library

المدة التي تنقضي بين اعتماد النظام الأساسي وبدء التشغيل رسميا بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ ما بين ستة شهور وثمانية عشر شهرا • وتقوم التقديرات المالية التالية على أساس التكاليف في جنيف وعلى افتراض أن تكون هذه الفترة التحضيرية للصندوق المشترك نحو سنة واحدة •

٧ ــ وعلى أساس الأعمال الموجزة في الفقرة (أ) أعلاه يمكن أن يتألف كبار موظفي الفئة الفنية اللازمين للقيام بالأعمال التحضيرية من الأمين التنفيذى ، ومستشار قانوني ، ومستشار مالي ، ومستشار للعمليات (الحساب الأول) ومستشار للعمليات (الحساب الثاني) ، ومستشار ادارى • ويساعد هؤلاء الستة الكبار اثنان من صغار الموظفين من الفئة الفنية وستة من الموظفين المساعدين وكذلك عدد من الخبراء الاستشاريين لفترات قصيرة ولمهام محددة •

٨ ــ وبالاضافة الى نفقات الموظفين هناك بند هام آخر في ميزانية الأعمال التحضيرية وهو تكاليف الاجتماعات • وتقوم تقديرات الأرقام المبينة فيما يلي على أساس افتراض احتياج اللجنة الى ستة أسابيع من الاجتماعات • وترد فيما يلي أيضا تقديرات أولية لتكاليف السفر الرسمي ولنفقات التشغيل العامة :

ميزانية الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق المشترك

(لمدة سنة)

	بدولارات الولايات المتحدة
خدمات الموظفين والخدمات الاستشارية	٩٥٠ ٠٠٠
الاجتماعات	٦٠٠ ٠٠٠
السفر الرسمي	٧٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٦٠ ٠٠٠
المجموع	١ ٧٨٠ ٠٠٠

٩ ــ وتنطبق هذه التقديرات المالية عموما على البدائل الثلاثة جميعا • وربما كان البديل الثالث أقل تكلفة الى حد ما ، لأنه لن تكون هناك حاجة الى اجتماعات رسمية ، ولكن سيحتاج الأمين العام للأونكتاد الى القيام بمشاورات غير رسمية ، مما يتطلب عقد اجتماعات في جنيف ومزيدا من السفر الرسمي •

Digitized by UNOG Library

١٠ - وفيما يتعلق بتمويل هذه النفقات ، قد يرغب مؤتمر التفاوض في اختيار أى من المصادر التالية أو مزيج منها :

'١' تفويض بالانفاق معتمد من الجمعية العامة لمواجهة تكاليف اللجنة التحضيرية ، يقابله مبلغ مماثل من الدخل يدفع الى الأمم المتحدة من الاشتراكات التي تستحق الدفع بموجب النظام الأساسي للصندوق المشترك • وبما أن هذا التفويض بالانفاق سيكون جزءا من ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فلابد أن توافق عليه الجمعية العامة في دورتها الحالية بحيث يتوفر المبلغ للجنة ، اذا استدعى الأمر ، في ١٩٨٠ ؛

'٢' تفويض برصد سلفة من ميزانية الأمم المتحدة لمواجهة تكاليف الأعمال التحضيرية الى أن تتوفر الاشتراكات بموجب النظام الأساسي ، وعندئذ تسدد هذه السلفة الى الأمم المتحدة • ويحتاج هذا التفويض أيضا الى الحصول على موافقة الجمعية العامة في دورتها الحالية ؛

'٣' سلف اختيارية من الدول و/ أو مجموعات الدول تخصم من اشتراكاتها في رأس مال الصندوق ؛

'٤' يمكن أن ينص النظام الأساسي على دفع جزء معين من الاكتتابات في رأس المال مقدما يخصص لهذا الغرض • ويمكن مثلا ادراج الحكم التالي في النظام الأساسي على غرار ما هو موجود في المؤسسات المالية الدولية الحالية : " يقوم كل عضو ، في الوقت الذى يتم فيه القبول بهذا النظام الأساسي أو تصديقه نيابة عنه ، بأحالة نصف في المائة من اكتتاباته في رأس المال المدفوع الى الأمين العام للأمم المتحدة بغرض مواجهة المصروفات الادارية الأولية للصندوق" . واذا تحققت للصندوق عضوية عالمية فان هذا الحكم يوفر ١٫٨ مليون دولار (أى ٣٧٠ مليون × ٠٫٠٠٥) • الا أن توقيت التصديقات قد يشكل مشكلة للميزانية اذا كانت هذه هي وسيلة التمويل الوحيدة للأعمال التحضيرية •

الخلاصة

١١ - على أساس ما تقدم قد ترغب اللجنة المؤقتة في أن تنظر ، على سبيل الاستعجال ، في موضوع الأعمال التحضيرية للصندوق المشترك ووسيلة تمويلها • وسيكون ضروريا أن تتخذ اللجنة المؤقتة قرارا في هذا الشأن في دورتها الثانية لكي يمكن تقديم مقترح على أساسه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية •

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicacionea de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 13.00

03225–March 1980–600

GA/OR/34, Suppl. 15, Vol. II

Digitized by UNOG Library